مديرية الأمن العام

المملكة الأردنية الهاشمية
مديرية الأمن العام
عمان – الأردن

مجلة الدراسات الأمنية

العدد(٢٠)، ذو القعدة ١٤٤٥هـ ،آيار ٢٠٢٤م
مجلة عملية، محكّمة، نصف سنوية
تصدر عن أكاديمية الشرطة الملكية

(يؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ)

سورة البقرة - الآية (269)

-

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد

كلمة مدير الأمن العام

تســـعى مديريةُ الأمنِ العامِ إلى الإرتقاءِ بمنظومتِها الأمنيّةِ، من خلال أســـاليب علمية وعمليـةٍ تعززُ من قـدرات العـاملينَ فيهـا، وتزودهم بـالمعرفـةِ اللازمـةِ لمواكبـةِ متغيراتِ العصـرِ واحتياجاتهِ الأمنيةِ، وبما يمكِنُها من تقديمِ خدماتها الأمنيةِ والإنسـانيةِ وفقاً لأعلى المعايير وأفضلِها، وباحترافيةٍ وتميزٍ على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي.

وانطلاقاً من ذلك، فقد حرصت مديرية الأمن العام على تعزيز المنهجية العلمية المتبعة في مكافحة الجريمة والوقاية منها، وتعزيز الأبحاث والدراسات العلمية كجزءٍ من هذا المسار، في خطوةٍ تهدفُ إلى تجويدِ خدماتها الأمنية في المجالاتِ كافةً، وبما ينسجمُ مع التوجيهاتِ الملكيةِ الساميةِ الداعيةِ إلى ترسيخ سيادة القانون، وحماية الأمن والسلمِ، وتقديم أفضلِ الخدماتِ للمواطنينَ.

وإننا إذ نضـع بين أيديكم العدد العشـرينَ من مجلةِ الدراسـاتِ الأمنّيةِ، الذي يضـمُ دراسـاتٍ أمنيةً نوعيةً، وأبحاثاً علميةً محكمةً، تجسدُ فكراً حديثاً والتزاماً أكيداً بأهميةِ النهجِ العلمي القويم، لنعربُ عن شـكرنا لكلّ من سـاهم في إنجاز هذا العملِ، سـائلينَ الله العليَ القدير أن يحفظَ الوطنَ عزيزاً آمناً، في ظلّ جلالةِ الملكِ عبدالله الثاني ابن الحســـين، القائدِ الأعلى للقوّات المسلحةِ، حفظهُ اللهُ ورعاه، وسدَدَ على طريقِ الخيرِ خُطاه.

اللواء الدكتور

مــدير الأمـــن العـــــام

عبيدالله عبدربه المعايطة

الإشراف العام

العميد

أنور الطراونة

المشرف الفني

العقيد الدكتور

نايف محمد الزيود

مدير التحرير

العميد الركن

"محمد علي" عيسى العموش

منسق هيئة التحرير

العقيد الدكتور

أحمد غضيان الخالدي

سكرتير التحرير

الرائد الدكتور

أحمد سالم اربيحات

مسؤول موقع المجلة

النقيب المهندس

هيثم بسام الشديفات

مساعد سكرتير

ملازم 1 دكتور

أنس عدنان عضيبات

الهيئة الاستشارية

رئيس الهيئة الإستشارية

العميد الركن الدكتور

يوسف البداينة

مساعد رئيس الهيئة

العقيد الدكتور

محمد الزوايده

جامعة مؤته/ عضواً

الأستاذ الدكتور

محمود الرويضي

جامعة مؤته/ عضواً

الأستاذ الدكتور

اسامه مهاوش

جامعة البلقاء التطبيقية عضواً

الأستاذ الدكتور

عصري الرمامنه

عضواً

العقيد القاضي الدكتور

رامي علي الدرادكه

عضواً

العقيد المتقاعد الدكتور

عاكف المبيضين

هيئـــة التحريـــر

رئيس هيئة التحرير

اللواء المتقاعد الدكتور

فهد الكساسبه

جامعة مؤته/ عضواً

الأستاذ الدكتور

أحمد الحسانات

جامعة البلقاء التطبيقية/عضواً

الأستاذ الدكتور

احمد النعيمات

جامعة البلقاء التطبيقية/ عضواً

الأستاذ الدكتور

سحر المجالي

عضواً

العميد المتقاعد الدكتور

عديل الشرمان

عضواً

العميد الدكتور

سامر شفيق الهواملة

عضواً

العميد القاضي الدكتور

علي محمد الشديفات

عضواً

المقدم المتقاعد الدكتور

بلال السكارنه

توجه المراسلات على العنوان التالي:

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلة الدراسات الأمنية

مديرية الأمن العام – أكاديمية الشرطة الملكية - عمّان

صندوق بريد: 935

هاتف: 4609180 6 962 +

فاكس: 4609189 6 962 +

البريد الإلكتروني: studies.journal@psd.gov.jo

الصفحة الإلكترونية: ssj.psd.gov.jo

قواعـد النشـر

يجب أن تتسم الأعمال المقدمة للنشر بالجدّة والأصالة والموضوعية، وتكتب بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح، مع مراعاة ما يلي:

- تخضع جميع البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتقييم العلمي.
- يجوز للمجلة عدم نشر المادة المقدمة إذا وجدت أنها غير صالحة للنشر.
- يشترط في البحث أو الدراسة المقدمة ألا تكون قد نشرت أو قدمت للنشر في مجلة دورية أخرى، وعلى الباحث أن يتعهد بذلك خطياً عند تقديم الدراسة أو البحث.
- يشترط ألّا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن خمسة وعشرين صفحة.
- يرفق الباحث نبذة عن سيرته الذاتية تتضمن الاسم، الدرجة العلمية والتخصص، العمل الحالي والإنجازات العلمية، العنوان الإلكتروني ورقمي الهاتف والفاكس.
- ترسل نسخة ورقية من المادة العلمية المراد نشرها مع نسخة إلكترونية على قرص مرن.
- لا تلتزم المجلة برد أصول البحوث أو الدراسات التي ترد إليها سواء تم نشرها أو عدم نشرها.
- ما يطرح بالمجلة من آراء يعبر عن وجه نظر كاتبيها ولا يعبر عن رأي مجلة الدراسات الأمنية.

محتويات العدد

- استراتيجية مكافحة المخدرات وإجراءات ضبطها..... (2)
  - الدكتور عبدالله عجلان عبدالله الدوسري

- الدور الشرطي في رسم السياسة الجنائية في الأردن..... (50)
  - العميد فراس محمود الرشيد

- دور البرامج الإذاعية في مكافحة الفكر المتطرف دراسة حالة برنامج منارات إذاعة الأمن العام..... (108)
  - الباحث عمر هاشم الخلايلة

- الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية..... (153)
  - الدكتور راشد محمد المري

- تصور مقترح لتعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية..... (189)
  - ملازم اول الدكتور علاء تحسين السوالمة

استراتيجية مكافحة المخدرات وإجراءات ضبطها

إعداد

د. عبدالله عجلان عبدالله الدوسري

عضو بهيئة التدريس بأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية

بريد إلكتروني: boajlan2011@gmail.com

الملخص

أصبحت المخدرات والمؤثرات العقلية ظاهرة هذا العصر، تهدم العديد من القيم النبيلة للإنسان وتحط من كرامته، تتسبب بتحطيم التقدم والازدهار، تفتك بالدول والشعوب، وتكلف الأجهزة الأمنية بأعباء ثقيلة، وتهدر طاقات العاملين فيها ليل نهار، وكل ذلك بهدف الحفاظ على سلامة الإنسان ومحيطة والمجتمع من مثل تلك السموم.

وقد أقام الفاسدين والمتاجرين من هذه السموم عروشاً، في حين أنهم يتسببون بقتل وتدمير العروش الحقيقة للشعوب ونظمهم القائمة، وذلك من خلال إجرامهم المنظم وغسلهم للأموال، بل أنهم استخدموا التقدم التكنولوجي في تحقيق أرباحهم وتنفيذ جرائمهم ومخططاتهم.

وهو الأمر الذي دفع الباحث لعمل هذه الدراسة من خلال بحث الاستراتيجية المعنية بمكافحتها، والإجراءات المتعلقة بعملية الضبط لها سواء السابقة أو المعاصرة أو اللاحقة.

وقد تناول الباحث في المبحث الأول استراتيجية مكافحة المخدرات وذلك من خلال مطلبين: المطلب الأول بين فيه أهداف استراتيجية مكافحة المخدرات، والمطلب الثاني بين فيه آليات تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات، أما المبحث الثاني فتناول فيه إجراءات ضبط المخدرات، وذلك من خلال مطلبين، المطلب الأول وبين فيه الإجراءات السابقة والمعاصرة لضبط المخدرات، والمطلب الثاني بين فيه الإجراءات اللاحقة لضبط المخدرات.

ومن ثم توصل الباحث لمجموعة من النتائج والتوصيات، كانت أهم نتيجة هي تحقيق التعاون والتعامل الكامل بين أجهزة الدولة فيما بينها لمكافحة ومواجهة المخدرات، وذلك من خلال قيامهم بدوره المنشود على أكمل وجه، والعمل على سد أوجه النقص والقصور سواءً في الجوانب التشريعية أو أي جوانب أخرى تساعد في عملية المكافحة والمواجهة لمثل هذه الجرائم، أما التوصيات كان أهمها وهي عقد الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول في مجال مكافحة المخدرات، مع سد أوجه النقص في الاتفاقيات السابقة، وتفعيل كافة صور التعاون المتعلقة بها.

ABSTRACT

Drugs and psychotropic substances have become a phenomenon of this era, destroying many of the noble values of human beings and degrading their

dignity, destroying progress and prosperity, destroying countries and peoples, placing heavy burdens on the security services, and wasting the energies of their workers day and night, all to preserve the safety of the human being, those around him, and society like those toxins.

The corrupt and traffickers of these poisons have established thrones, while they are causing the killing and destruction of the actual thrones of peoples and their existing systems through their organized crime and money laundering. They have even used technological progress to achieve profits and implement their crimes and plans.

This prompted the researcher to conduct this study by examining the strategy concerned with combating it and the procedures related to controlling it, whether previous, contemporary, or subsequent.

The researcher dealt with the drug control strategy in the first section through two requirements. The first requirement explained the objectives of the drug control strategy, and the second requirement explained the mechanisms for implementing the drug control strategy. The second section dealt with drug control procedures through two requirements. The first requirement includes the previous and contemporary procedures for controlling drugs, and the second one includes the subsequent procedures for controlling drugs.

Then the researcher reached a set of results and recommendations. The most important result was cooperation and interaction between the state agencies to combat and confront drugs. They performed their desired role to the fullest extent and worked to fill the shortcomings and deficiencies, whether in the legislative or other aspects. It helps in the process of combating and confronting such crimes. The most important of the recommendations was concluding bilateral and multilateral agreements between countries in drug control, filling the shortcomings in previous agreements, and activating all related forms of cooperation.

المقدمة:

تُعاني دول العالم في الآونة الأخيرة من ظاهرة تفشي المخدرات في داخلها، وبين كافة الأعمار والأوساط من الرجال والنساء خاصة النشء منهم، الأمر الذي يضر بلا شك على سلامة المجتمعات وصحتها وتطورها وتقدمها، وذلك بسبب تعاطي هذه المواد المحرمة والمجرمة، وما يصاحبها من آثار مدمرة على الفرد وأسرته والمجتمع بأسره والجرائم الأخرى المرتبطة بها كالقتل والاغتصاب والسرقة والعنف (طه، 2002).

المشكلة التي دفعت المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والشعوب إلى العمل لمواجهتها ومكافحتها هي إدمان المخدرات تم اتخاذ إجراءات عدة لمواجهة هذه المشكلة، بما في ذلك سن تشريعات ونظم، ووضع استراتيجيات وعقد اتفاقيات تساعد في ذلك تم أيضًا إنشاء المستشفيات والمراكز والمصحات العلاجية، بالإضافة إلى وضع برامج تعين وتساعد في علاج المدمنين والمراحل اللاحقة للتعافي يتم إعادة دمج المدمنين مع أسرهم والمجتمع، وتوجيههم نحو ما هو نافع لهم في حياتهم ولأوطانهم هذا يساهم في تفريغ طاقاتهم وخبراتهم وأفكارهم في نهضتهم وازدهارهم وتقدمهم، مما يعود بالنفع على المجتمعات والأوطان في كافة النواحي والأصعدة (عبدالله، 2003).

أولا– مشكلة الدراسة:

تتسم مشكلة المخدرات بالتطور المستمر والمتلاحق، ولذا فإن جهود المكافحة التي تبذلها الأجهزة الأمنية المختصة مستمرة دائماً دون توقف، والتي غالبا ما تُعاني عند ملاحقة هذا الجريمة بسبب نموها الدائم وما ينتج عنها من تفاقم وتعاظم، بل إن بعض تلك الجهود ما زالت بعيده عن المستوى المطلوب الذي يليق بمواجهة مشكلة بمثل هذه الخطورة، ومن هنا تم البحث عن الاستراتيجية المعنية بمكافحة المخدرات، وذلك من خلال بحث أهدافها وآليات تنفيذها، وكذلك البحث عن الإجراءات المتعلقة بالضبط ضد مرتكبيها.

ثانيا– أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة من خلال شقين نظيري وتطبيقي:

1– **الشق النظري** والذي يتمثل بإظهار الدور الذي تقوم به وزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة الأمنية المختصة بمواجهة المخدرات، وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات المتعلقة بها، وكذلك بإظهار الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والشعبي في عملية مكافحة ومواجهة هذه النوع من الإجرام.

2– **الشق التطبيقي** والذي يتمثل في كيفية تحقيق هذه الاستراتيجيات والأدوار واقعياً، ومن خلال الإجراءات المطبقة في عملية الضبط للمخدرات، سواء قبل وقوع

الجريمة، أو أثناء وقوعها، أو بعد وقوعها، مع إعداد الأجهزة الأمنية المعنية بكافة العناصر وعلى مستوى عالي من التعليم والتدريب، وكذلك توفير الوسائل والأدوات التي تعينهم وتساعدهم في عملية المكافحة.

ثالثا– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى البحث عن الاستراتيجية الخاصة بمكافحة المخدرات، خاصة وأن كثير من الدول قد سنت القوانين والنظم بهدف منعها والتقليل من وقوعها، والتي سارت كذلك على النهج الدولي والإقليمي الذي قام بعقد اتفاقيات ومعاهدات جماعية أو ثنائية، بهدف المكافحة لهذه الآفة التي تهدم المجتمعات وتضر القيم السائدة فيها، وذلك من خلال وضع الضوابط والإجراءات السابقة والمعاصرة واللاحقة لذلك.

رابعا– تساؤلات الدراسة:

- ما هي أهداف استراتيجية مكافحة المخدرات؟
- هل هناك آليات لتنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات؟
- ما هي المحاور التي تساعد في تحقيق أهداف الاستراتيجية؟
- هل هناك قوانين خاصة لمكافحة المخدرات؟
- هل تم ابرام اتفاقيات ومعاهدات معينة بمكافحة المخدرات؟
- ما هي الإجراءات السابقة لضبط المخدرات؟
- ما هي الإجراءات المعاصرة لضبط المخدرات؟
- ما هي الإجراءات اللاحقة لضبط المخدرات؟

خامسا– منهج الدراسة:

تكون منهجية الدراسة من خلال الأسلوب الاستقرائي والتحليلي للقوانين والأنظمة الداخلية المعنية بمكافحة المخدرات، وكذلك من خلال الاتفاقيات الاقليمية والدولية المعنية، من خلال الاستعانة بالكتب والمجلات والأبحاث العلمية والدراسات بذات المجال ومن ثم التوصل لأهم النتائج والتوصيات.

سادسا– خطة الدراسة:

تم تقسيم خطة الدراسة إلى مبحثين، وكل مبحث إلى مطلبين وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: استراتيجية مكافحة المخدرات، وله مطلبين هما:

- الأول: أهداف استراتيجية مكافحة المخدرات.
- الثاني: آليات تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات.

المبحث الثاني: إجراءات ضبط المخدرات، وله مطلبين هما:

- الأول: الإجراءات السابقة والمعاصرة لضبط المخدرات.
- الثاني: الإجراءات اللاحقة لضبط المخدرات.

استراتيجية مكافحة المخدرات وإجراءات ضبطها

غيرت جائحة كوفيد–19 التي أصابت العالم في عام 2020 وخلال أشهر قليلة واجه العالم، إذ تعرض النسيج الاجتماعي والاقتصادي لإرهاق لم تشهده منذ عدة

أجيال، وقد أنشأت هذه الجائحة أرضية خصبة لازدهار تجارة المخدرات وما يرتبط بها من جرائم (منظمة (UNODC): https://news.un.org) .

فقد استفاد المتاجرين في هذه السموم من الأزمة العالمية الصحية في توسيع نشاطاتهم وتحقيق الأرباح، فهم يتدخلون خاصة عندما يتعذر على الدول تقديم الدعم لمن هم أكثر عرضة من المواطنين والمقيمين لديها حول تحقيق احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية، فيقومون باستدراجهم لتوسيع رقعة انتشارها، إذ استفادوا من القلق والمخاوف التي اجتاحت عقولهم ونفوسهم.

وهو ما دفع الباحث للقيام بهذا البحث لتبصرت القارئ والمهتمين عن الاستراتيجية المعنية بمكافحة المخدرات وإجراءات ضبطها، وذلك من خلال التقسيم الآتي:

المبحث الأول: استراتيجية مكافحة المخدرات.

المطلب الأول: أهداف استراتيجية مكافحة المخدرات.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات.

المبحث الثاني: إجراءات ضبط المخدرات.

المطلب الأول: الإجراءات السابقة والمعاصرة لضبط المخدرات.

المطلب الثاني: الإجراءات اللاحقة لضبط المخدرات.

المبحث الأول

استراتيجية مكافحة المخدرات

تتعرض الكثير من الدول ومن ضمنها دولة الكويت خاصة في السنوات الأخيرة لهجمات شرسة من تجار المخدرات والسموم، إذ لا يكاد أن يمر أسبوع أو فترة زمنية يسيره إلا وتطالعنا الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة عن ضبط لمثل هذه المواد المحرمة ومروجيها، وذلك من خلال الأجهزة الأمنية المعنية بها.

وهو الأمر الذي قد دفع الجهاز الأمني المختص من وضع استراتيجية تعنى بمكافحة المخدرات، وفي هذا الصدد يتوجب الإشارة للإعلان السياسي الصادرة عن الاجتماع الوزاري رفيع المستوى الذي عقد بمقر الأمم المتحدة بالعاصمة النمساوية فينا يومي 11 و12 من مارس عام 2009، أذ تعهدت الدول فيما بينها السعي للقضاء التام على مشكلة المخدرات أو الحد منها بدرجة كبيرة[1].

وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها في إيجاد مجتمع آمن من أضرار المخدرات وتقليل حجم العرض والطلب عليها، من خلال وقاية وتوعية المواطنين وتطوير القدرات الفنية للمكافحة وتطوير القدرة الوطنية في العلاج والتأهيل

[1] راجع: وثائق الاجتماع الوزاري رفيع المستوى، منشور بتقرير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات عن عام 2009، ص140.

والدمج مع مراعاة تقاليد المجتمع وحفظ أسرار المرضى المدمنين (الموقع الالكتروني: www.omandaily.com).

وقد تفاقمت مشكلة المخدرات على مستوى العالم كما أنها تفاقمت على المستوى المحلي، ودولة الكويت جزء منه، وبطبيعة الحال تتأثر بذلك وتؤثر فيه، خاصة وأن موقعها بالقرب من دول منتجة لتلك السموم، إضافة أنها تستقبل العديد من الوافدين من شتى بقاع العالم بغرض العمل أو الإقامة، وهؤلاء منهم من يكون مدمن لها أو يتجر بها، أو أثناء قدومه يجلب ذلك معه بشكل أو بآخر، وهو لا شك مما يؤثر على الجوانب الأمنية داخل الدولة[2]،

وسوف نعرض فيما يلي أهداف استراتيجية مكافحة المخدرات وذلك في المطلب الأول، ومن ثم آليات تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات وذلك في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول

أهداف استراتيجية مكافحة المخدرات

لم تعد مشكلة المخدرات مقصورة على شريحة معينة في المجتمع، أو على عمر معين، أو مستوى ثقافي محدد، بل تفاقمت بشكل خطير وأصبح يعاني منها

[2] راجع: الشكل النموذجي والمبادئ التوجيهية لإعداد الخطط الرئيسية والوطنية لمكافحة المخدرات، برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليوندسيب)، مطبوعات الأمم المتحدة، فينا، 1995.

مختلف شرائح المجتمع، الأمر الذي استوجب العمل على محاربة هذا الداء محلياً وإقليمياً ودولياً، وبإعتبار أن التعامل بها في غير الأحوال المصرح بها مخالفة يستحق عليها الفاعل العقاب الذي قد يصل إلى الإعدام، كما حرصت العديد من المؤسسات الثقافية نحو نشر الوعي عن أخطار هذه الآفة وأضرارها (الهندي، 2013).

وعند تنفيذ أي استراتيجية تصب في صالح الأمن العام للدولة فإنه يشترك في ذلك عدد جهات من داخل الدولة، كما أنها تتعاون مع منظمات دولية مختصة في صياغة أهداف وبرامج ومشاريع الاستراتيجية، حتى تكون خارطة طريق لتحقيق الغاية المنشودة.

وتتمثل أهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية بالآتي:

1- منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات بكافة صوره الواردة باتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1988، ويشتمل ذلك على مكافحة زراعة النباتات المخدرة، والجلب والتصدير والإنتاج والعرض والتوزيع والبيع والتسليم والتوسط والحيازة والإحراز وأية صور أخرى غير مشروعة.
2- بسط الرقابة الفاعلة على المواد الكيميائية ومشتقاتها، لمنع استعمالها بشكل غير مشروع في هذا المجال.
3- خفض الطلب على المواد المخدرة بشكل تدريجي، حتى لا يتحول الطلب من العقاقير المخدرة على أثر تدابير خفضه عليها زيادة الطلب على الخمور.

4- حماية الأفراد عن طريق علاج الإدمان ورعايتهم وتأهيلهم وإدماجهم ليعودوا عناصر فاعلة في المجتمع.

5- التعاون الدولي عالمياً وإقليمياً وثنائياً.

وعليه يمكن القول بأن أهداف استراتيجية مكافحة المخدرات ترتكز على محورين، الأول وقائي والثاني علاجي تتمثل فيما يلي: (مجلة مركز بحوث الشرطة، 2007):-

1- المحور الوقائي:

تهدف الاستراتيجية الأمنية المعنية بحماية المجتمع من أخطار هذه الظاهرة والوقاية منها، من خلال تحقيق التالي:

- إعداد النشء وتمكينهم من مناهضة المخدرات، وذلك من خلال العمل على تنمية القدرة على التفكير بشكل منطقي والتدريب عليه، وتحديد مواصفات التفكير الإيجابي والسلبي، وتقويم الآثار السلبية للمخدرات في القدرة على التفكير المنطقي، وأسلوب اتخاذ القرار.
- تنمية الإبداع الإيجابي، وذلك من خلال تنمية المهارات الفنية والأدبية، وتنمية مهارات بناء الفريق الفعال، وتشجيع الاختراع والابتكار.
- العمل على تنمية مهارات الإنتاج، والتدريب على اعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة، وأساليب تنمية القدرات في مجالات العمل، وتسويق المنتجات والأفكار، ودعم التوجه نحو المبادرات الذاتية لزيادة الإنتاج.

- تنمية مهارات الحوار والتواصل والتدريب على الاتصال الفعال وأساليب الاقناع، وصياغة الرسالة التواصلية، ومهارة المناقشة الإيجابية.
- الاهتمام بالبناء البدني والروحي والعقلي، وتنمية القيم الرياضية وتشجيع الارتباط بالهوايات، وتنمية روح البطولة الرياضية.
- تنمية أساليب التعامل مع الوالدين من خلال تعميق قيم وثقافة احترام الوالدين لدى الأبناء، وتدريبهم على أساليب التعبير عن الرأي بإيجابية واحترام، وتنمية قدرتهم على تحمل المسئولية تجاه الدين.
- تنمية القدرة على التكيف مع المشاعر السلبية، من خلال تنمية القدرة على ضبط المشاعر والتكيف مع الذات، وتنمية مهارات التكيف مع الأخرين، والقدرة على التعامل مع الضغوط.
- تنمية القدرة على التعامل مع المشكلات بمنهج علمي، والتدريب على تحديد المشكلة وأبعادها وخطواتها العلمية، وتنمية مهارات التواصل مع الأخرين، وكسب التأييد.
- تهيئة بيئة أسرية متماسكة تتجنب العوامل والأسباب المؤدية للإدمان، وذلك من خلال إعداد الشباب المقبل على الزواج لممارسة دوره في الأسرة مستقبلاً، والعمل على تدريب الشباب ذكوراً وإناثاً وتوجيههم في بناء أسرهم، وتنمية معلوماتهم بمراحل النمو الإنساني، ومشكلات كل مرحله وأساليب التعامل معها، وتعميق دور القدوة في الأسرة وتفعيل لغة الحوار بين أبنائها، وتعميق الوعي بالصحة الإنجابية، وتنمية روح تحمل المسئولية والتكاتف الأسري.

2- المحور العلاجي:

تتضاءل أهمية هذا المحور نسبياً عند التركيز على الفئة العمرية المبكرة، إلا أنه يساهم بشكل غير مباشر في تحقيق ما تسعى إليه الاستراتيجية، ويتضمن هذا المحور مجموعة من الأهداف وهي:

- الفحص المبكر للتعاطي بين النشء، وذلك من خلال تنفيذ حملات واسعة ومباغتة لهم، وإيجاد الآليات المناسبة لذلك، وأجراء الفحوصات الطبية المتعلقة بالاكتشاف المبكر للطلاب المتقدمين للمدارس والجامعات والمترددين على الأندية ومراكز الشباب، والعلاج الطبي والنفسي والاجتماعي للحالات الإيجابية، وتدريب الوالدين على كيفية الاكتشاف المبكر للتعاطي، والتوسع في إنشاء الخطوط الساخنة للتصدي للمشكلة.
- العلاج وإعادة التأهيل والإدماج المجتمعي، وذلك من خلال التوسع في إنشاء المجتمعات العلاجية، مع التأكيد على ضرورة استقلالها عن مستشفيات الأمراض النفسية، وتقويم البرامج القائمة وتطويرها والتوسع فيها، مع سد أوجه النقص، وإعداد الكوادر المختصة لعلاج المدمنين.
- دعم العيادات الخارجية التي تعمل في المؤسسات التعليمية للتدخل العلاجي في حالات التعاطي بين الطلبة، ودعم كافة العيادات والمراكز الموجودة في أقسام الطب النفسي، وإنشاء وتطوير الخدمات الاستعلامية المتعلقة بالإرشادات والبيانات العلاجية بمراكز العلاج.
- التنسيق بين كافة الجهات المعنية بالشباب والمرأة والأطفال في دعم المراكز في علاج التعاطي، مع تدعيم خدمات الطوارئ الخاصة بعلاج المدمنين، وتدريب

كوادر متخصصة في التعامل مع خدمة الخط الساخن، وتدعيم تطوير مجال تدريب المدمن المعافى للمساعدة في علاج المدمنين.

- إعادة المعافى إلى محيطه الطبيعي وإعادة دمجه مع مؤسسته التعليمية والمؤسسة الاجتماعية التابع لها، وفتح أنشطة اجتماعية جديدة للمدمن المعافى من الإدمان وربطها بخدمة اجتماعية.
- تدعيم وتطوير دور المنظمات المحلية المختصة في متابعة المدمن المعافى ومساعدة أسرته، وتدعيم دور أندية الدفاع الاجتماعي في تأهيل المدمنين، مع مساعدة المدمنين المتعافين في الحصول على فرصة عمل.
- رعاية وتأهيل الأسرة لإعادة استقبال الابن المدمن المعافى مرة أخرى.
- تشجيع الجمعيات الأهلية لإنشاء شبكات لتدعيم دور المدمن المعافى.

وقد حرصت دولة الكويت كسائر الدول الأخرى في مواجهة ومحاربة ظاهرة التعاطي للمواد المخدرة وعملت على تجريمها على مختلف الأصعدة، إذ انضمت دولة الكويت لاتفاقية المخدرات لسنة 1961، والمعدلة صيغتها ب بروتوكول 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، وتحرص على تطبيقها ما ورد بها من خلال التعاون مع الأجهزة المعنية بالمكافحة، مثل الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (عبدالغني، 2011).

كما أنها طرف في الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994، وتتعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات،

وتشارك بفاعلية في اجتماعات رؤساء أجهزة مكافحة المخدرات العرب ولجانه، وتساهم بشكل فعال من خلال أعمال منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحرص على تنفيذ ما يصدر من توصيات في هذا الشأن، وتسعى لتوسيع دائرة التعاون الثنائي في هذا المجال (عبدالغني، 2011).

وعليه يشير الباحث إلى ان مجمل الأهداف تتمثل في القدرة المجتمعية من الوقاية والتوعية بخطر تعاطي المخدرات، وتعزيزها في العلاج والتأهيل وإعادة الدمج والرصد وعمل الدراسات في ذلك، وهذه الأهداف مجتمعه يتم تنفيذها بالتعاون ما بين الجهاز الشرطي وأجهزة الدولة المختلفة على المستوى الرسمي وغير الرسمي.

المطلب الثاني

آليات تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات

تتمثل الآليات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بمكافحة المخدرات من خلال قسمين، القسم الأول يتعلق بالأجهزة المختصة والمعنية بهذه الآلية، أما القسم الثاني وهو المتعلق بالتشريع والذي ينظم العمل وفق قواعد وأسس ولوائح وقرارات.

- **القسم الأول: الأجهزة المختصة بتنفيذ الإستراتيجية: -**

1- الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والأجهزة الأمنية المعاونة لها:

تختص الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بمكافحة ومواجهة جرائم المخدرات والخمور، وتؤدي دورها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة وخارجها،

وتقوم باستخدام أفضل وأنجح الوسائل الحديثة التي تعينهم في هذا المجال (عبدالغني، 2011).

تم تحويل الإدارة التابعة للإدارة العامة للمباحث الجنائية في قطاع الأمن الجنائي إلى إدارة عامة مستقلة، نظرًا لزيادة الأعباء والمسؤوليات. صدر قرار وزاري من معالي وزير الداخلية بتعزيز هذه الإدارة بجميع العناصر المعنوية والمادية اللازمة لتلبية احتياجاتها بشكل كامل. هذا التدعيم ينعكس على طبيعة الأشخاص العاملين بها ويحفزهم على مكافحة هذه الآفة الخطيرة وضبط أولئك الذين يتجرأون على التورط فيها. الهدف من ذلك هو حماية المجتمع من أضرار هذه السموم وتأثيراتها الخطيرة على أفراد المجتمع وعائلاتهم وأحبائهم. يُظهر الواقع اليومي نتائج هذه الجهود من خلال عمليات الضبط والإحباط والمصادر التي تُعلن عنها وسائل الإعلام بانتظام[3].

ودائماً ما تعمل في البحث والتحري اللازم للكشف عن هذه الجرائم وتعقب مرتكبيها وضبطهم، وجمع كافة المعلومات والبيانات والأدلة المتصلة بهم، كما أنها تقوم بعمل دراسات وحملات توعوية بالتعاون مع الأجهزة المختصة في هذا المجال، وذلك للحد من انتشارها والآثار المترتبة عليها (الموقع الالكتروني: www.moi.gov.kw).

كما تقوم الأجهزة الأمنية الأخرى بدورها في هذا الجانب وتعمل على ضبطها، باعتبارها أجهزة أمنية معاونة ومساندة في ذلك، مثل الإدارة العامة للأدلة الجنائية

[3] انظر للقرار رقم 614 الصادر بتاريخ 31 /5/ 2006م.

والمباحث الجنائية والسجون والدوريات ومراكز أقسام الشرطة وغيرهم، وذلك في سبيل تحقيق الأمن الجنائي للوطن والمواطن والمقيم.

وقد استفاد مروجين المخدرات من التقدم العلمي الحديث، إذ استخدموها في عمليات التهريب والبيع، وكذلك الهرب من عمليات ضبطهم، وفي المقابل فإن وزارة الداخلية لا تألوا جهداً ولا مالاً في سبيل ضبط ذلك كله، إذ أنها تقوم بتجهيز الأجهزة الأمنية المعنية بأفضل العناصر وأحدث الوسائل والامدادات التي تسهل أعمالهم، وذلك من أجل منع وقوع مثل هذه الجرائم التي أرهقت كاهل الحكومات، وتسببت في ضياع الكثير من الناس وأسرهم.

2- الأجهزة الأخرى غير الأمنية المساندة للجهاز الشرطي:

هناك دور بارز ومهم داخل بعض الوزارات وبعض الأجهزة الأخرى في الدولة بالعمل مع الأجهزة الأمنية من أجل منع تعاطي المخدرات، والذي يصب في تنفيذ الاستراتيجية المعدة لمواجهتها، كما يتم التعاون مع أجهزة أخرى غير حكومية داخل الدولة في سبيل ذلك.

فعلى الجانب الوزاري نجد على سبيل المثال بأن وزارة الاعلام دور رئيسي وجوهري في نشر الوعي عن أضرار تلك السموم، وما يصاحب ذلك من آثار سلبية كالوقوع في براثن الجريمة، ومصاحبة الأشرار من الناس الذين يتسببون لضحايا هذه الآفة بمتاعب ومصائب لا نجاة منها في كثير من الأحيان.

وكذلك نجد على سبيل المثال بأن جهاز النيابة العامة له دور محوري وأساسي في تطبيق القانون على من يقوم بالتجارة بهذه السموم من خلال البحث والتحقيق والتحري، والعمل مع أجهزة وزارة الداخلية المعنية في ذلك، وضبط من يقوم بالترويج لها، والسلطة القضائية لها دور بارز في ذلك من خلال إصدار الأحكام القضائية ضد تجار هذه السموم ومروجيها، وتنفيذ القانون عليهم والقرارات ذات الصلة.

كما أن هناك دور مهم وحيوي للإدارة العامة للجمارك فهي الجهاز المختص بفحص البضائع والمحتويات والناقلات التي تدخل البلاد، فالدور الذي يقع عليهم ليس بسهل وبسيط، وإنما دور عظيم من خلاله يتم منع تهريب مثل هذه المخدرات والمؤثرات للدولة، وهو ما يستدعي بالمناسبة هنا أن يشير الباحث بأن يتم تجهيز هذه الإدارة بأحدث الوسائل والأدوات التي تعينهم وتسهل عليهم أعمالهم لسد أي ثغرات أو نقاط معينة قد يستخدمها المهربين.

ولوزارة التربية والتعليم دور كبير في ذلك، فتستطيع من خلال مناهجها العلمية بأن نوضح للطلبة والطالبات والدارسين خطورة مثل هذه القضايا، وما ينتج منها من أخطار تفكك الأسرة والعلاقات العائلية والمجتمعية، والأمثلة كثيرة على ذلك فنشاهد في دول ما تم تنظيم التعاطي بين مواطنيها وبجرعات محددة، بسبب إفلات الأمر من يد المسئولين تجاه رعاياهم والأسر مع أبنائهم.

كما أن للوزارة دور مهم في تنمية المهارات للمتعلمين داخل المدارس والجامعات والأندية والأحياء، والسعي لرفع مستوى المهارات الحياتية لدى الأسر لتحصينهم

ووقاية أبنائهم من المشاكل المختلفة، والحث على وضع برامج وقائية عن أضرار المخدرات بصفة دورية، وتوعية الشباب بقضايا المخدرات والصحة العامة، ووضع ضوابط لمنع الدعاية للمواد المخدرة في وسائل الإعلام المختلفة (الموقع الالكتروني: www.omandaily.com).

كذلك الجامعات ومراكز البحوث داخل الدولة تقوم بإجراء الدراسات والبحوث الميدانية الخاصة بالإدمان، للوقوف على حجم المشكلة، وبتنظيم المؤتمرات والندوات التي تهدف إلى رفع درجة الوعي بين الشباب والفئات الأخرى المستهدفة بخطورة الإدمان، والعمل على وضع خطط لمكافحة علاج الإدمان بعد تحديد ومعرفة حجم مشكلة الإدمان، والتعاون مع المؤسسات المختصة بمثل هذه القضايا، وعمل برنامج والندوات ومناقشات وحوارات بين مختلف الفئات العمرية، وذلك لتحديد الفئات المستهدفة مثل طلاب المدارس والجامعات.

ويمكن أن يتم التعاون مع المستشفى الجامعي من خلال عقد دورات تدريبية للأطباء المختصين عن أخر ما توصل له العلم من طرق لعلاج لحالات الإدمان، ويتم العلاج الطبي بمركز علاج الإدمان بالمستشفى الجامعي، والعلاج والتأهيل الاجتماعي بواسطة اخصائيين اجتماعيين مدربين وذوي خبرة في مجال الإدمان، مع مراعاة دور الأسرة والرياضة في عملية العلاج (مجلة مركز بحوث الشرطة، 2007).

كما أن لوزارة الصحة ومن خلال مستشفياتها ومراكزها الطبية العلاجية دور كبير وبارز وملاحظ في المستشفيات التي تعالج الإدمان، فالمدمنين يتوجب

إخضاعهم لبروتوكولات علاجية وبشكل سري والعمل على عودة تأهيلهم ومساعدتهم في عملية إدماجهم داخل المجتمع، وتعزيز إمكانية الحصول على العلاج، والعمل على منع ما قد ينتج من آثار صحية بسبب التعاطي (الموقع الالكتروني: www.unodc.org) ، وذلك كله بقصد حماية الصحة العامة للمجتمع وأفراده.

ولوزارة الأوقاف والمؤسسات الدينية دور حيوي ومهم في عملية مكافحة هذه الأفة، وذلك من خلال تدريب رجال الدين على صياغة الرسالة الخاصة بالوالدين بشكل جيد وجذاب، وكذلك أساليب الاكتشاف المبكر للسلوك المنحرف والإدماني للأبناء وكيفية التعامل معه، وأن ذلك معصية لله عز وجل، وأن تناولها يسبب هلاك النفس والجسم والعقل، والتنسيق مع رجال الدين لبيان عظم حق الوالدين على الأبناء في الخطب والدروس التي تقام بالمساجد والمؤسسات الدينية (مجلة مركز بحوث الشرطة، 2007).

وللأندية الرياضية ومراكز الشباب والفتيات ومركز تعليم وتحفيظ القرآن الكريم وغيرهم من المراكز الاجتماعية دور كبير في الدفاع والوقاية من الوقوع ضحية للمخدرات، إذ أن من أسباب إنشاء هذه الجمعيات والنوادي هو تقويم سلوك النشء من أي انحراف، وذلك بشغل فراغهم بما هو مفيد لهم، وينعكس على تطوير فكرهم وأفاقهم للعلم والمعرفة والتميز، ولذلك فإن لها دور بالغ الأهمية في الحفاظ على أبناء المجتمع والمقيمين من الوقوع في هذه الآفات.

كما أنها تحقق الكثير من الفوائد الأخرى والتي تصب في نهاية المطاف في حماية المجتمع وتحقيق أمنه، فيمكن من خلالها تكوين قاعدة من القيادات المتحمسة لدور الأندية، وجذب الشباب للانضمام لها مما يشغل أوقات فراغهم بشكل إيجابي وينعكس على صحتهم (مجلة مركز بحوث الشرطة، 2007).

وهنا يشير الباحث بأن الدراسات قد أثبتت أن الإدمان ما هو إلا سلوك صادر عن شخصية فردية لها مفهومها الخاص عن الذات، ولها أهدافها وقدرتها على تحمل الإحباط، وهذا السلوك الصادر عن الفرد وإن كان تعبيراً أو رمزاً لمكونات داخلية فيه فإن هذه المكونات هي نتاج احتكاكه وتأثره بجماعات أولية ثابتة، فالمحتوى الداخلي للفرد هو ناتج التفاعل الاجتماعي مع أعضاء الجماعات الأولية للطبيعة والحياة الاجتماعية، وأكثر الجماعات الأولية تأثيراً في الشخصية هي الأسرة والجماعات الأخرى المؤدية للقواعد السلوكية العامة في المجتمع، وهو ما يمثله المحتوى الخارجي المؤثر في سلوك الفرد، هذان المحتويان وهما الداخلي والخارجي يعملان على توجيه السلوك وفق القواعد العامة في المجتمع، ويتوقف سلوك الفرد على نوع الجماعة المؤثرة عليه وعلى قدرته على ضبط وتحمل الإحباط، إلا ان هذين المحتويين الموجهين لسلوك الفرد يتأثران بمجموعة من العوامل التي تزخر بها البيئة الاجتماعية (مجلة مركز بحوث الشرطة، 2007).

وهنا يقترح الباحث بإنشاء مركز وطني لعلاج الإدمان، بحيث يتم التنسيق وتوحيد الرؤى وتشكيل عقل جمعي، وأن يشتمل هذا المركز على قسم للأبحاث

والإنتاج المعرفي للمواد المخدرة، بحيث يتم التنسيق بينه وبين الجهات المتخصصة في مجال البحوث والدراسات حول ذلك، وإنشاء قسم للرصد الوبائي لهذه المواد، والعمل على تحديث برامج العلاج والتأهيل والرعاية اللاحقة لمرضى الإدمان، والعمل على تأسيس وحدة للإنتاج الإعلامي لبرامج التوعية والوقاية من المخدرات (مجلة مركز بحوث الشرطة، 2007)، وتطوير وحدات الإرشاد والتوجيه للنزلاء بالسجون، وتطوير البرامج التواصل التي تعنى بالإرشاد والتوعية عن مشكلة المخدرات، والتنسيق بين هذه المراكز والبرامج مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، حتى تتحقق الغاية المنشودة وهو منع تعاطي هذه المواد السامة ومجابهتها بكافة الطرق والأشكال المشروعة قد المستطاع.

وكما يقترح الباحث نتيجة لعظم هذه الآفة وانتشارها الكبير بين أوساط النشء والشباب ومختلف الفئات العمرية بأن يتم تأسيس صندوق وطني للعلاج، وكذلك بمشاركة شعبية، فقد عانت الأسر داخل الكويت – كحال الكثير من الأسر الأخرى في العديد من الدول – وذاقت مرارة الألم والحسرة لعدم قدرتها على تحمل تكاليف علاج الإدمان[4].

[4] أكد مدير مركز علاج الإدمان التابع لوزارة الصحة بأن معدلات التعافي من الإدمان في الكويت تصل إلى 40 في المئة، كما بين في كلمته بأن المركز وللمرة الأولى يتم فيه علاج المراهقين وتأهيلهم، إذ كان التعامل مقتصراً فقط مع من هم فوق 21 عاماً، راجع في ذلك، جريدة الجريدة الكويتية، العدد 5371، منشور في تاريخ 27/ 6/ 2023.

- **القسم الثاني: التنظيم القانوني المتعلق بمحاربة تعاطي المخدرات:**

يتمثل هذا القسم وهو الأساس والوسيلة الأولى التي تساهم بشكل فعال لمنع التعاطي، من خلال القوانين واللوائح والقرارات باعتبارها أحد آليات المكافحة.

إذ صدر عن المشرع الكويتي – كسائر التشريعات – قوانين تتعلق بمكافحة تعاطي المواد المخدرة أو الاتجار بها، وهي:

1- قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 والقوانين المعدلة له في المواد المتعلقة بتجريم الاتجار في الخمور وتعاطيها.
2- القانون رقم 74 لسنة 1983م – والمعدل بالقانون رقم 13 لسنة 1995 – المتعلق بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، والذي جاءت أحكامه متسقة مع الاتفاقية الدولية لمكافحة المخدرات لسنة 1961م.
3- القانون رقم 48 لسنة 1987 في شأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، والذي توافقت أحكامه مع ما قررته اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971م.
4- وكذلك قوانين أخرى ذات صلة بالمخدرات مثل القانون رقم 35 لسنة 2002م المتعلق بمكافحة غسل الأموال، والمعدل بالقانون رقم 106 لسنة 2013 بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكما سبق بيانه في إطار المواجهة فإن الكويت قد انضمت للكثير من الاتفاقيات الدولية المعنية بمحاربة تعاطي المخدرات، وهنا يشير الباحث لمجموعة من

الاعتبارات التي يتوجب على التعاون العربي أن يتبناها في شأن مكافحة المخدرات، وهي:

1- تفعيل التعاون المتبادل فيما بين الدول العربية بهذا الخصوص.
2- وتشجيع الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال لضمان التبادل السريع للمعلومات.
3- وضع قائمة سوداء لتجار ومهربي المخدرات.
4- التنسيق بين صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والمركز العربي للدراسات الأمنية في وضع تصميم عربي لعلاج هذه الظاهرة وبيان آثارها المدمرة (مجلة مركز بحوث الشرطة، 2007).

المبحث الثاني

إجراءات ضبط المخدرات

تتسم جرائم الاتجار بالمواد المخدرة بأنها ذات طابع مبهم لا يسهل معها كشف أو ضبط مرتكبها، لذا دائماً ما يكون مرتكب هذه الجريمة ومن يتعاون معه حريصون كل الحرص على عدم معرفتهم أو فضح أمرهم.

ولذا فإن رجال الشرطة – وخاصة رجال مكافحة المخدرات – غالباً ما يقومون باتباع إجراءات قبل ضبط هذا النوع من الجرائم، وإجراءات أخرى معاصرة لها، بل وإجراءات لاحقة لها، فتبدأ مهمتهم من خلال القيام بكل الإجراءات اللازمة والمطلوبة

لتعقب الجناة والعمل على ضبطهم (Jean Pradel, 2003)، وهو ما سنبحثه من خلال التقسيم التالي: –

المطلب الأول: الإجراءات السابقة والمعاصرة لضبط المخدرات.

المطلب الثاني: الإجراءات اللاحقة لضبط المخد

المطلب الأول

الإجراءات السابقة والمعاصرة لضبط المخدرات

سنتناول في هذا المطلب ومن خلال الفرعين القادمين الحديث عن الإجراءات اللاحقة والمعاصرة لضبط المخدرات.

الفرع الأول

الإجراءات السابقة لضبط المخدرات

لا يوجد تحديد حصري أو معين لإجراءات ضبط المخدرات، إذ يقوم رجال الشرطة باختيار الإجراء المناسبة لضبط وكشف هذه المخدرات ومرتكبيها، ولهم أيضاً ابتكار الوسائل المناسبة لذلك، ولكن كل ما في الأمر أنهم ملزمين بأن يكون ذلك وفق المشروعية وصحيح القانون، وتتمثل هذه الإجراءات بالمراقبة والتحريات والاستدلال.

أ- **المراقبة:** تهدف المراقبة للوصول إلى أدلة تثبت وقوع الفعل المجرم أو أنه على وشك الوقوع، وتحديد المكان الذي يتم فيه إخفاء المخدرات، وكذلك معرفة الأماكن التي يتردد عليها الأشخاص الموضوعون تحت المراقبة، والأشخاص الذين يتصلون بهم، والعمل على مراقبتهم.

وكذلك الحصول على معلومات يمكن أن تستخدم عند مناقشة المتهمين لاحقاً، والتعرف على مصدر هذه المخدرات وأماكن التوزيع والأشخاص المشاركين في ذلك، كما يمكن الاستفادة من هذه المراقبة أن تسهل عملية الضبط على المتهمين، أو منع وقوع جريمة.

وهناك عدة أنواع لهذه المراقبة، منها ما هو إلكتروني والذي يكون من خلال استخدام الأجهزة الخاصة بذلك، أو من خلال الأدوات الميكانيكية أو أدوات الاستماع للتسجيلات الهاتفية بشتى أنواعها وصورها، وقد تكون المراقبة ثابته أو متحركة، إذ تختلف أنواع المراقبة بحسب طبيعة الوسائل المستعملة وطبقاً للحركة وطبيعية المكان (عبد الغني،2011)[5].

وتجدر الإشارة هنا بأن هناك ترويج إلكتروني للمخدرات، الأمر الذي يتوجب على أجهزة وزارة الداخلية المعنية بأن يتم رصدها ومراقبتها على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت"، والقيام بعمل اللازم تجاهها، حتى يتم منع مثل هذه الأساليب (مركز بحوث الشرطة أكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية، 2020).

[5] المراقبة الثابتة تكون من حيث مراقبة رجال الأمن للهدف أو المكان أو الشيء من مكان أو نقطة ثابتة، اما المراقبة المتحركة وفيها يتتبع القائم المراقبة الهدف إما سيرا على الاقدام أو راكباً سيارة أو وسائل النقل الأخرى.

إذاً مما تقدم نستطيع أن نلخص المراقبة بأنها ملاحظة الأشخاص والأماكن والسيارات والأشياء بشكل خفي وعلى نحو مستمر، وذلك للحصول على معلومات تتعلق بأفراد معينين كأنشطتهم واهتماماتهم وتوجهاتهم، ويشترط أن تكون مشروعة ولا تتعرض لحرمة الشخص أو منزله في جو من السرية والكتمان (الشهاوي، 1998).

وكثيراً ما يتم الحصول على البيانات من خلال المصدر السري، سواء كان هذا المصدر – المرشد – دائماً أو مؤقتاً، فهو يعتبر أحد الأدوات العين التي يعتمد عليها جهاز مكافحة المخدرات فيما يدور في العالم السري للمخدرات، فهو شخص قد يملك أو يحصل على معلومات تؤدي إلى كشف جريمة لم تكتشف بعد، أو تؤدي إلى ضبط الجناة في جريمة ما، أو إقامة الأدلة قبلهم، أو ضبط الهاربين من تنفيذ الأحكام، أو من تنفيذ القرارات الصادرة بضبطهم، ويشترط ألا يكون هذا العمل من مقتضى وظيفة الشخص الذي يرشد، ولا يدخل تقديم هذا المعلومات في حدود اختصاصه (عبد الغني،2011) [6].

ولما كان المرشد شخص يتقدم للشرطة للإرشاد أو تلجأ إليه الشرطة للحصول على معلوماته، الأمر الذي يستوجب معه معرفة نشاطه وطباعه وتصرفاته وشخصيته والتوصل إلى دوافعه للإرشاد، وكذا يجب فحص وتدقيق المعلومات التي يدلي بها، ويفترض عدم إظهار شخصية المرشد ويستوي أن يكون عمله هذا نظير أجر أو بدون أجر (محمد، 2008)، وقد قضي بأنه "ليس من الضروري أن يتولى مأمور

[6] المرشد المؤقت هو الذي يتقدم للشرطة بمعلومات في صدد حالة معينة أو موقف تعرض له، أما المرشد الدائم فهو الشخص الذي تستعين به الشرطة المختصة على وجه الدوام.

الضبط القضائي إجراء التحريات عن الجرائم بل له في سبيل ذلك أن يستعين بمرشدين فيما يجريه من تحريات أو ما يتخذه من وسائل للحصول على المعلومات"[7].

ب- التحريات والاستدلال:

تعرف التحريات بأنها "البحث عن حقيقة أمر معين، أو جمع المعلومات المؤدية إلى توضيح حقيقة أمر معين، سواء كان شخصي أو موضوعي، وذلك بصفة سرية حتى يمكن الوصول إلى المعلومات المطلوبة" (جاد،1999).

وتهدف التحريات إلى جمع معلومات خفية وفي معزل عن المتحرى عنه، ودون مساس بشخصه ولا حرمة مسكنه، بمعنى أن يكون الإجراء الذي يتخذه في إطار مشروع بحيث لا يتعدى القواعد العامة اللازمة لصحة مباشرة هذا الإجراء (بلال، 1990).

والتحري مرحلة سابقة على مراحل الدعوى الجنائية ومهمة لها إذ تظل لها طبيعتها كخطوة تسبق التحقيق الابتدائي تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب من سلطة التحقيق،، ويتم الاستعانة أثناء عمل التحريات بالسجل الجنائي كمصدر عن المتحرى عنه، وذلك في الأقسام والإدارات المتخصصة، وفي هذا العصر احتل الحاسب الألي مكانة عالية وهامة في تسجيل المعلومات من حيث الضمان والدقة والسرعة والمساعدة في استرجاع المعلومات (عيد، 2003).

[7] نقض 29/ 12/ 1981 مجموعة أحكام النقض س32 رقم 217، ص1212.

أما الاستدلال فيقصد به "جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالجريمة عن طريق التحري والمراقبة والبحث عن الفاعلين بشتى الطرق والوسائل القانونية" (الشهاوي،1999).

ومرحلة الاستدلالات ليست من مراحل الخصومة الجنائية، فهي مرحلة تمهيدية وتحضيرية لها، ولا تتحرك بها الدعوى الجنائية (عثمان، 1991)، وتتمثل في دور الشرطة وسلطات التحقيق في جمع الأدلة التي تدين المتهم والهدف منها هو الإعداد للتحقيق الابتدائي أو المحاكمة (محمد، 2008).

ويلتزم مأمور الضبط القضائي في هذه المرحلة القيام بعدة أمور لتنفيذ أعمال الاستدلال، وهي:

1- قبول البلاغات والشكاوى، وسماع أقوال الشهود وسؤال المشتبه فيهم.
2- اتخاذ الإجراءات التحفظية.
3- الاستعانة بالخبراء.
4- وتحرير محضر جمع الاستدلالات، وإرسال المحاضر إلى سلطات التحقيق، وأن تكون جميع الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة وفق المشـــروعية، فلا يجوز لهم استخدام أي وسيلة فيها مساس بالحريات الشخصية إلا في حدود القانون، كما لا يجوز اتباع أي أســـاليب منافية للآداب العامة أو تسهم في خلق الجريمة (محمد، 2008).

وفي مرحلة التحريات والاستدلالات المتعقلة بجرائم المخدرات يسعى رجال الشرطة لمعرفة كل ما يتعلق بها، وعن المتاجرين والمتعاملين بها والمروجين لها، ويستخدمون في ذلك السجلات والملفات وأجهزة الكمبيوتر والسجل الجنائي وأجهزة الحاسب الآلي، ومن خلال الأشخاص الذين لهم اتصال دائم مع الجماهير بسبب طبيعة أعمالهم كالفنادق والمطاعم والأماكن التي يكثر تردد الناس عليها.

الفرع الثاني

الإجراءات المعاصرة لضبط المخدرات

ضبط جرائم المخدرات أثناء وقوعها أو عند البلاغ عنها يتطلب اتخاذ عدة إجراءات من قبل الأجهزة المختصة، عليها الالتزام بها وعدم الخروج عنها، حتى لا يترتب على ذلك إي بطلان قد ينتج عنه تبرئة مرتكب هذه الجريمة.

وسوف نتناول هذه الإجراءات من خلال التالي: -

أ- تفتيش الأشخاص والأماكن:

تفتيش الأشخاص يعني "البحث عن آثار أو أشياء تتعلق بجريمة ما أو أنها لازمة للتحقيق، وتشمل جسم المتهم وملابسه وأمتعته، وهذا الإجراء رخص القانون فيه، وبه قد يتم التعرض لحرية الشخص، وذلك غالباً يكون للمصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة، لاحتمال الوصول إلى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة،

وفي الأحوال التي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم يجوز فإنه يجوز له فيها تفتيشه، سواء كان التفتيش قبل القبض أو بعده"[8].

ونظراً لخطورة التفتيش فإنه لا يجوز الإذن به لجريمة مستقبلية، ولذا يجب أن يتقيد مأمور الضبط القضائي بحدود الإذن بالتفتيش، وتفتيش المتهم المقبوض عليه مقصور على شخصه، فلا يجوز أن يمتد التفتيش إلى منزل المتهم إلا إذا استدعت الحاجة إليه، فضلاً عن قيام مأمور الضبط القضائي بتفتيش المتهم بمعرفته وتحت إشرافه، للبحث عن أدلة الجريمة (سالم، 2007).

أما تفتيش الأماكن – أي الأماكن الخاصة والمساكن – فقد بين المشرع وفقاً للمادة 83 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي بأنه للأماكن الخاصة والمساكن حرمة وعليه يجب أن يكون البحث عن الأشياء المطلوب ضبطها فقط، فنص على أنه "وتفتيش المساكن يكون بدخولها والبحث فيها عن شيء أو أثر يفيد التحقيق أو يلزم له، وللقائم بتفتيش المسكن أن يبحث عن الأشياء المطلوب ضبطها في جميع أجزاء المسكن وملحقاته ومحتوياته".

[8] انظر المواد (80، 81، 82) من قانون الجزاء الكويتي.

وكذلك تشتمل حماية المسكن على ملحقاته مثل الحديقة والمخزن والحظائر[9]، كما يدخل في مفهوم المسكن الأماكن المعدة للإقامة ولو كان ذلك لفترة يسيرة كعيادة الطبيب أو مكتب المحاسب أو مكتب المحامي (راشد، 1988).

وهنا يلاحظ الباحث بأنه بالرغم من أن القانون قد أعطى للقائم بالتفتيش سلطة واسعة عند تفتيش الأشخاص أو أماكنهم إلا أنه قيد ذلك بضوابط معينة (سالم، 2007).

ولرجال الشرطة أثناء التفتيش اتخاذ كافة الوسائل التي تمكنهم من ضبط الأشياء المراد ضبطها والتي تفيد.

ب-جمع المعلومات عن مرتكب الجريمة:

بعد الإبلاغ عن الجريمة والتحقق، إعلام الجهات المختصة به، هنا تبدأ مرحلة جمع المعلومات والتوضيح عن ذلك البلاغ، حيث يقوم مأمور الضبط القضائي بتقصي الحقيقة عن هذه الجريمة، والبحث عن مرتكبها، والأدلة التي تفيد التحقيق، ويتوجب عليه التحري عن الجريمة من خلال جمع القرائن والأدلة المتعقلة بها. كما له أن يسمع أقوال من تكون لديهم معلومات عن الواقعة الجنائية ومن لهم صلة بها،

[9] لم يجز المشرع الأمريكي لرجال الشرطة دخول أو تفتيش الأماكن على أساس القبض المشروع على مالكها أو شاغلها، وإذا كان لهم أن يدخلوا بطريقة قانونية للقيام بالقبض في داخل المكان فيجوز لهم أن يفتشوا فقط في المنطقة الملاصقة المحيطة بنقطة القبض مباشرة والتي يحتمل أن يكون للمقبوض عليه فيها من الناحية المجردة سلاح أو دليل يمكن أن يضيع أو يتلف أو يدمر، Due process rights of criminal defendant in the pre- trial phase _b.j George -, p. 18

وأن يسأل المتهم عن ذلك، وله أن يستعين بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة (سالم، 2007).

ج- تحرير محضر جمع التحريات:

يتوجب على المحقق تحرير محضر يوضح فيه جميع الإجراءات التي اتخذها في قضية البلاغ، بما في ذلك معلومات وبيانات عن الشخص المطلوب للتفتيش أو الضبط، ومكان إقامته المسجل وأي مكان آخر يمكنه استخدامه للإقامة، بالإضافة إلى أي مواقع يمكنه استخدامها لإخفاء المخدرات والمؤثرات العقلية. يجب صياغة التحقيقات بناءً على دعائم محددة تعتبر أساسية لضمان سير العملية التحقيقية بشكل صحيح، وتعتبر هذه الخطوة جزءًا أساسيًا من إجراءات الضبط الضرورية لضمان نجاح التحقيق وتحقيق أهدافه بنجاح(مرسي، 2001).

د- القبض على مرتكب جريمة المخدرات والمؤثرات العقلية:

أجاز القانون لمأمور الضبط القضائي – رجال الشرطة – في أحوال استثنائية القيام ببعض إجراءات التحقيق والتي لا يجوز لهم في غير الأحوال العادية القيام بها، فخروجاً على القاعدة العامة فإنه يجوز لمأمور الضبط القضائي القبض على الأشخاص وتفتيشهم في حالات معينة والتي تستعدي تدخلاً سريعاً مثل حالة التلبس والجريمة المشهودة، وكذلك في حال ندبهم من قبل سلطات التحقيق لمباشرة إجراء من إجراءات التحقيق (جهاد،1994).

وفي التشريع العام الإنجليزي يستطيع الضابط القبض في الجنايات وفي بعض الجنح المنطوية على العنف والمرتكبة في حضوره، وبالنسبة للجنايات سواء ارتكبت في حضوره أو في غير حضوره[10].

وهنا تجدر الإشارة بأن هناك فرق كبير بين الاستيقاف والقبض، فالأول هو إجراء من إجراءات التحري وبه يتم التأكد من صحة بيانات الشخص الذي تم استيقافه، بينما القبض هو إجراء يتضمن تقييد لحرية المتهم لفترة قصيرة من الزمن بناء على دلائل كافية قامت ضده بارتكابه جريمة (سالم، 2007).

ومن مظاهر التلبس انبعاث رائحة المخدر من يد المتهم وملابسة، وشم رائحة احتراق المخدر، ورؤية المتهم وهو يحمل المخدر بطريقة ظاهرة، وانبعاث رائحة المخدر من حقيبة فتحها المشتبه فيه من تلقاء نفسه، كأن يكون ذلك للبحث عن أوراق أو تحقيق شخصيته أو غير ذلك، ورؤية زراعات النباتات المخدرة كأشجار القنب أو الخشخاش قائمة وسط المزارع (عبدالغني،2011) ، أما في غير ذلك – أي الأحوال الطبيعية – يتوجب على مأمور الضبط القضائي أن يحصل على إذن مسبق من سلطة التحقيق، ويجب ان يكون صريحاً مبين فيه يوم وتاريخ صدوره، وأن يوضح فيه الشخص المطلوب تفتيشه وضبطه ومكان ذلك.

[10] Douglas N. Husak, Due process rights of the criminal defendant in the pre- trial phase, p. 13

ولسلطات التحقيق أن تندب أحد مأموري الضبط القضائي للقيام ببعض إجراءات التحقيق، وهنا تكون جريمة المخدرات أو المؤثرات العقلية قد وقعت فعلاً، حيث لا يجوز صدوره أي الندب عن جريمة مستقبلية لم تقع حتى لو دلت التحريات على وقوعها لا محالة، ويثبت بصدوره صفة المتهم (القهوجي، 1998).

ويعرف الندب للتحقيق في العمل باسم "الإذن" وهو من الإجراءات المهمة والضرورية في جميع الجرائم، حيث إن من ضمن مبرراته السرعة في اتخاذ الإجراء المطلوب والسرية اللازمة لضبط القضايا، وهو ما يتوافر في قضايا المخدرات، إذ كثيراً ما يدل العمل على ورود معلومات من المصادر السرية لرجال الشرطة بوجود شحنة مخدرات مخبأة في منزل ومعدة للتوزيع بعد قليل من الوقت، أو ان المتهم بحيازتها على وشك السفر، أو على وشك مغادرة المكان، أو تدل التحريات على أن المتعاطين للمواد المخدرة يجتمعون الآن في منزل، ففي مثل هذه الأحوال يضطر رجال الشرطة المعنيون بأنهم مضطرين لتحرير محضر تحريات بذلك، وعليهم سرعة عرضه على النيابة العامة للإذن لهم بضبط ذلك المتهم او بتفتيش المنزل لضبط تلك المواد الممنوعة نظراً لأهمية عامل الوقت، وبالتالي تقدر النيابة العامة الموقف، ونظراً لانشغالها بقضايا أخرى أو لظروف معينة، فإنها تأذن لمأمور الضبط بالإجراء المطلوب، مما يعود بالأثر الإيجابي على العمل، إذ إن معظم حالات الندب تكون الجريمة فيها في حالة تلبس في أوضح صورها، ومعها أيضاً حالات اعتراف تام وقانوني بالجريمة من المتهمين فيها، الأمر الذي يؤكد أهمية أمر الندب خاصة في قضايا المخدرات (الشامسي، 2010).

ولرجال الشرطة الاستعانة بما يلزم لأداء واجباتهم ولكن بالقدر اللازم، والضرورة تقدر بقدرها، ويتوجب أن تتناسب إمكانياتهم مع حجم المهمة المكلفين بها، من حيث العدة والعتاد، ليتمكنوا من القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم، ومدربين على العمليات الشرطية المختلفة وبأعلى مستوى، وعلى كيفية استخدام الأسلحة والأجهزة اللاسلكية، وأن يكونوا بدرجة عالية من الشجاعة والقوة البدنية والتحلي بالصبر دون عجلة أو تأخير.

مع وضع خطة محكمة للضبط سواء في الحالات التي يصدر لها إذن من سلطات التحقيق، أو في غيرها من الحالات الاستثنائية، حتى لا يترتب على ذلك أي بطلان للإجراءات المتخذة في هذا الشأن، بحيث يتم معرفة المكان المطلوب تفتيشه ومحتوياته، والشخص المطلوب تفتيشه والأشخاص الذين قد يتواجدون معه وصفاتهم ودرجة خطورتهم، وتحديد الوقت المناسب لتنفيذ ذلك، ومعرفة الطرق التي قد يسلكها هؤلاء للتهرب من رجال المكافحة، والوسائل التي قد يستخدمونها للتخلص من المخدرات والمؤثرات العقلية، وتوزيع الأدوار والمهام عليهم بحيث يعرف كل عنصر من عناصر الفرقة الأمنية مهمته المكلف بها، فذلك كله سوف يساعد ويسهل العملية الأمنية ويحقق أفضل النتائج.

المطلب الثاني

الإجراءات اللاحقة لضبط المخدرات

تتمثل الإجراءات اللاحقة للضبط من خلال القيام بخطوات معينة بعد عملية الضبط والتفتيش، وذلك من خلال تبيان الإجراءات والنتائج التي تم تحقيقها.

وهو ما سوف نتناوله من خلال التقسيم التالي: –

الفرع الأول: الإجراءات الخاصة بجمع الأدلة.

الفرع الثاني: الإجراءات التحفظية ضد المتهم.

الفرع الأول

الإجراءات الخاصة بجمع الأدلة

لم يلزم المشرع السلطات المختصة بالتحقيق باتباع إجراء معين قبل آخر عند جمع الأدلة المتعلق بالجريمة، حيث ترك لها سلطة التقرير باتخاذ ما تراه مناسب وفق ظروف كل قضية، سواء في الانتقال والمعاينة، أو ندب الخبراء، أو الاستجواب والمواجهة، وغيرها من الإجراءات (جهاد، 1994).

أ- الانتقال والمعاينة، ويكون ذلك بانتقال وبحضور سلطة التحقيق لمحل الحادثة أو أي مكان يساعد في كشفها، فالنيابة العامة تنتقل فوراً لموقع الجريمة بمجرد ابلاغها (عبيد، 1988).

ب–ندب الخبراء، فقد أجاز القانون لسلطة التحقيق متى دعت الحاجة إلى الاستعانة بخبير لإبداء الرأي الفني، حتى تكون على بينة من ذلك، وهو من الإجراءات اللاحقة على الضبط، ففي حال تم ضبط مادة مخدرة لا يعلم المحقق نوعها، فله أن يندب خبير لتحليل تلك المادة من أجل معرفتها، من أجل أن يساعده ذلك في تكييف الواقعة بشكل صحيح لا ريب فيه[11].

ت–الاستجواب والمواجهة، فالاستجواب من أهم إجراءات التحقيق، فبعد التأكد من شخصية المتهم تتم مناقشته فيما منسوب إليه من تهم، وعليه الرد وبيان ذلك، وفي أحوال معينة يكون الرد وجوبياً من قبل المتهم كما في حال القبض، وقد وضع المشرع ضمانات للمتهم في ذلك، ومنها أن يكون مباشرة الاستجواب من قبل سلطة التحقيق دون غيرها، وأن للمتهم الحق، وله الحق الاستعانة بمحام في ذلك.

كذلك من الإجراءات المتعلقة بهذه المرحلة هي الاستماع للشهود، والتي تعني استماع سلطة التحقيق لمن سمع أو رأى أو علم بأي حاسة من حواسه ما يفيد كشف الحقيقة، ونظم المشرع الإجراءات الخاصة بسماع شهادة الشهود[12].

أما التفتيش – والذي سبق بيانه في الفرع الثاني من المطلب الأول – فيعتبر أيضاً من الإجراءات الخاصة بجمع الأدلة، وله شروط محددة، من أجل صيانة

---

[11] أكدت محكمة النقض في العديد من أحكامها إلى تأكيد أهمية اللجوء إلى الخبير لتحديد طبيعة المواد المخدرة، فقد ذهب إلى القول بأن الكشف عن حقيقة المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل، ولا يكتفى فيه بالرائحة ولا يجدي في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع، وذهبت أيضاً إلى ان المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها، فضلاً عن أن المحكمة هي الخبير الأعلى فلها الأخذ بما جاء في تقارير الخبراء أو تطرحه كلية، بشرط أن تفند ذلك بأسانيد فنية ،انظر الطعن رقم 1592 س29 قضائية جلسة 14/ 3/ 1960 أحكام النقض ص231.

[12] انظر المواد (98 –99) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي.

الحريات الأساسية للأفراد ولمنازلهم، فيتوجب عند تنفيذ التفتيش الالتزام بالغرض المخصص للتفتيش، وانتهائه بالعثور على الأشياء محل التفتيش، وفي حالة تفتيش الأماكن يتعين حضور المتهم أو حائز المكان أو من ينيبه[13]

الفرع الثاني

الإجراءات التحفظية ضد المتهم

تملك سلطات التحقيق الحق في اتخاذ إجراءات ضد المتهمين، وذلك في سبيل تحقيق العدل وإنفاذ القانون، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي: –

أ– الأمر بالحضور وذلك في حال عدم حضور الشخص الذي أمرت السلطة بطلب حضوره أمامها، ففي هذه الحالة تصدر أمر بالقبض عليه[14].

ب–أما الأمر بالقبض والإحضار فيكون في حال عدم حضور المتهم دون عذر مقبول بعد تكليفه بالحضور، أو خوفاً هروب المتهم[15].

ت–الحبس الاحتياطي وهو من أخطر إجراءات التحقيق، إذ به تسلب حرمةالشخص المتهم، وقد وضع له المشرع ضوابط [16] تتمثل في الآتي:

– تصدر سلطة التحقيق مثل هذا الأمر إذا خشية هروب المتهم، أو أن يكون هناك تأثير ضد سير التحقيق.

[13] انظر المواد من (78-89) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي.
[14] انظر المادة (15) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي.
[15] انظر المواد (53-67) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي.
[16] انظر المواد من (69-74) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي.

– يكون مدة الحبس الاحتياطي لا تتجاوز 3 أسابيع من تاريخ القبض على المتهم.

– إذا رأت سلطة التحقيق الاستمرار في هذا الأمر بعد انتهاء المدة المقررة له قانوناً فإنها تتقدم بطلب ذلك من محكمة الموضوع.

– يجب الاستماع لأقوال المحبوس احتياطياً، وكذلك عن التجديد.

– إذا كان المتهم هارب وصدر ضده أمر بالحبس الاحتياطي، فإنه يتوجب الاستماع لأقواله قبل مضي 24 ساعة من تاريخ القبض عليه.

– يتوجب على سلطة التحقيق ان تصدر أمر بإخلاء سبيل المتهم إذا رأت أنه لا يوجد ما يستدعي لاستمرار حبسه احتياطياً، وفق الشروط المحددة.

مما تقدم يتبين للباحث بأن المواجهة الإجرائية تتمثل في عدد من القرارات التي يتم اتخاذها من قبل سلطات التحقيق حيال المتهم بارتكاب فعل معاقب عليه ومخالف للقانون، وهذه الإجراءات تتمثل في إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة، وهي لا تخرج عن القواعد الجنائية بصفة عامة والتي تستلزم أن يكون الإجراء وليد إجراء مشروع احترمت في إتيانه القواعد والضمانات الواردة في الدستور والقوانين، وذلك لمساسها بالحرية الشخصية، وهي أثمن ما يملك الإنسان، فهذه الإجراءات تهدف إلى حماية المجتمع وأمنه، ولكنها في الوقت نفسه يجب أن يراعي فيها الحقوق والحريات من أي اعتداء.

- **التوصيات والنتائج:**

خلصت الدراسة للنتائج والتوصيات التالية:

- أولا – النتائج:

1- تحقيق التعاون والتعامل الكامل والتام بين كافة الأجهزة داخل الدول في مواجهة المخدرات، من خلال قيام كل مؤسسة بدورها المنشود وتعمل على سد أوجه القصور والنقص في التشريع والتطبيق، وتوفير الآليات والأدوات التي تساعد في تيسير العمل، حتى لا ينتج عن ذلك ثغرات أمنية وقانونية تزيد من صعوبة عملية المواجهة والمكافحة لدى جهاز مكافحة المخدرات والأجهزة الأمنية الأخرى.

2- سرعة الحصول على البيانات المتعلقة بالمخدرات من خلال المصادر والملفات والسجلات الجنائية وغيرها من الوسائل، يساعد رجال الأمن ويسهل عليهم في الاستعجال بعملية الضبط لهذه المواد قبل توزيعها ونشرها بين المتعاطين لها.

3- تدريب العناصر الأمنية على التعامل مع المواقف التي يمكن أن يتعرضوا لها أثناء عملية الضبط، من خلال عمل سيناريوهات لمثل تلك المواقف، وحتى لا يترتب على الإجراءات المتخذة أي بطلان تدفع الطرف المقبوض عليه إلى الادعاء بذلك، والذي قد يؤدي إلى إفلاته من العقاب بسبب مثل هذه الأخطاء.

4- الاستعانة بالتطور العلمي الحديث في مجال عمليات المراقبة والمتابعة للطرق والميادين الرئيسية والفرعية وأهم الأماكن الحيوية، والتي تعزز وتعاون الأجهزة الأمنية في عملية تحقيق التواجد الأمني والجنائي، والذي ينعكس بطبيعة الحال على خوف وقلق وتردد المتاجرين بالممنوعات من دخول هذه البلاد، لسهولة كشف أمرهم ومخططاتهم بحكم القبضة الأمنية العالية.

- ثانيا: التوصيات:

1- نوصي بعقد الاتفاقيات التي تُعنى بمكافحة المخدرات، وسد أوجه النقص في الاتفاقيات التي سبق إبرامها، وتفعيل كافة صور التعاون المتعلقة بها، وتبادل للمعلومات وتسليم للمجرمين، من أجل تضيق الخناق على المتاجرين بها والقضاء عليهم.

2- الأجهزة الأمنية هي المعنية بمكافحة المخدرات، ولذا فهي تعمل طوال العام على محاربتها بشتى الطرق والأساليب، وبسبب التطور السريع لوسائل نقلها وتوصيليها لمستهلكيها والمتعاملين فيها بسهولة ويسر نوصي بأن يتم تجهيز العناصر الأمنية على أعلى مستوى من حيث العدة والعتاد، وتكون مدربة على هذه المواقف المتعلقة بتجارة المخدرات والمتعاطين لها، وغيرها من المواقف الأمنية المرتبطة بها.

3- الأجهزة الأمنية مكلفة بمراقبة الأماكن التي يحتمل أن تكون منفذاً لدخول المواد السامة للبلاد، وكذلك مراقبة الأماكن والمواقع داخل الدولة والتي يتم فيها تصنيع مثل هذه المواد المحرمة والتي يطلق عليها مسمى (التصنيع المحلي)، وهي أماكن يكون ساكنيها من جناسي وجاليات مختلفة ومتعددة، وقد يكون مسموح لها في بلدانها تناول مثل هذه المواد وفق نظمها، والتي وجدت ذلك باب للتجارة لها والكسب داخل البلدان التي لا تسمح بذلك.

4- إنشاء مراكز علاجية طبية ونفسية وعيادات متخصصة في كافة المحافظات والمناطق تكون وظيفتها الرئيسية علاج حالات الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، وأن يكون ذلك بالاشتراك بين الجانبين الرسمي والخاص والشعبي، وكذلك

فتح الباب للعمل التطوعي وإتاحة الفرصة لمن يرغب بذلك، كل ذلك في سبيل تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والصحي والأمني للمجتمع وقاطنيه من هذه الأمراض وويلاتها.

المراجع:

إصدارات مركز بحوث الشرطة، (2020). الظواهر الإجرامية المستحدثة وكيفية مواجهتها، **أكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية.**

أكاديمية الشرطة، (2007). مشكلة المخدرات (آليات المواجهة – التنمية البديلة)، **مجلة مركز بحوث الشرطة**، الإصدار الثالث عشر.

بلال، أحمد (1990). الإجراءات الجنائية المقارنة، **دار النهضة العربية**، القاهرة.

جهاد، جودة (1994). الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الجزء الأول، الدعاوي الناشئة عن الجريمة والإجراءات التحضيرية للدعوى الجزائية، الطبعة الأولى، **المطبعة العصرية**، دبي.

راشد، حامد (1988). الحماية الجنائية للحق في حرمة المسكن، **رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق جامعة عين شمس.

سالم، سلطان (2007). المواجهة الجنائية والأمنية لجرائم المخدرات، **رسالة دكتوراه كلية الدراسات العليا أكاديمية الشرطة**، القاهرة.

الشامسي، مطر (2010). قواعد التجريم والعقاب في قانون المخدرات الإماراتي ودور الشرطة في تطبيقها، **رسالة دكتوراه كلية الدراسات العليا أكاديمية الشرطة بجمهورية مصر العربية.**

الشهاوي، قدري (1998). مناط التحريات، الاستدلالات والاستخبارات، **دار المعارف**، الإسكندرية.

طه، سمير (2002). المكافحة الدولية للمخدرات عبر البحار، **دار النهضة العربية**، القاهرة.

عبدالغني، سمير (2011). الوجيز في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، الطبعة الأولى، بدون ناشر.

عبدالله، محمد (2003). دراسة ميدانية على مجموعة من المدمنين التائبين لتحليل دوافع إدمان المخدرات، ضمن بحوث ندوة (رؤية تكاملية لمواجهة الإدمان على المخدرات)، **مطبوعات شرطة دبي**، دبي.

عبيد، رؤوف (1988). مبادئ الإجراءات الجنائية، **دار الفكر العربي**، الإسكندرية.

عثمان، آمال (1991). شرح قانون الإجراءات الجنائية، **الهيئة المصرية العامة للكتاب**.

عيد، محمد (2003). الإنترنت ودوره في انتشار المخدرات، **اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية**، الرياض.

القهوجي، علي (1998). الندب للتحقيق، **منشأة المعارف**، الإسكندرية.

المجالي، عبد الهادي ( ). نحو مؤسسة أمن عصرية، **مؤسسات الخدمات العربية**، الأردن.

محمد، عبدالسلام (2008). المواجهة التشريعية والأمنية لظاهرة المخدرات، **رسالة دكتوراه كلية الدراسات العليا أكاديمية الشرطة**، القاهرة.

مرسي، سعود (2001). الإعداد لصياغة محضر التحريات، مجلة الأمن، **المجلة العربية لعلوم الشرطة**، العدد 175، القاهرة.

الهندي، خالد (2013) المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة.

المواقع الالكترونية:

الموقع الالكتروني: www.moi.gov.kw، تم الدخول إلى الموقع الموافق 17 مايو 2023.

منظمة (UNODC) على الموقع الالكتروني: https://news.un.org تاريخ نشر التقرير الموافق: 24 يونيو 2021.

بالمخدرات والجريمة منظمة (UNODC) على الموقع الالكتروني: https://news.un.org تاريخ نشر التقرير الموافق: 24 يونيو 2021.

الموقع الالكتروني: www.unodc.org، تم الدخول إلى الموقع الموافق 22 مايو 2023.

الموقع الالكتروني: www.omandaily.com، تم الدخول إلى الموقع الموافق 6 يونيو 2023.

الموقع الالكتروني: www.omandaily.com، تم الدخول إلى الموقع الموافق 18 مايو 2023.

المراجع الأجنبية:

Jean Pradel, (2003). Proce'dure pe'nale; **e'ditions paris** p. 141 no. 158.

الدَوْر الشُرطّي في رَسم السِياسة الجِنائية في الاردن

العميد فراس محمود الرشيد

مدير إدارة السير المركزية

ماجستير في حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية

الملخص

جاءت الدراسة بهدف عام لِتَوسيع المَعْرِفة والفَهْم لِدَور المُكوِّن الشُرَطّي في الامنِ العَام في وَضْع السِياسَة الجِنائية في الأردنِ واستخدمت الدراسة اسلوب مجموعات النقاش البؤرية لفحص البناء المؤسسي المرتبط برسم السياسة الجنائية على مستوى مديرية الامن العام إضافة الى استخدام مَنهجية تحليل المضمون.

ومن خلال الدراسة تبين وجود عشرة أنماط للسياسة الجنائية على مستوى الامن العام موزعة ضمن أربعة محاور: الأول يعنى برسم الادوار المؤسسية لكل وحدة تعمل في نطاق الشرطة القضائية لضمان العمل بكفاءة وفاعلية بشكل يسهم بالتنفيذ الامثل للسياسة الجنائية وبتناغم وتكامل، و الثاني مرتكزا الى العمل الشرطي المبني على مفهوم الشمولية للعمل الشرطي وتعزيز مبادئ الشرطة المجتمعية والعمل الشُرطي المُستند الى الاستخْبار الشُرطي، و الثالث حول العمل الشرطي المبني على الدليل العلمي وتعزيز الجانب التقني التكنولوجي وجاء رابعها في محور العمل

الشرطي المسؤول وفق معايير الشفافية والمسائلة. كما وجاءت الآراء المتعلقة بمفهوم رسم السياسة الجنائية وأوجه الاسهام برسمها ضمن سبعة مستويات للتدخل.

خلصت الدراسة الى ان الدور الذي يمكن ان تقوم به الشرطة في الاسهام برسم السياسة الجنائية جاء منسجما مع النظرية المَوقِفيّة المرتبطة بالفرصة والمقدرة والنظرية التي تستند الى مفهوم الشرطة المجتمعية؛ وذلك من خلال نهج شمولي مندمج مع سياسة منع الجريمة والعود الجرمي يكرّس تدابير وقائية تستند الى تحليل للبلاغات والشكاوى وتحليل لمخرجات برامج الإصلاح والتأهيل وإعادة الادماج لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

واوصت الدراسة بضرورة وجود وثيقة للسياسة الجنائية على المستوى الوطني لتحدد الأدوار المؤسسية التكاملية.

The Role of Police in Shaping Criminal Policy in Jordan

Abstract

This study investigates the role of police in shaping criminal policy formulation in Jordan. Using focused group discussions and content analysis, we analyze the institutional structure within the Public Security Directorate, identifying ten criminal policy patterns across four strategic axes. The first axis ensures efficient judicial police unit operations, contributing to seamless policy implementation. The second emphasizes inclusive police work, aligning with community policing and intelligence-based strategies. The third prioritizes evidence-based policing and technological enhancements, while the fourth focuses on responsible conduct guided by transparency and accountability. Opinions on criminal policy are systematically categorized into seven intervention levels, providing nuanced perspectives.

The study concludes that the police significantly shape criminal policy, aligning with opportunity and capability theory and community policing. This contribution integrates comprehensive crime prevention and addresses recidivism through meticulous analyses of reports, complaints, and rehabilitation program outcomes.

Advocating for a comprehensive national criminal policy document, the study emphasizes its role in defining integrative institutional roles and fostering collaboration. These insights contribute to the discourse on effective policing, emphasizing transparency, accountability, and community alignment in policy formulation and implementation.

1.1 المقدمة:

تِبعا لتطور الجَريمة وعولمَتها جاءَت الحاجة العَملية لإعادة النَظر في مَفهوم السِياسة الجِنائية فلم تعد تقتصر على مواجهة الجريمة بالتَجريم وتَشديد العُقوبات، بلْ تَجاوز الأمر إلى التَعامل مَع الأسباب المُؤدية إليها، وكان الاهتمام بالشِق الوقائي لمَنع ارتكاب الجريمة، وتَطور بالتزامُن دَور المؤسَسات العِقابية وصولا الى نهج العدالة الاصلاحية. وان كان نهج العدالة التصالحية ابتدئ بعدالة الاحداث الا انه توسع ليشمل قضايا البالغين.

هذا ولا يقتصر واجب انفاذ القانون على الامن العام ويشمل أجهزة الدولة القضائية والادارية من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل غير مباشر جهة أخرى.

وتضطَلع مديرية الامن العام بوظيفة من شأنها فرض قيود تحدّ بها من حريات الأفراد بقصد حماية الامن والنظام العاميّن. وتقوم بذلك من خلال الضبط الإداري والقضائي، مُتّبعة في ذلك وسائل ردعية ووقائية. وتأتي السياسة الجنائية على المستوى الوطني والاسهام بها على المستوى المحلي في المديرية ليؤطر هذه الوِسائِل للوصول الى اعلى مستويات الامن الاجتماعي. وتُشرف مُديرية الأمن العام على ادارة المؤسسات العِقابية والتي تَهدف للإصلاح والتربية وإعادة الإدماج، بِناء على مَعايير وأساليب تِقنية وبرامج مركزّة تشمل الرِعاية اللاحِقة.

جاءت هذه الدراسة للكشف عن دور الشُرطة المُسهِم في رسم السِياسة الجِنائية في ظِل عَدم وجود آلية وَطنية مَكتوبة تَنظُم تنسيق الجهود الوطنية.

2.1 مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة الحالية في الكشف عن الدور الشُرطي في رسم السياسة الجنائية في الأردن – خاصة في المرحلة ما بعد الهيكلة التنظيمية لمديرية الامن العام وقوات الدرك والدفاع المدني–.

فلا تقتصر السياسة الجنائية بمجملها على مؤسسة دون الأخرى، فبحسب الفقيه الألماني "فويرباخ"، فإن السياسة الجنائية تتكون من عدة وسائل يتم تطبيقها وتنفيذها في فترة زمنية معينة في دولة ما لمكافحة السلوكيات الجرمية؛ بمعنى أن أشكال ومقومات السياسة الجنائية تختلف جملة وتفصيلا باختلاف الفترة الزمنية والمكان الذي تُنفّذ فيه.

وقد لوحظ أن آليات تنفيذ واجِب الاسْهام في رَسْم السِياسَة الجِنائِية المُوكَل الى إدارات تَخصُصية في مُديرية الامن العام بشطريها التجريمي والعقابي – المكمل لسياسة الوقاية من الجريمة– لَمْ يَكن مُحدداً بِشكلٍ واضح؛ وذلك أن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية جميعهم مختصين بالشطر التجريمي من السياسة الجنائية والذي يتباين بحسب الفلسفات الاجتماعية التي تسود في المجتمعات، والمتضمنة المثالية الاجتماعية والحريات السياسية والاقتصادية.

في حين أن الشطر العقابي يتباين ويتطور ارتكازاً على القيم والأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمعات، وتجتمع المعايير القضائية والتنفيذية لتحقيق العقاب على الفعل الجرمي.

3.1 اسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هو دور مديرية الامن العام بمكونها الشُرطّي في رَسم السِياسة الجِنائية في الأردن؟

وينبثق من هذا السؤال، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أنماط السياسة الجنائية على مستوى الامن العام ومدى انسجامها وتكاملها على المستوى الوطني؟
2. ما محاور رسم السياسة الجنائية ضمن مديرية الامن العام؟
3. ما مستويات السياسة الجنائية ودور اقسامهم في رسمها؟

4.1 اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضُوء على أنماط ومحاور السِياسة الجِنائية على مستوى الأمن العام، وفَهم اراء القيادة الوسطى لضباط الشرطة القضائية العاملين في الوحدات الشرطية نحو مستويات السِياسة الجِنائية. كما تحاول التحقق من وجود انسِجام بينَ سُلطات انْفاذ القَانون في الارْدن لتنفيذ السِياسة الجِنائية وتَطويرها.

5.1 أهمية الدراسة

بِحدود مَعرفة الباحِث فانّ الدَور الشُرطّي في رَسم السِياسة الجِنائية في الارْدن لمْ تَتم دِراستَه عنْ كَثَب فِي ظِل عدمِ وجودِ وثيقةٍ او آليةٍ وطنيةٍ تُحدّد مَعالم السِياسة الجِنائية على المُستوى الوَطني. وتبرز أهمية الدراسة في توضيح دور الشُرطة في تطْوير السِياسة الجِنائية، وكيف يمكن أن تُسِهم تجاربهم الميدانية في تحسين السياسة الجنائية بما يعزز الأمان وسيادة القانون.

6.1 حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على مديريات الشرطة الأربع في إقليم العاصمة/ عمّان، وتشمل الإدارات المعنية، مع التركيز على تأثيرها في رسم السِياسة الجِنائية.

7.1 التعريفات الإجرائية

السِياسة الجِنائية: مجموعة من المبادئ العامة التي تتحدد ضمن مستويات للتدخل من خلال وسائل وتدابير تتجاوز في غاياتها مواجهة الجريمة وصولا الى مسبباتها بأسلوب وقائي استباقي وعلاجي لاحق.

الشُرطة: هي أحد مكونات مديرية الامن العام الأردني التي أوكلت التشريعات لها مسؤولية منع وضبط الجريمة وملاحقة مرتكبيها بصلاحية مساعدي الضابطة العدلية.

2. الدراسات السابقة:

1.2. الدراسات العربية:

أجرى الشيباني والتائب (2021) دراسة بعنوان "**دور المشرع الجنائي الليبي في رسم السياسة العقابية**"، لتسليط الضوء على دور المشرع الجنائي في رسم السياسة الجنائية العقابية وبيان غرض التدابير الاحترازية كنظام تكميلي للنظام العقابي، واستنتج الباحثان اقتصار نظام العقوبة في بعض الجرائم على تحقيق الردع وعدم إضافة نظام التدابير الاحترازية وكذلك التضييق في دور المشرع على تنظيم بعض الجرائم وعدم افراد نصوص لتجريم الجرائم المستحدثة. واوصت الدراسة بضرورة اعداد مدونة للتشريعات الجنائية تصدر بشكل دوري ودراسة أوجه القصور.

أجرى العمراني (2019) دراسة بعنوان "**ملامح السياسة الجنائية في مجال مكافحة الرشوة بالمغرب: محاولة تقييم**"، هدفت إلى تحديد مدى نجاعة السياسة

الجنائية في مواجهة افة الرشوة والوقاية منها. وتوصلت الدراسة إلى أن التشريعات لم تول اهتماما بالجهة التي تتكفل نفقات تنقل الضحايا او الشهود وان الحماية القانونية يجب ان تمتد الى الحقوق الاقتصادية والمهنية للضحايا او الشهود او المبلغين. وأوصت الدراسة أن لا يكتفى بالمقاربة الأمنية والزجرية بل لابد من رسم استراتيجية محكمة ومندمجة لدعم الاخلاقيات وقيم النزاهة وفق دراسة تحليلية علمية ترصد الأسباب والعوامل تعمل على تجفيف منابعها.

أجرت أبو داهش (2019) دراسة بعنوان "**السلطات العدلية الجنائية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030**"، لتسليط الضوء على مدى اسهام رؤية المملكة العربية السعودية لسنة 2030 في تطوير السلطات العدلية الجنائية، وجاءت اهم نتائجها باثر الرؤية في إعادة هيكلة بعض سلطات العدالة الجنائية، واستقلال النيابة العامة عن وزارة الداخلية و إنشاء جهاز رئاسة أمن الدولة و الهيئة الوطنية للأمن السيبراني واستحداث دوائر متخصصة بالنيابة العامة في : جرائم الاتجار بالأشخاص ، جرائم الفساد ، والقضايا الأسرية وجندرة النيابة العامة بتعيين العنصر النسائي في النيابة العامة.

أجرى ملاطي (2017) دراسة بعنوان "**السياسة الجنائية في علاقتها مع السياسات العمومية للدولة**"، لمقاربة علاقة السياسة الجنائية بالسياسات العمومية للدولة، وخلص الى انها مترابطة انطلاقا من عدة مؤيدات منها ما يرتبط بوظائف الدولة خاصة الوظيفة الأمنية ومنها ما يتأسس على الدور المحوري الذي تلعبه

السلطة التنفيذية في رسم معالم السياسة الجنائية وكذلك في مجال الإدارة العقابية إضافة الى التبعية الإدارية للعديد من أجهزة العدالة الجنائية خاصة الشرطة القضائية.

هدفت دراسة إبراهيم (2005) بعنوان "**حركة الدفاع الاجتماعي الحديث ودورها في السياسة الجنائية المعاصرة**" التعرف على حركة الدفاع الاجتماعي الحديث ودورها في رسم سياسة جنائية متطورة من خلال ثلاث محاور: اتجاهات كراماتيكا ومشروع قانون مكافحة الانحراف الاجتماعي واتجاهات آنسل وبرامج الحد الأدنى للدفاع الاجتماعي وأخيرا حركة الدفاع الاجتماعي في السياسة الجنائية. وتضمنت مخرجات ان حركة الدفاع الاجتماعي لها دور في توجيه السياسة الجنائية وذلك من خلال تأكيدها على مزيد من الاهتمام بتأهيل المجرمين وتطوير العقوبات وإقرار نظام التدابير الاحترازية وتطوير سلطة القضاء في تقدير الجزاء.

أجرى عبدالحميد (2000) دراسة بعنوان " **السياسة الجنائية العربية في مواجهة الجريمة**"، لتسليط الضوء على الاستراتيجيات العربية الثلاث: الاستراتيجية الأمنية العربية والاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات والاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب إضافة الى القانون العربي الموحد للمخدرات النموذجي و الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب بالاشتراك مع مجلس وزراء العدل العرب. وتضمنت مجالات السياسة الوطنية المقترحة التدابير التالية: تدابير الوقاية، تدابير منع ومكافحة الإرهاب، تشديد العقوبات، التأهيل البشري والتقنيات، التعاون مع المواطن وتحفيز التبليغ.

2.2. الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة شيون فريمون وكاتز (2023) بعنوان "**التنشئة الاجتماعية القانونية**" تهدف إلى التعرف على التنشئة الاجتماعية القانونية وتصورات الشرطة كعوامل مهمة تؤثر على الانحراف في منطقة البحر الكاريبي، باعتبارها عملية يحصل من خلالها الأفراد على مواقفهم ومعتقداتهم حول آليات الرقابة الاجتماعية الرسمية مثل الشرطة، بما في ذلك كيفية تشكيلها من خلال مجالات الحياة الاجتماعية. وجدت الدراسة أن هذه المواقف والمعتقدات اللاحقة تجاه الشرطة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، تؤثر على امتثال الأفراد للقانون وتعاونهم مع السلطات القانونية. استخدمت الدراسة بيانات من 4293 شابًا لفحص تأثير وكلاء التنشئة الاجتماعية (أي الأسرة والمدرسة والأقران) على تصورات الشباب للشرطة في ثلاث دول – غيانا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا – وما إذا كانت هذه التصورات تؤثر على الجنوح.

أجرى ريف (2023) دراسة بعنوان "**الشرطة النسائية في 2020**" بهدف التعرف على مستوى تمثيل النسائية في الشرطة في السنوات العشرين الماضية، وتطوير فهم لتجارب الضابطات وتصوراتهن للحركة الاجتماعية ضد استخدام الشرطة المفرط للقوة والاحتجاجات المقابلة في عام 2020. اعتمدت الدراسة على مقابلات نوعية من (47) ضابطة إنفاذ قانون، والتي تم تحليلها باستخدام مواضيعي. اشارت النتائج إلى حاجة مؤسسات الشرطة للتعرف على تهديدات الهوية الجندرية وعواقبها ومعالجتها، لا سيما في أوقات الأزمات. وأن العديد من النساء ما زلن لا يشعرن

بالراحة في جلب ذواتهن "الكاملة" للعمل في الشرطة. وبالتالي، ستستفيد مؤسسات الشرطة من إنشاء مساحات عمل تشعر فيها النساء بحرية التعبير عن قيمهن ومعتقداتهن.

أجرى اسلام (2019) دراسة بعنوان "**دور الشرطة نظام العدالة الجنائية في بنغلاديش**" بهدف التعريف بإسهامات الشرطة في نظام العدالة الجنائية وخلصت الى انه يمكن للشرطة أن تلعب دورا مهما في إنشاء مجتمع مدني لا توجد فيه جريمة ولن يقع عامة الناس في التعذيب واوصت الدراسة بإجراء تعديلات تشريعية وإجرائية تتضمن انسجام إجراءات الشرطة مع معايير حقوق الانسان وان يتم تضمين تدريبات الشرطة اليات منع الجريمة وان تكون شرطة خدمية لا سلطوية وان يدخل السلوك الجنائي في علم الجريمة ضمن المناهج الشرطية.

أشار راتكليف وجيري (2018)في دراسته "**خفض الجريمة، مقاربة لقادة الشرطة**" إجابات لأسئلة مثل كيف يمكنني تقليل الجريمة في قيادتي للشرطة؟ كيف أعالج مشاكل الجريمة المزمنة؟ كيف أعالج المشكلات طويلة المدى التي ابتليت بمجتمعي؟ كيف أحلل الجريمة والسلوك الإجرامي؟ كيف أظهر الدليل على النجاح في الحد من الجريمة؟ ما الذي ينجح، وما الذي لا ينجح، وكيف نعرف؟

أجرى انجل وسورسارو و اوزير (2017) دراسة بعنوان "**تأثير الشرطة في اصلاح العدالة الجنائية**"، والتي ركزت على أهمية دور الشرطة في الإجراءات السابقة للمحاكمة وتضمنت في مخرجاتها على انه بالرغم من تخفيض مساحة السجن المتاحة

في المقاطعة بنسبة 36 ٪. من خلال الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية المتقطعة، اظهرت النتائج الى أنه تم تقليل الجرائم والاعتقالات في مدينة سينسيناتي وسجلت انخفاض ذي دلالة إحصائية في الاعتقالات الجنائية، وانخفاض غير ملحوظ في الاعتقالات الجُنحية، مع الحفاظ على استمرار الانخفاض (غير الملحوظ) في العنف وجرائم الملكية.

3.2. ما يميز الدراسة عن سابقاتها

تَبرُز الدِراسة الحَالية بِفَرادَتِها في الَمنْهج الذي تَبنته، فَضلًا عنْ مُحددات مُجتمع الدِراسة والتَركيز الجُغرافي. حيث استعانَت الدِراسة بأسلوبٍ فريدٍ، مُتجسِد في استخْدام مَجموعات النِقاش البُؤرية بأسلوب العَصْف الذِهني، بِهدف فَحص البُنية المُؤسسية المُرتبطة بِرسم السِياسة الجِنائية. وقد تمْ تبني الاختيار المُمنهج لعينة مُتجانسة وِفقًا للموقع الوَظيفي للضباط ذَوي الاهتمام المُشترك، دون الالتِفات إلى صِفة الخبير في تحديدها. وقامت الدِراسة بتَحليل التَشْريعات المَعنية ومُقارنة التَطور التَنظيمي لإدارات الشُرطة. وتَأتي هذه الدراسة لاستكشاف دَور الشُرطة القَضائية كأداة لتَنفيذ القَانون في رسْم السِياسة الجِنائية في الأردن.

3. الفصل الثاني:

1.3. السياسة الجنائية الوطنية

تُعَد النيابة العَامة هي الجهة المسؤولة عن تَمثيل المُجتمع في المُحاكمة والدِفاع عن حقوقه ومَصالحَه وتشمل مهام النيابة العامة التحقيق في الجرائم واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المشتبه بهم وتقديمهم للمحاكمة كما تُشارك النيابة العامة في تنفيذ أوامر المحكمة والإشراف على تطبيق القانون، وتشكّل الشُرطة عنصرا رئيسا في نظام العدالة الجنائية، بما يَشمل أيضا المؤسسات الإصلاحيّة، ففي الأردن تقع الأخيرة ضمن الهيكل التنظيمي لمديرية الامن العام.

وجاءت استراتيجية قطاع العدالة الصادرة عن المجلس القضائي الاردني و وزارة العدل للأعوام 2022–2026 في خمسة محاور: (تطوير عمليات التقاضي، وتطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية، وتعزيز الوصول إلى العدالة، وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى محور تطوير التشريعات) وجاءت الاستراتيجية مكّملة لاستراتيجيات القِطاع السابقة، وانعكاسا لتوصيات اللجنة المَلكية، ورؤية الأردن 2025، والأوراق النِقاشية المَلكية وقد استندت على مبادئ جوهرية تمثّلت بالعَدالة الناجِعة، وتخصص القضاء، وحساسية النوع الاجتماعي، والتنسيق الفعّال مع الشركاء وأصحاب العلاقة، وحماية حقوق المواطن وحريته الأساسية، بالإضافة إلى الحَوكمة الرَشيدة (استراتيجية قطاع العدالة 2022–2026).

هذا وأُنشئ بِموجب التَعديلات الدُستورية لعام 2020، مَجلس الأمن الوطني والسياسة الخارجية، برئاسة جلالة سيد البلاد، يتولى جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن المملكة والأمن الوطني والسياسة الخارجية، ومن المُمكن ان يلعب المجلس دورا رئيسا في مأسَسة ضوابط الاستراتيجية الأمنية من المنظور الجنائي ورسم معالم السياسة الجنائية على مستوى الوقاية ومكافحة الجريمة خاصة في مجاليّ مكافحة المخدرات والإرهاب.

وتأتي الصلاحية التشريعية وفق النظام القانوني الأردني مشتركة بين السُلطة التشريعية والسُلطة التنفيذية وتَتَمتع الأخيرة بصلاحية المبادرة التشريعية تحقيقا لمُقتضيات الصالح العام (الجنيدي، 2023).

وفي قراءة سريعة في التشريعات الجزائية نجد بأنه تم الغاء كلمة (الشاقّة) من نص المادة (14) من قانون العقوبات في عام 2015 والغيت أينما وردت في القانون وتم تعليل ذلك الالغاء لمراعاة السياسة العِقابية في حقوق الانسان التَعاهُدّية والتَعاقُدية وحُذِفت من المَنظومة العِقابية، الاشغال الشاقّة واصبحت أشغال ملائمة مع وضع المحكوم عليه، وبذات التعديل تم استحداث العقوبات المجتمعية بموجب نص بالمادتين (25) مكررة و (54) مكررة، كما تم اعادة صياغة المواد المتعلقة بالتدابير الاحترازية الواردة في المواد (28–39) من ذات القانون. وجاء ادخال تطبيق الإسوارة الإلكترونية كأحد الأساليب الحديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة خارج السجن على الموقوفين؛ استجابة لتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية

رقم 32 لسنة (2017) والذي تم بموجبه تعديل المادة (114) مكرر وإدخال تطبيق الرقابة الإلكترونية كأحد بدائل التوقيف القضائي، بهدف تخفيض أعداد الموقوفين داخل مراكز الإصلاح والتأهيل وتخفيض الكُلف المالية التي تتحملها الدولة بالإضافة إلى تطوير نظام العدالة الجزائية وتجنب اختلاط الموقوفين بالمحكومين وحفاظ الموقوفين على مصادر رزقهم. (قانون العقوبات الأردني وتعديلاته).

من خلال قراءة في التعديل الاخير للقانون المعدل لقانون العقوبات الاردني رقم (10) لسنة 2022 من منظور ترشيد العقاب، فقد وسعّت المادة (25) مكرر منه بتطبيق العقوبات المجتمعية البديلة في الجرائم البسيطة على الأشخاص غير المكررين، وسمح باستخدام اسلوب المراقبة الالكترونية في العقوبات المجتمعية. كما يسعى التعديل الى إشاعة ثقافة التسامح والمصالحة في بعض الجرائم التي تسقط فيها دعوى الحق العام بصفح المجني عليه، وإعطاء الأفراد فرصة لتصحيح سلوكهم. وفي سياق مقابل جاء لمواجهة ظواهر مؤرقة للمجتمع الأردني، والتي من بينها، الشروع بقتل النفس عبر الانتحار، وجرَّم اعمال البلطجة وفرض الأتاوات على الناس وترويع المجتمع. وتضمن تشديدا للعقوبة على مكرري ارتكاب الجرائم، وجاءت المادة (72) لاعتماد الحد الأعلى لجمع العقوبات بـ 15 سنة للجنح و30 سنة بالجنايات، ورفعت المادة (101) الحد الأدنى للعقوبة المضافة في حالة التكرار بحيث تكون العقوبة النصف في الجناية والجنحة وفي حال التكرار الثاني يضاف الى العقوبة الأصلية مثلها.

اما المادة (2/52) المتعلقة بصفح الفريق المتضرر واسقاط الحق الشخصي التي يتبعها سقوط دعوى الحق العام والعقوبات المحكوم بها التي لم تكتسب الدرجة القطعية جاءت لتوسع ذلك في 27 مادة من قانون العقوبات –ما لم تتحقق احدى حالات التكرار–. (المواد (83) و(221) و(227) و(271) و(272) و(281) و(333) و(349) و(350) و(374) و(382) و(408) و(409) و(1/410) و(2،1/412) و(417) و(418) و(444) و(446) و(447) و(448) و(449) و(450) و(451) و(452) و(453) و(465)).

وسبق هذا التعديل في الربع الاخير من العام الماضي تعديلا بموجب القانون رقم 24 لسنة 2021 المعدل لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية بهدف تجاوز إشكالات عملية تعترض تطبيق بعض النصوص بتفصيل الأفعال الجرمية، وتشديد العقوبات المقررة على هذه الأفعال حسب جسامة الفعل.

وابرز ما جاء فيه التعديل أنه لا يعتبر كل من تعاطى أو أدخل أو جلب أو هرب أو استورد أو صدر أو حاز أو أحرز أو اشترى أو تسلم أو نقل أو أنتج أو صنع أو خزن أو زرع أيا من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية أو المستحضرات أو النباتات التي ينتج منها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد تعاطيها، سابقة جرمية أو قيدا أمنيا بحق مرتكبه للمرة الأولى؛ وجاء الغاء القيد مع ابقاء العقوبة للمتعاطي لأول مرة، بترجيح الجوانب الإنسانية باعتبار انه ضحيه للفعل وليس صانعاً له باعتبار ان مكافحة المخدرات تدخل في اصلاح المجتمع و كنوع من السياسة العقابية

التي لجأ اليها المُشرع في اعطاء فرصة لإصلاح المتعاطين من العودة مره أخرى. وقد جاءت الأسباب الموجبة للتعديل بشكل عام ل تجاوز الاشكاليات العملية في تطبيق بعض النصوص للقانون، ولمواءمة أحكامه مع التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و التقني وقد تضمن استحداثا لنصوص تشريعية تتعلق بجرم حيازة اي مادة او نبات مخدر ولتجريم مقاومة الموظفين القائمين على تنفيذ احكام هذا القانون وكذلك توسيع نطاق صلاحية الحجز التحفظي على اموال الغير اذا تبين ان لها اتصال بالأفعال المشكّلة لجرائم المخدرات و لتجريم استخدام الشبكة المعلوماتية في الحض على التعاطي و الاتجار او لاستخدامها بطريقة غير مشروعة في ترويج المخدرات و المؤثرات العقلية و المستحضرات.

وعاقبت المادة السادسة من القانون كل من يقدم مادة مخدرة أو مؤثرا عقليا لشخص آخر لاستهلاكها دون علمه بالأشغال المؤقتة وغرامة مالية لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد عن 5 آلاف دينار. وضمن حظر صناعة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية لغير الاغراض الطبية او العلمية. ووسّع القانون، نطاق الرقابة والتجريم لاستخدام مواد كيميائية يمكن أن يصنع منها مادة مخدرة او مؤثرات عقلية، اضافة إلى تجريم تبادل المواد المخدرة سواء بمقابل او بدون ذلك.

فبينما لم تعد الجريمة بذاتها محور الاهتمام للدراسين في علم الجريمة واصبحت الضحية او المجني عليه/ا محور الاهتمام؛ جاء الانتقال من النهج المستند

الى الردع الى نهج يستند الى تقليل الفرص التي تساعد في ارتكاب الجريمة. فتزامن التطور التقني واعادة هندسة الاجراءات مع الاجراءات العملياتية الميدانية، وكذلك تزامن التركيز على تطوير العنصر البشري مع زيادة الممكنات اللوجستية، اضافة الى اقتراح التعديلات التشريعية، المتزامن مع ارتفاع مستوى التناغم بين سلطات انفاذ القانون بإطار تقني محوسب؛ استجابة للتوجيه الملكي بتطوير قطاع العدل. وجاء ذلك كله مَدعوما بالإجراءات الوقائية المجتمعية وتعزيز المنظومة الامنية وهو ما يعرف بالنظرية المَوقِفيّة المرتبطة بالفرصة والمقدرة والنظرية التي تستند الى مفهوم الشرطة المجتمعية؛ الامر الذي ادى لتخفيض فرص الجاني والحد من مقدرته على ارتكاب الجريمة.

سبق وان قامت وزارة العدل وبشراكة مع جهات متعددة تضمنت الامن العام –كشريك استراتيجي– بدراسة بعنوان الجريمة والعود الجرمي واستراتيجية المواجهة في المجتمع الاردني من خلال تحليل وارد الجرائم الجزائية المنظورة لدى محاكم الدرجة الاولى بمختلف اصنافها خلال الفترة ما بين (2013–2017) والتي بلغت حوالي مليون ونصف قضية بمعدل 1.75 تهمة لكل قضية توزعت من حيث الجسامة: 1.5% جنايات كبرى، 3.8% جنايات صغرى، 11.9% جنح و82.9% لدى محاكم صلح الجزاء. وفي ذات الوقت تم عمل دراسة استطلاعية لنزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل. وكانت مخرجات الدراسة بوضع إطار عام لاستراتيجية لمواجهة الجريمة والعود الجرمي من خلال نهج شمولي من خلال ادماج سياسة منع الجريمة

والعود الجرمي في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تهتم بالتوظيف والتعليم والصحة والفقر والتهميش الاجتماعي خاصة الاسرة والاطفال والشباب المعرضين للأخطار. وتم اقتراح الرؤية: " نظام عدالة جزائية فعال وكفؤ، معزز لسيدة القانون ومحققا اهدافه في الوقاية من الجريمة والردع العام والخاص واصلاح الجناة للحد من الجريمة وظاهرة العود الجرمي"، وجاءت الرسالة المقترحة: " سياسة عدالة جنائية راسخة قائمة على نظام متطور يراعي حقوق الانسان وحقوق الضحايا والجناة على حد سواء ويسهّل سبل الوصول الى العدالة للجميع، ويكرّس تدابير وقائية لمواجهة الجريمة والعود الجرمي. من خلال تحديث وتطوير التشريعات الناظمة للعدالة الجزائية، وتضافر وتكامل جهود جميع الشركاء والجهات ذات العلاقة، وبناء نظام معلومات شامل يساهم في تنفيذ دراسات احصائية واستقرائية متخصصة.

تضمّنت الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل والمجلس القضائي إجراءات ترتبط بالسياسة الجنائية، وهي تحديث القوانين والتشريعات وتطويرها، وتحسين آليات التحقيق والإجراءات الجنائية، وتطوير نظام المعلومات الجنائية، وتحسين آليات التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية، وتطوير آليات التدريب وبرامجه وتحديثها، وتطبيق برنامج التعليم الإلكتروني وهيكلة المعهد القضائي، وتطوير آليات التواصل ومشاركة المعلومات مع المجلس القضائي ووزارة العدل، والتوعية الشاملة والتثقيف، والشراكة مع كليات الحقوق في الجامعات، بالإضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي. وتضمنت مرتكزات قطاع العدل: النزاهة والشفافية والمساءلة وتمحور هذا المرتكز

على استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة وتحديث منظومة التشريعات، المأسسة وتكاملية الأداء وتجذير ثقافة التميز وإرساء أسس التخطيط والتطوير المؤسسي وضمان جودة الأداء وإدخال التقنية الحديثة والحوسبة وجاء ثالثا العدالة والمساواة وسيادة القانون كأحد المرتكزات وتضمن تطوير خدمات قانونية متخصصة بشكل يواكب التطورات والمستجدات المحلية والدولية ويستجيب لاحتياجات الفئات الخاصة كالنساء والاطفال وكأحد الأهداف الاستراتيجية جاءت المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون من خلال برامج نشر ثقافة القانون وزيادة الوعي بالحقوق والواجبات والحريات الأساسية (الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل 2017-2021).

وبالرغم مما ورد من حظر في المادة الثامنة في الفقرة (ح) من قانون المسؤولية الطبية والصحية لسنة 2018 لإجراء عمليات تغيير الجنس، الا انه لا يوجد نص واضح لآلية التعامل مع ممن هم في نزاع مع القانون من هذه الفئة، والاجراء القانوني حاليا يعتمد على جنس الشخص وفقا للوثائق الرسمية التي بحوزته وبالتالي يكون توقيفه او توقيفها في مركز الإصلاح والتأهيل وفقا للجنس في الوثيقة وليست حسب الحالة الجسدية، وهذا من شأنه وضع تحدي امام منفذي امر التوقيف في الامن العام و لجوئهم الى حلول ميدانية من خلال عزلهم في غرف خاصة و ضمن تصنيف يختلف عن الالية الروتينية وفقا للجرم بل وفقا لحالة خاصة.

وفي سياق دور الاشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل فقد ورد على الموقع الالكتروني لوزارة العدل تحت باب وحدة مراكز الإصلاح والتأهيل والتي جاءت ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة تمهيداً لنقل الإشراف على مراكز الاصلاح والتأهيل إلى وزارة العدل؛ ايفاءً لمتطلبات تنفيذ صلاحيات وزير العدل لضمان معاملة النزلاء معاملة تتفق والاتفاقيات الدولية التي انضم اليها الاردن والمعايير والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتوثيق أية انتهاكات لحقوق الانسان والتأكد من مراعاة الحدود الدنيا لمعاملة النزلاء (موقع زارة العدل الالكتروني، 2023).

2.3 الهيكلية التنظيمية لمديرية الامن العام المرتبطة بالسياسة الجنائية

تَنوّع التَنظيم الهيكلي للمديرية بشكل مُنسجم مع مَنهج الاستجابة الأمنية التي تَتبناها قيادة المنظومة الشُرطية المَبني على فكر يَستند الى مَفهوم الخِدمة الشُرَطية وكذلك الى النَظريات الشُرطية الحَديثة مثل النظرية المَوقفية او الكَمية والنَظريات التَخصُصيّة مثل العَمل الَمبني على الاسِتخْبار الشُرطي بأسلوب وقائي استباقي يَعتمد على التَحليل الكَمي والنَوعي لِغايات مَنع الجَريمة وأسْلوب عِلاجي لاحق لارتكابها.

ومن خلال مراجعة التنظيم الهيكلي لمديرية الامن العام وارتباطه بالسياسة الجنائية تبيّن بأن الواجب المتعلق بالسجل العَدلي وسِجلات الجرائم يَتم تَنفيذه من خِلال ادارة المعلومات الجنائية التي استحدِثت في عام 1923م وكان اسمها دائرة تحري المجرمين، والتي انقسمت إلى دائرتين عام 1948: دائرة القِسم السِياسي ودائرة سِجلات الجَرائم. وعام 1974م ، استُحدِثت إدارة التحقيقات الجنائية كبديل لفرع

التحقيقات الجنائية التي تم إعادة هيكلتها في عام 1995م، حيث انفصل قسم المختبر الجنائي عن الإدارة واستحدثت (إدارة المختبرات والأدلة الجرمية) وبعد عامين انفصَل قسم الشُرطة العَربية والدَولية عن الإدارة واستحدثت (إدارة الشُرطة العربية والدَولية) وحمَلت الإدارة الام اسم إدارة المعلومات الجنائية في عام 1998 وواجبها الاول الإسهام في رسم سياسة مديرية الأمن العام في مجال وقوع الجرائم وضبطها من خلال التقرير الإحصائي الجنائي السنوي والإحصائيات الجرمية اليومية والشهرية والربعية وتزويد الجهات المعنية بدراسات تفصيلية للجرائم المختلفة.(الموقع الالكتروني لمديرية الامن العام، 2023) اما الشق المُرتبط بِنهج العمل الشُرطي المستند الى الأدلة والبينات فقد أنشئ المختبر الجِنائي في مديرية الأمن العام في عام 1965م في فرع التحقيقات الجنائية، وكما ذُكر آنفا، تم فصلَه عن إدارة التَحقيقات والبَحث الجِنائي حيثْ أصبَح إدارة مُنفصلة تحت اسم إدارة المُختبر الجِنائي، وفي عام 1998م سُمّيت الإدارة باسم ادارة المختبرات والأدلة الجُرمية وتَطورت في عام 2012م في مجال التأهيل الفَني التَخصصي بإنشاء مركز تدريب العلوم الجنائية.

وفي جانب مراعاة الشَفافية وحقوق الانسان في العمل الأمني الشُرطي جاءت رسالة مُديرية قضاء الامن العام بتحقيق العدالة والمحافظة على سُمعة وهَيبة جهاز الأمن العام من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المُخالفين من مرتباته، بما يكفل تحقيق الردع بِشقيه العام والخاص والمحافظة على حقوق الأمن العام. وتَبيّن بأنه تأسس مكتب الشفافية وحقوق الإنسان في الامن العام في عام 2005 تحت مسمى

(مكتب المَظالم وحُقوق الإنسان)، وفي عام 2014م تقرر تعديل اسم المكتب إلى (مكتب الشفافية وحقوق الإنسان) وتم اتباع المكتب تنظيميا لمديرية قضاء الأمن في العام 2020م. وتتلخص واجباته في استقبال الشكاوى والبلاغات الواردة من المواطنين أو أية جهة أخرى بحق رجال الأمن العام بخصوص التجاوزات والممارسات الخاطئة أو الماسّة بحقوق الإنسان التي قد تصدر عنهم، إضافة الى واجب يرتبط بمراقبة تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات العلاقة بالعمل الشُرطي انسجاماً مع المُعاهدات والمَواثيق الدَولية والتشريعات النافذة.

اما في الشَق المُرتبط بِنهج العَدالة الإصلاحية والعدالة التَصالحية، فقد أُنشِئت إدارة حِماية الأسرة في عام 1997م من خلال استحداث نواتها كقسم باشر أعماله عام 1998م، واستقر تنظيما في عام 2003م، ليصبح بمستوى إدارة مستقلة. وفي قِراءة في التشريعات الخاصة نَجد ان قانون الحماية من العُنف الاسري رقم 6 لسنة 2008 حيث عّرفت المادة الثانية منه إدارة حماية الاسرة التي أنشئت بموجبه بالرغم من استحداثها قبيل اصدار القانون، وكأن المشرع جاء ليؤكّد على أهمية الإدارة المتخصصة كأحد أدوات انفاذ قانون الحماية من العنف الاسري والذي تم تعديله في عام 2017 ليؤسس لمنهجية العدالة التصالحية من خلال تسوية النزاعات الاسرية.

وفيما يتعلق بالعدالة الإصلاحية للأحداث، كذلك الحال، جاء استحداث إدارة شرطة الاحداث في الامن العام في العام 2011 وباشرت عملها في 2012 قبيل صدور قانون الاحداث رقم 32 لسنة 2014 تضمن نصا بتعريف وانشاء إدارة شرطة

الاحداث. وعام 2021 تم دمج حماية الاسرة وشرطة الاحداث لتصبح إدارة حماية الاسرة والاحداث وبذات الصلاحيات القانونية.

وفي جانب تنفيذ العُقوبة فقد صدر قانون السجون رقم 23 لسنة 1953 ونصت المادة الثامنة منه على تأسيس مصلحة السجون تتولى إدارة السجون وحفظ السجناء بصورة امنية، وأعطت المادة وزيرَ الدِفاع آنذاك تحديد عدد مأموري السجون. وسبق وان كانت الصلاحية لقائد الجيش بموجب قانون السجون رقم 129 لعام 1927، وكان يدير المصلحة ضباط السجون، اما قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 9 لسنة 2004 فقد عرّفت المادة الثانية منه إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في مديرية الامن العام وبذات المادة تم تشكيل لجنة عليا تعنى بالإصلاح والتأهيل برئاسة وزير الداخلية وينوبه مدير الامن العام وتضم في عضويتها مدير مراكز الإصلاح مقررا للجنة تتولى من ضمن مهامها وضع السياسة العامة لمعاملة النزلاء واصلاحهم وتأهيلهم في حين جاء استحداث إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل عام 1986 والتي أصبحت تمارس إشرافاً مباشراً فنياً وإدارياً على مراكز الإصلاح والتأهيل التابعة لها في جميع أنحاء المملكة ،حيث لم يكن هناك سابقاً جهة تمارس هذا الدور الإشرافي على جميع مراكز الإصلاح والتأهيل، بل كان هناك مكتب يعنى بالسجون ويهتم بالنواحي الفنية فقط، وكانت السُجون تَتبع إدارياً لمديريات الشرطة الموجودة ضمن اختصاصها.

وبالنظر الى الجرائم العابرة للحدود، في عام 1968م تم تأسيس مكتب مختص بمكافحة المخدرات وكان يتبع لإدارة التحقيقات الجنائية وفي العام 1973م تم إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات ونصّت المادة 31 من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 11 لسنة 1988 على عضوية مدير إدارة مكافحة المخدرات في مديرية الامن العام او من ينوبه في اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

في نهاية 2005، تم استحداث قسم الاستثمار وغسل الاموال في مديرية الأمن العام وبتاريخ 19 /4 / 2006، جرى افتتاح القسم رسميا في حين ان قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2007 لم يتضمن أي عضوية للأمن العام في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتضمن القانون رقم 20 لسنة 2021 إضافة عضو من دائرة المخابرات العامة الى اللجنة والتي من أهدافها وفقا للمادة السادسة من القانون رسم السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى صعيد التعامل مع الجرائم المستحدثة في عام 2008م تم استحداث قسم الإسناد الفني في إدارة البحث الجنائي وفي العام 2015 م تم تطويره الى وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية بالتزامن مع صدور قانون الجرائم الالكترونية رقم 27 لسنة 2015. وفي العام 2012 تم استحداث وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في إدارة البحث الجنائي وباشرت أعمالها في بداية 2013م في حين ان قانون منع الاتجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009 نص في المادة 4 منه على عضوية أحد كبار ضباط الامن العام في اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر.

ويتضح من خلال التحليل الزمني لإنشاء واستحداث إدارات شُرطية مع تواريخ إقرار التَشريعات النَاظمة لأعمالها، فقد تبيّن أن اغلب الإدارات الشُرطية في الامن العام وُجدت بمسمى يُحاكي جُزئية ضِمن السِياسة الجنائية لم تكن قد ذُكِرت ضِمن التَشريعات النَاظمة في ذلك الوقت، وجاءت التشريعات لاحقا لاستخدام مسمياتها.

3.3 انسجام آليات العَمل الشُرّطي مع التَطورات في عُلوم الجَريمة والعِقاب

وكما ورد انفا فانه لم تَعُد الجَريمة بذاتها مِحور الاهتمام للدراسين في علم الجريمة واصبحت الضحية او المجني عليه/ا محور الاهتمام؛ فجاء الانتقال من النهج المُستند الى الرَدع الى نَهج يَستند الى تَقليل الفُرص التي تُساعد في ارتكاب الجريمة. وتَزامن التطُور التِقني في مَجال ضَبط الجَريمة واثبات ادلتها وقرائِنها مع اعادة هَندسة الاجراءات مع الاجراءات العملياتية الميدانية، وكذلك تَزامن التركيز على تطوير العُنصر البَشري مع زيادة المُمكنات اللوجستية، اضافة الى اقتراح التَعديلات التَشريعية، المتزامِن مع ارتفاع مستوى التَناغم بين سلطات انفاذ القانون بإطار تِقني مُحوسب؛ استجابة للتوجيه الملكي بتطوير قِطاع العَدل (تقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون، 2017).

ويأتي دَور الشُرطة القضائية كمساعدي للضابطة العدلية وفقا لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية، مكلّفين بجْمع الاستدلالات وبَعض إجراءات التَحقيق الأولي، إضافة الى حماية الجمهور، وإنفاذ القوانين، والقاء القبض على المشتبه بهم في

الحالات التي أجاز لهم القانون فيها ذلك، ومنع الجريمة بشراكة مع الوزارات والمؤسسات الأخرى سواء الرسمية او منظمات المجتمع المدني (الدلابيح، 2020).

و لابد من انسجام آليات العمل الشرطي المرتبط بالجريمة مع التطورات والمستجدات في علوم الجريمة والعقاب وبشَكل مبني على اساس عِلمي واقعي يستند الى تحليل احصائي جنائي؛ يُمكّن المُختَصين مِن التنبّؤ و يُسهِم في رسم السِياسة الجِنائية الوقائية الناجِعة والتي تهدف الى تحقيق الأمن والشُعور بالرِضا عن الخَدمات الأمنيّة؛ بما يُحقق جَلب مَصالح المَجني عَليه/ا والمُجتَمع ودَرء مَفاسد الجُناة، بمُخرجات مُنسجمة مع الرؤية التي عبّرت عنها الورقة النقاشية الملكية السادسة وكذلك توصيات اللجنة الملكية بتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون (الورقة النقاشية الملكية السادسة: سيادة القانون أساس الدولة المدنية، 2016).

وبدخول الجيل الخامس للإنترنت والتغّير الديمغرافي والاجتماعي والتبعات الاقتصادية للعولمة والتبعات لجائحة كورونا؛ باتَ من الضَرورة اسْتثمار المَوارِد المُتاحة بِكفاءة وفَاعلية والعَمل على تَطوير آليات الاستجابة في مَجال الامن الجِنائي والاستمرار في مُواكبة التَطورات المُرتبطة بِمنْع الجَريمَة (التقليدية او المُستحدثة) وضبْطِها وذلك في إطار فَلسَفة تَرشْيد العِقاب كأحدِ المبادِئ التَوجِيهية للسْياسَة الجِنائية المُعاصِرة (اوتاني، 2014).

ونَجد انه في هذا الاطار تم تفعيل نَهج العدالة التَصالحية في القضايا الاسَرية وتم تعزيز نهج العدالة الاصلاحية لقضايا الاحداث (الكتاب السنوي لإدارة حماية الاسرة،

2021) كما تم تطوير برامج اصلاح وتأهيل النزلاء في مراكز الاصلاح والتأهيل ومن ضمنها التَصنيف العِلمي الموضوعي للنزلاء، وتغيير مفهوم العمل الإصلاحي (الأنسَنَة) وتعديل اتجاهات نَظرة المرتبات تِجاه النزلاء، وتركيز التدريب لمرتبات المراكز لتوضيح أهداف المؤسسات العِقابية وهي إخراج النزيل إلى المجتمع انساناً صالحاً ومؤهلاً، و مساعدَتَه على إعادة الاندماج في المجتمع بعد الإفراج وترسيخِ قواعد احترام حقوق الإنسان (الموقع الالكتروني لإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، 2023).

وجاء ذلك كلّه مدعوما بالإجراءات الوقائية المُجتمعية وتعزيز المَنظومة الامنية من خلال نهج الشرطة المجتمعية، وهو ما يُعرف بالنَظرية المَوقفية المُرتبطة بالفُرصة والمَقدِرة، والنَظرية التي تَستند الى مَفهوم الشُرطة المُجتمعية؛ الامر الذي ادى الى تخفيض فُرص الجاني والحَد من مَقدرته على ارتكاب الجَريمة، فقد انخفض مُعدل الجَريمة لكل 10000 من 25 جريمة عام 2019 الى 19 جريمة عام 2021 (التقرير الاحصائي الجنائي 2022).

وبتاريخ 11 ايلول 2022، صدرت الارادة الملكية السامية بتكليف اللواء عبيدالله المعايطة مديرا للأمن العام وجاء التوجيه الملكي للإدارة الجديدة بالاستمرار في تحديث منظومة الأمن العام بكل أبعادها بِنظام اساسيّ يستند الى تطبيق سِيادة القانون على جميع المواطنين دون تمييز أو محاباة بِأعلى درجات الشَفافية والكَفاءة وتَكريس مَعايير الشَفافية واحترام حقوق المواطنين وحُرياتهم، واكدّ التَوجيه المَلكي السامي على مواصلة

الجهود الحثيثة لمكافحة المخدرات دون هوادة ولتبقى على سُلم أولويات الجهاز، لينال المُتورطين في تجارتها وترويجها القِصاص العادل، فَضْلا عن تكثيف جُهود التَوعية بمخاطِرها بالتعاون مع مختلف مُؤسسات الدولة. وعلى صعيد بناء القدرات جاء التَوجيه على مُواصلة صَقل قُدرات منتسبي المديرية وتِطوير العُنصر البَشري وتَطوير قُدرات المديرية على التَعامل مع مُستجدات وسائل الجَريمة وأساليبها بما يِشمل الابتزاز والاحتيال الإلكتروني؛ حِماية لأرواح المواطنين وممتلكاتهم وحماية الاستثمارات والمستثمرين والمؤسسات الاقتصادية (rhc.jo، 2022).

4. الفصل الثالث

1.4. منهج الدراسة:

تم استخدام اسلوب مجموعات النقاش البؤرية كأحد اهم الأدوات لهذا البحث باعتبار البحث من الأبحاث التقويمية؛ وكان هناك حاجة إلى فحص البناء المؤسسي المرتبط برسم السياسة الجنائية على مستوى مديرية الامن العام من خلال مرحلة لاحقة بأسلوب العصف الذهني من خلال المندوب المُسمى ومَرجعيته الإدارية ضمن الوحدة التنظيمية لجمع معلومات كيفية تكشف الغطاء عن اراء المشاركين نحو مبادئ ومستويات الاسهام برسم السياسة الجنائية بشكل من شأنه التأسيس لمفهوم جديد لشكل الاسهام. تم خلال اللقاءات الثلاث خلال شهرين ابتداء من 20 أيلول 2022 الى والتي ابتدأت بتعريف وتحديد الهدف بدقة وتم اثارة التساؤلات حول مفهوم السياسة

الجنائية وما هو دور المكون الشرطي في مديرية الامن العام الذي من شأنه الاسهام برسم السياسة الجنائية وتم اعتماد توافق مبسط للمناقشة ليساعد في جمع البيانات والمعلومات وتم تمكين المشاركين من مراجعة النتائج مع مرجعيتهم المؤسسية لتعكس رأي وحداتهم بشكل موحد مع آرائهم. ومن ثم تم وضع تقرير تلخيصي تضمن الاقتباسات الممثلة لمجموعة الآراء حول كل سؤال تم طرحه وتلا ذلك تفسير الإجابات باستخدام مَنهجية تحليل المضمون.

2.4. مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من رؤساء اقسام القضائية في مديريات الشرطة و ما يعادلها في الادارات الشرطية المعنية بعمل الشرطة القضائية في مديرية الامن العام والبالغ عددها (37) وحدة، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها باستهداف رؤساء اقسام القضائية او ما يعادلها في (23) وحدة المبينة بالمرفق (أ)، وتم اخذ امن إقليم العاصمة فقط دون باقي الأقاليم الثلاث، حيث بلغ عدد المشاركين (23) ضابط، تم عقد ثلاث جلسات عصف ذهني في مناخ اتسم بالحرية والهدوء وعدم التقييد بطرح الأفكار والآراء لتحديد التصورات والأفكار الجماعية حول أدوار وحداتهم في رسم السياسة الجنائية.

خصائص عينة الدراسة:

تم استخدام الاختيار الممنهج لعينة متجانسة وفقا للموقع الوظيفي من ذوي الاهتمام المشترك ولم يشترط فيهم صفة الخبير، وفيما يلي وصفاً لخصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التصنيف

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
الرتبة	**عقيد**	**1**	%4
	مقدم	5	%22
	رائد	11	%48
	نقيب	6	%26
المجموع		**23**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (1) أن عدد المشاركين برتبة مقدم و رائد شكلت الأغلبية من مجموع أفراد عينة الدراسة وتعتبر الرتبتين المستوى القيادي المتوسط في المديرية.

الجدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
التصنيف	**ذكر**	22	%91
	انثى	2	%9
المجموع		**23**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (2) أن عدد الذكور يفوق عدد الاناث، وقد شكّلت الاناث ما نسبته (9%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وبشكل يتناسب مع نسبة الاناث الى الذكور في الامن العام.

الجدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
	دبلوم	2	%8
	بكالوريوس	15	%66
	دراسات عليا	6	%26
المجموع	**23**		**%100**

يتبين من الجدول رقم (3) أن الأطراف ممن مؤهلهم العلمي (دبلوم) قد شكلوا ما نسبته (4%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وشكّل حملة المؤهل العلمي (بكالوريوس) ما نسبته (66%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين شكّل حملة المؤهل العلمي (دراسات عليا) ما نسبته (26%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

الجدول رقم (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخدمة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
	6-10 عام	3	%13
	11-20عام	14	%61
	21عام فأكثر	6	%26
المجموع	**23**		**%100**

يتبين من الجدول رقم (4) أن أصحاب سنوات الخدمة (6-10 عام) ما نسبته (13%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وشكّل أصحاب سنوات الخدمة (11-20 عام) ما نسبته (61%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين شكّل أصحاب سنوات الخدمة (21 عام فأكثر) ما نسبته (26%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

3.4 فرضيات الدراسة

- وجود آلية غير مكتوبة تُمكّن مديرية الامن العام من الاسهام برسم السياسة الجنائية.
- عدم وجود تعريف واضح ومحدد لمفهوم السياسة الجنائية على المستوى التنفيذي داخل الوحدات الشرطية المعنية بأعمال الشرطة القضائية بشكل من شأنه مقاومة وضع وثيقة وآلية عمل داخلية.
- عدم وجود ارتباط واضح بين التخطيط ومتطلبات السياسة الجنائية.
- قيام مديرية الامن العام بأدوار تقع ضمن الاختصاص النوعي لوزارات ومؤسسات وطنية في إطار رسم السياسة العقابية.

5. عرض نتائج الدراسة:

1.5 المخرجات المتعلقة بالأسئلة:

أولاً: المخرجات المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما هي أنماط السياسة الجنائية على مستوى الامن العام ومدى انسجامها وتكاملها على المستوى الوطني؟

جاءت على النحو التالي:

أ. **السياسة الجنائية لمنع الجريمة بنهج وقائي استباقي،** جاءت لتستند الى نهج يستند الى النَظرية المَوقفية المُرتبطة بالفُرصة والمَقدِرة، والنَظرية التي تَستند الى مَفهوم الشُرطة المُجتمعية؛ الامر الذي ادى الى تخفيض فُرص

الجاني والحَد من مَقدرته على ارتكاب الجَريمة. وتنسجم على المستوى الوطني مع البرامج الشبابية

ب. **السياسة الجنائية المرتبطة بضبط الجريمة بعد وقوعها،** جات لتَستند الى نَهج يركّز على الضحايا، وتركز على الاستخدام الامثل للتكنولوجيا في مكافحة الجريمة.

ج. السياسة الجنائية المرتبطة بمكافحة المخدرات، والتي جاءت منسجمة ومتكاملة مع الجهود الوطنية التي تبذلها القوات المسلحة والجمارك اضافة الى جهود وزارة الصحة في الشق العلاجي ووزارات ومؤسسات الدولة في الشق الوقائي.

د. السياسة العقابية، والتي جاءت بتناغم مع استراتيجية وزارة العدل والمجلس القضائي لتطبيق العقوبات البديلة واستكمال الجهود الرامية نحو تَفريد العِقاب وتَرشيد العُقوبة من خلال برامج وانشطة يتم تنفيذها سواء داخل مراكز الاصلاح والتأهيل او بالشراكة للرعاية اللاحقة.

هـ. السياسة الجنائية للأمن الاقتصادي، جاءت منسجمة مع تعزيز البيئة الاستثمارية الآمنة لتحقق الامن الاقتصادي والمائي والغذائي والسياحي وتطوير آليات التعامل مع الجرائم الاقتصادية والمالية.

و. السياسة الجنائية لقضايا الاسرة والاحداث، جاءت منسجمة مع نهج العدالة الإصلاحية ونهج العدالة التصالحية.

ز. **السياسة الجنائية للجرائم المنظمة وعبر الوطنية، والملاحقة الدولية،** عبر نهج تعاوني من خلال اليات إقليمية وآليات دولية.

ح. **السياسة الجنائية المرتبطة بمكافحة التطرف الفكري،** وجاءت منسجمة مع التوجه العام للدولة ومع رسالة عمان والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب ومعالجة جذوره المرتبطة بالتطرف الفكري.

السياسة الجنائية للجرائم الالكترونية وحماية المعلومات، جاءت منسجمة مع سياسة الأمن السيبراني والسياسة الوطنية للحوسبة السحابية.

ط. **السياسة الجنائية لقضايا الاتجار بالبشر،** جاءت منسجمة مع الاستراتيجية الوطنية للاتجار بالبشر واجراءات العمل الموحدة لتحديد وإحالة ضحايا الاتجار بالبشر في الأردن والآلية الوطنية للإحالة وإجراءات العمل الموحدة للتعامل مع حالات الاتجار بالبشر.

ثانيا: المخرجات المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما هي محاور الاسهام لرسم السياسة الجنائية ضمن مديرية الامن العام؟

جاءت الإجابات في أربعة محاور على النحو التالي:

المحور الاول: رسم الادوار المؤسسية لكل وحدة تعمل في نطاق الشرطة القضائية لضمان العمل بكفاءة وفاعلية بشكل يسهم بالتنفيذ الامثل للسياسة الجنائية وبتناغم وتكامل، من خلال:

- آليات تعزيز سلامة ملف الدعوى الجزائية وانعكاسات آليات تنفيذ القرارات القضائية.

- تعزيز دور التنفيذ القضائي في المحاكم الخاصة غير النظامية على غرار العمل في المحاكم النظامية.
- التركيز على تطوير مهارات فن التحقيق.
- الاستغلال الامثل للاتفاقيات الثنائية والدولية المرتبطة بالجرائم عبر الوطنية.
- توضيح مفهوم الشرطة القضائية وازالة اللبس مع الصنوف الوظيفية.
- رفع عدد القرارات الادارية المستندة الى دراسات علم النفس الجنائي.

المحور الثاني: العمل الشرطي المرتكز على مفهوم الشمولية للعمل الشرطي وتعزيز مبادئ الشرطة المجتمعية والعمل الشُرطي المُستند الى الاستخْبار الشُرطي، من خلال:

- تعزيز سيادة القانون وثقافة احترام القانون من خلال الشرطة المجتمعية والشراكة مع متلقي الخدمة الأمنية.
- مراقبة نسب الارتفاع والانخفاض في مستوى الجرائم من خلال الاحصاء الجنائي وتعليل الاسباب.
- دراسة متعمقة في أثر الحملات التوعوية والامنية وانعكاساتها على الجريمة.
- التركيز على مبادئ الشرطة المجتمعية، تفعيل الدور الاسنادي للمجالس المحلية والمسؤولية المجتمعية، انشاء مجالس الاباء والامهات في المدارس للحد من جنوح الاحداث.

- التعامل مع القضايا ذات الطابع العشائري، العطوة الامنية، الجلوة حسب مستجدات وزارة الداخلية والتعبات الامنية.
- خطة استراتيجية مضادة مستجيبة تعزز الاحساس بالأمن تعزز اليات تطوير الصورة النمطية للجهاز.
- الاسهام بتعزيز الامن الاقتصادي من خلال البيئة الامنة الممكنة، النزاهة، الاتفاقيات الامنية، الاجراءات السريعة والدقيقة من قبل الوحدات المعنية بالموافقات الامنية.
- استغلال المساحات الجغرافية لتعزيز الامن الزراعي في الوحدات التابعة للأمن العام والاسهام بتعزيز امن المياه والطاقة.
- ارشفة القيود الجرمية كسياسة معززة وآليات اعتماد رد الاعتبار الحكمي.

المحور الثالث: العمل الشرطي المبني على الدليل العلمي وتعزيز الجانب التقني التكنولوجي، من خلال:

- الاستمرار في تطوير انظمة العمليات والسيطرة.
- الاستمرار في تطوير الانظمة المعلوماتية لإدارة القضايا.
- تطوير النظام الاحصائي الجنائي، وإيجاد دليل تفصيلي وتوضيح المفاهيم للجرائم المكتشفة والمجهولة واليات الرصد والاحتساب وما الى ذلك من فنيات تخصصية وفقا للمعايير الدولية.

- المساهمة في تعزيز ثقافة الأمن السيبراني التي تدعم الاستخدام الآمن والصحيح للفضاء الإلكتروني، وحماية ومراقبة البنى التحتية الحيوية والمعلومات الوطنية والشبكة المعلوماتية للدولة
- اتخاذ خطوة استباقية تنبؤية بالجرائم المستحدثة (المبتكرة) ووضع الخطط اللازمة لمواجهتها.

المحور الرابع: العمل الشرطي المسؤول وفق معايير الشفافية والمسائلة، من خلال:

- تعزيز الرقابة: الشرطية، الاستخبارية، المالية، المسلكية لوحدات الشرطة القضائية.
- التناغم بين المؤشرات المحلية والمؤشرات الدولية.
- التوازن بين الخصوصية والحق في الحصول على المعلومة.

ثالثا: المخرجات المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث، ما هي اراء المشاركين في جلسات العصف الذهني نحو مستويات السياسة الجنائية ودور اقسامهم في رسمها؟

جاءت الآراء المتعلقة بمفهوم رسم السياسة الجنائية وأوجه الاسهام من برسمها ضمن سبعة مستويات للتدخل وعلى النحو التالي:

1. المستوى الوقائي، 2. اقتراح التعديلات التشريعية، 3. التخطيط، 4. الاستجابة، 5. الدعم والاسناد، 6.التعاون المشترك، 7. الرقابة والتقييم. وتالياً يُوضّح الجَدول رقم (5) الإجابات التفصيلية:

الجدول رقم (5)

آراء المشاركين نحو مستويات السياسة الجنائية

المستوى الوقائي	1. الشراكة بين رجل الامن ومتلقي الخدمة من خلال نهج الشرطة المجتمعية وتشكيل المجالس الامنية المحلية والعليا على مستوى مديريات الشرطة وعقد الاجتماعات الشهرية التي تبحث أبرز المشكلات ضمن منطقة الاختصاص وبحث الحلول المناسبة لها. 2. التوعية ودور الاعلام الامني لنشر الوعي الامني وبث الرسائل الامنية لأفراد المجتمع والتي تسهم في الحد من ارتكاب الجرائم او الوقوع كضحية لهذه الجرائم. 3. مواكبة تطور الجريمة والاستجابة التنبئية للحد منها والتعامل معها. 4. التواجد الامني الرادع وظهور أفراد الشرطة في الأماكن التي قد تعتبر بيئة خصبة لارتكاب الجرائم لمنع وقوعها وإنقاذ ضحاياها في حال وقوعها.

5. مراقبة الشرطة الدائمة لسير الحياة العامة يجعل أمر الاستعداد للجريمة وتنفيذها في غاية الصعوبة كما تحقق بصورة غير مباشرة القبض على الفارين من وجه العدالة.
6. يمكن للشرطة أن تقوم بدور التقصي عن ظروف الجريمة ودوافعها، مما يسهل عملية التنبؤ بها في المستقبل.

1. التحليل الاحصائي الجرمي بشكل دوري ومراقبة نسب الارتفاع والانخفاض في معدل الجرائم لكل جريمة وتسليط الضوء على الجرائم التي تشهد ارتفاع ملحوظ في معدلاتها وعرضها على السلطة التشريعية لإعادة النظر في عقوباتها للحد من ارتفاع معدلها.	
2. تعزيز التخطيط الاستراتيجي في الجانب التشريعي لمكافحة الإجرام عن طريق رسم المبادئ العامة في مجال الجريمة والعقاب من خلال الاقتراح التشريعي والتعديلات التي ترتبط بتغليظ العقوبات.	**المستوى التشريعي**
3. المراجعة الدورية لانعكاس تعليمات تطبيق قانون منع الجرائم بشكل واضح ومفصل.	

1. وضع مؤشرات عمل تنسجم مع المؤشرات الدولية لقياس الوضع الجرمي ومستوى الإحساس بالأمان عند التخطيط لإقرار الموازنات المالية واللوجستية.
2. التنظيم الهيكلي الرشيق المستجيب للمتطلبات الشرطية المراعي للتوزيع الجغرافي الممثل لمكونات المجتمع بأطيافه وبجنسيه الذكر والانثى.
3. وضع الاستراتيجيات والخطط الامنية للتصدي للجريمة بمراحلها السابقة وحال وقوعها واللاحقة على مستوى مديريات الشرطة وبما ينسجم مع الاستراتيجيات والخطط الصادرة عن مديرية العمليات والسيطرة والتشريعات المرعية وبما يتلاءم وطبيعة الاختصاص.

مستوى التخطيط

4. التخطيط العملياتي وحصر الاخطار والتهديدات الممكن حدوثها اثناء التعامل مع كل جريمة أو جناية.
5. المساهمة في الخطط التنفيذية والتشغيلية لرسم السياسة الخاصة لوحدات الأمن العام ذات العلاقة من خلال تحديد الأهداف التشغيلية للوحدات التي تضمن سلامة ملف الدعوى الجزائية واحترام حقوق الإنسان.
6. تحديث أدلة إجراءات العمل وبما يتوافق مع معايير السياسة الجنائية لكافة وحدات الأمن العام.

7. المساهمة في تحديد الأهداف الإستراتيجية لمديرية الأمن العام والتي تتضمن تطبيق محاور السياسة الجنائية بالتنسيق مع كافة وحدات الأمن العام ذات العلاقة. وادراج مؤشر يقيس إجراءات منع ارتكاب الجريمة بمفهوم وقائي في الخطة الاستراتيجية و في قانون الموازنة العامة. 8. وضع مؤشر اداء لكل عملية متعلقة بالجريمة وقياس هذا المؤشر. 9. المساعدة في عمل دراسات تساعد في تحديد الجريمة وضبطها وطرق انتشارها والحد منها وكيفية ردعها. 10. المساعدة في حصر كل عملية متعلقة في جريمة معينة من حيث اكتشفها والاستجابة لها والتعامل معها. 11. عمل تدفق وتسلسل الاجراءات المتبعة في التعامل مع اي نوع من انواع الجرائم.	
1. تطوير برامج الاصلاح والتأهيل داخل مراكز الاصلاح والتأهيل بما يساعد بالحد من العود الجرمي؛ حيث يمكن للشرطة أن تساهم في برامج الرعاية اللاحقة بعد الإفراج. 2. شمول السياسة الجنائية لخطة علاجية تتضمن من ركائزها أفكار تقوم على البحث في السلوك الجرمي ومسبباته وطرق	**مستوى الاستجابة**

لمعالجة هذه السلوكيات وخصوصا في حالات العود الجرمي والتركيز على السلوكيات الجرمية للأحداث الجانحين ومكرري الجرائم من هذه الفئة على ان تكون هذه المنظومة بشكل تشاركي مع الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وتذليل جميع المعيقات في هذه العملية.

3. التركيز على سرعة الاستجابة في قضايا العنف الاسري وبكافة طرق التبليغ والتأكيد على أولوياتها القصوى، من خلال الإجراءات المتبعة في مديرية الامن العام والعمل على متابعة وتحديث تلك الإجراءات بشكل دوري ومستمر.

4. الالتزام بتطبيق قانون أصول المحاكمات الجزائية ووضع تعليمات واضحة تفصّل إجراءات تطبيق القانون دون ترك مساحة للاجتهاد بما يضمن توحيد الاجراءات بالتعامل مع جميع انواع الجرائم من لحظة ارتكاب الجرم ولغاية توديعها للقضاء ومراعاة سلامة ملف الدعوى الجزائية وصحة كافة الاجراءات الشرطية المتخذة بالتعامل مع الجرائم.

5. عقد ورش عمل ومحاضرات مبرمجه شهريا لبناء قدرات المرتبات من كافة النواحي لتدريبهم على الأساليب والوسائل التي تعزز من قدراتهم في عملهم الوظيفي، وكيفية فن التعامل مع الجمهور بكل احترافية للوصول الى تحقيق رؤية ورسالة جهاز

	الأمن العام، والعمل على دراسة شاملة لحصر كافة الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين التي يمكن أتمتها للإسهام برسم السياسة الجنائية في الأمن العام.
مستوى الدعم والاسناد	1. تقديم الدعم اللوجستي ورصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ محاور وبنود السياسة الجنائية. 2. إصدار الهياكل التنظيمية ومن ضمنها (الاستحداث) وحسب طبيعة الواجب المناط للوحدة والهدف من ذلك. 3. تقديم الدعم الفني والتقني لتسهيل تحديد هوية غير الأردنيين للحد من تشابه الاسماء.
مستوى التعاون المشترك	1. تبادل المعلومات الشرطية والعملياتية بين الأجهزة الشرطية في جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية / الانتربول وبين مختلف وحدات الأمن العام وبما يخدم الأمن والسلم الداخلي للمملكة. 2. التعاون الدولي الشرطي والإداري في ملاحقة مرتكبي الجريمة عبر الوطنية. وملاحقة المجرمين الفارين من وجه العدالة والمطلوبين قضائيا والذي ثبت مغادرتهم البلاد. 3. التعاون مع المؤسسات المالية لضمان جودة التحقيقات المالية ودقتها وسرعتها.

	4. استكمال الربط الالكتروني مع الجهات القضائية لتقليل الزمن اللازم لإجراءات التقاضي خاصة بسرعة وصول التقارير الفنية والمخبرية. 5. تطوير الربط الالكتروني مع وزارة العدل لتفعيل السجل العدلي.
مستوى الرقابة والتقييم	1. تسليط الضوء على أداء الوحدات وتقييمها فيما يتعلق بالتعامل مع الجريمة وتقديم التوصيات في معالجة أية ثغرات للوقوف على واقع الأداء المؤسسي للوحدات بشكل عام وتقديم المساعدة للوحدات في الحد من الجريمة وتنفيذ القانون من خلال قياس مدى الالتزام بالتنفيذ وإصدار تقارير بذلك تعزز الإيجابيات وتعظمها وتجاوز السلوكيات السلبية في تنفيذ القانون والحد من الجريمة. 2. مراقبة مدى التزام الوحدات بتنفيذ السياسة الجنائية بالتدقيق الداخلي على كافة وحدات الأمن العام والأقسام المرتبطة بها بجولات رقابية إما معلنة أو مفاجئة أو متخصصة أو مقيمة. 3. قياس مدى التزام جميع وحدات الأمن العام في تنفيذ القانون من خلال مؤشرات أداء مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية

لمديرية الأمن العام والتي لها دور واضح في تنفيذ السياسة الجنائية حيث يتم تنفيذها من خلال خطط تشغيلية ومجموعة من الأنشطة والبرامج الهادفة إلى تحقيق تلك الأهداف بما يضمن تحقيق الأمن وسلامة المجتمع والمحافظة على حقوق المواطنين ومتابعة الشكاوي.

4. إيجاد حلول ومتابعة للأسباب الجرمية والتي قد تشكل تحديا أمام بعض الوحدات الميدانية، للارتقاء بأداء الوحدات وتنفيذ واجباتها بكفاءة وفعالية ضمن سياسة جنائية واضحة ورصد فرص التحسين في مديريات الشرطة والمراكز الأمنية والإدارات ضمن نماذج رقابية متخصصة يتم تنظيمها من قبل فريق متخصص حيث يتضمن تطبيق وتنفيذ القوانين بشفافية واحترام حقوق الإنسان.

2.5 النتائج:

جاءت أنماط السياسة الجنائية على مستوى الامن العام في عشرة أنماط كالاتي: السياسة الجنائية لمنع الجريمة بنهج وقائي استباقي، السياسة الجنائية المرتبطة بضبط الجريمة بعد وقوعها، السياسة الجنائية المرتبطة بمكافحة

المخدرات، السياسة العقابية، السياسة الجنائية للأمن الاقتصادي، السياسة الجنائية للجرائم المنظمة وعبر الوطنية، والملاحقة الدولية، السياسة الجنائية المرتبطة بمكافحة التطرف الفكري، السياسة الجنائية للجرائم الالكترونية وحماية المعلومات، السياسة الجنائية لقضايا الاسرة والاحداث، السياسة الجنائية لقضايا الاتجار بالبشر. وتبين وجود مستوى عالي من الانسجام والتكامل لها على المستوى الوطني.

وكانت الأنماط العشرة موزعة ضمن أربعة محاور: الأول يعنى برسم الادوار المؤسسية لكل وحدة تعمل في نطاق الشرطة القضائية لضمان العمل بكفاءة وفاعلية بشكل يسهم بالتنفيذ الامثل للسياسة الجنائية وبتناغم وتكامل، و الثاني مرتكزا الى العمل الشرطي المبني على مفهوم الشمولية للعمل الشرطي وتعزيز مبادئ الشرطة المجتمعية والعمل الشُرطي المُستند الى الاستخْبار الشُرطي، و الثالث حول العمل الشرطي المبني على الدليل العلمي وتعزيز الجانب التقني التكنولوجي وجاء رابعها في محور العمل الشرطي المسؤول وفق معايير الشفافية والمسائلة.

خلصت الدراسة الى ان الدور الذي يمكن ان تقوم به الشرطة في الاسهام برسم السياسة الجنائية جاء منسجما مع النظرية المَوقِفيّة المرتبطة بالفرصة والمقدرة والنظرية التي تستند الى مفهوم الشرطة المجتمعية؛ وذلك من خلال نهج شمولي مندمج مع سياسة منع الجريمة والعود الجرمي يكرّس تدابير وقائية تستند الى تحليل للبلاغات والشكاوى وتحليل لمخرجات برامج الإصلاح والتأهيل وإعادة الادماج لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

جاءت الآراء المتعلقة بمفهوم رسم السياسة الجنائية وأوجه الاسهام من برسمها ضمن سبعة مستويات للتدخل اولاها كان على المستوى الوقائي من خلال أنشطة وبرامج ترتبط بالردع الحسي من خلال الدوريات الوقائية و من خلال مواكبة تطور الجريمة وتقصي ظروف الجريمة ودوافعها والاستجابة التنبئية للحد منها، وثانيها اقتراح التعديلات التشريعية التي تحاكي مخرجات التحليل الكمي والنوعي للشكاوى والبلاغات، والمستوى الثالث كان مرتبطا بالتخطيط الاستراتيجي لضمان تطبيق محاور السياسة الجنائية وعكس ذلك من خلال مؤشرات الاداء، والرابع كان للاستجابة السريعة من خلال تعزيز الممكنات والوسائل و المهارات، والمستوى الخامس كان لوجستيا وتنظيميا، والسادس للتعاون المحلي والإقليمي والدولي والمستوى الأخير يتعلق بالرقابة والتقييم.

توصلت الدراسة الى ان الدور الشُرطي كان محوريا في الاسهام برسم السياسة الجنائية من وجهة نظر المختصين في الشرطة القضائية خاصة في مجال السياسة العقابية التي تديرها إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل. كما ان الاستحداث للإدارات التخصصية بمسميات تُحاكي سياسة جنائية لم تكن ضمن التشريعات الناظمة عندئذ وجاءت التشريعات لاحقا لاستخدام مسمياتها؛ جاء ليؤكد حرص مديرية الامن العام على مواكبة الاحتياج العملي بإدارة تنظيمية مرنة تمكن من الاستجابة لتطور السياسة الجنائية على المستوى الإقليمي والدولي والمحلي. كما وظهر ذلك جلياً في المحور الوقائي الاستباقي الذي يستند على تَحليل كَمي ونَوعي

للبيانات الجرمية التي تديمها قواعد بيانات الامن العام والتي ملأت الفراغ للسجل العدلي.

5. التوصيات

اعتماداً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

أ. من الضرورة وجود وثيقة للسياسة الجنائية على المستوى الوطني على غرار سياسة الامن السيبراني والسياسة الوطنية للحوسبة السحابية وغيرها من السياسات ذات العلاقة التي تحدد الأدوار المؤسسية التكاملية.

ب. وضع آلية لمأسسة عمل الاسهام برسم السياسة الجنائية ضمن مديرية الامن العام يناط بها واجب اقرار السياسة الجنائية المنسجمة مع التطورات التشريعية والاستجابة التنظيمية للجرائم المستحدثة والسياسة العقابية.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع العربية

إبراهيم، اكرم،(2005)، حركة الدفاع الاجتماعي الحديث ودورها في السياسة الجنائية المعاصرة، ***مجلة الفكر الشرطي***، المجلد (14)،العدد (2)، 266-281

أبو داهش، عزيزه، (2019)، **السلطات العدلية الجنائية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030**، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ادارة حماية الاسرة والاحداث، (2021)، **الكتاب السنوي**، الأردن: مطابع الامن العام

اوتاني، صفاء (2014)، ترشيد العقاب في السياسة الجنائية المعاصرة، ***مجلة الشريعة والقانون***، العدد (60)

أوتاني، صفاء، (2009)، الوضع تحت المراقبة الإلكترونية "السوار الإلكتروني" في السياسة العقابية الفرنسية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (25)، العدد (1).

بن بادة، عبدالحليم، (2019)، السياسة الجنائية المعاصرة المشاكل والحلول، ***مجلة صوت القانون***، العدد (6)، 840-860

التميمي، عماد محمد (2021)، العود الجرمي في الفقه الجنائي الإسلامي: أسبابه وآثاره "دراسة مقارنة مع الفقه الجنائي الوضعي، ***المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*** ،المجلد (3)، العدد (17).

الجنيدي، سيف، (2021)، ازدواجية العملية التشريعية في النظام الدستوري الأردني دراسة تحليلية نقدية، ***مجلة الحياة النيابية***، العدد (120)، 190-205

خارف، عبد الرزاق، جدي، عبد القادر، (2021)، الفصل بين مصطلح الحماية الجنائيّة و مصطلح السّياسة الجنائيّة، ***مجلة المعيار***، المجلد (25)، العدد (53)

الدلابيح، عبدالرزاق، (2020)، سلامة ملف الدعوى الجزائية، اكاديمية الشرطة الملكية، مديرية التدريب/ **مديرية الامن العام**.

ذياب، آدم، عمر، عبدالحميد، كمال، براء، (2016)، السياسة الجنائية في قانون مكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 ودورها في تعزيز القطاع الخاص، ***مجلة جامعة تكريت للحقوق***، الجزء (1)

سلمان، يزن، الفواعرة، محمد، (2022)، جريمة تغيير الجنس في القانون الأردني دراسة مقارنة، ***مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية***، المجلد (30)، العدد (1)، 154-187

الشيباني، مختار، التائب، محمد، (2021)، دور المشرع الجنائي الليبي في رسم السياسة العقابية، ***مجلة أبحاث قانونية***، العدد (12)، 77-99

عبدالحميد، معتز، (2000)، السياسة الجنائية العربية في مواجهة الجريمة، ***مجلة الفكر الشرطي***، المجلد (9)، العدد (1)، 35-59

العمراني، نور الدين، (2019)، ملامح السياسة الجنائية في مجال مكافحة الرشوة بالمغرب: محاولة تقييم، ***المجلة المغربية للقانون الجنائي والعلوم الجنائية***، المجلد (7)، العدد (6)، 13-24

ملاطي، هشام، (2017)، السياسة الجنائية في علاقتها مع السياسات العمومية للدولة، ***المجلة المغربية للسياسات العمومية***، العدد (22)، 141-160.

- **ثانيا: المراجع الاجنبية**

Cheon, H., Freemon, K., & Katz, C. M. (2023). Legal socialization, perceptions of the police, and delinquency in three Caribbean nations. *Island Studies Journal*, *18*(1), 30-51.

Engel, R. S., Corsaro, N., & Ozer, M. M. (2017). The impact of police on criminal justice reform: Evidence from Cincinnati, Ohio. Criminology & Public Policy, 16(2), 375-402.

Islam, S. (2019). Role of police in the criminal justice system of Bangladesh: Need for reformation. International Journal of Management, Technology, and Social Sciences, 4(1), 46-51.

Kenny, P., & Leonard, L. J. (2021). Restorative Justice as an "Informal" Alternative to "Formal" Court Processes. Global Perspectives on People, Process, and Practice in Criminal Justice (pp. 226-244). IGI Global.

Rief, R. M. (2023). Being a policewoman in 2020: Police culture, social identity, and female officers' perceptions of their work. Available from ProQuest Dissertations & Theses Global.

ثالثا: المواقع الالكترونية

وزارة العدل الاردنية . *استراتيجية الاعلام والتواصل لقطاع العدالة*. Retrieved (2023, December 12) from https://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/AR/3-3-

استراتيجية قطاع العدالة. وزارة العدل الاردنية . Retrieved (2023, December 12) from https://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/

الخطة الاستراتيجية. وزارة العدل الاردنية . Retrieved (2023, December 12) from https://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF/AR/MOJ%20STRTGY-FULLDOC-D1-SPREADS-1_0.pdf

الورقة النقاشية السادسة سيادة القانون أساس الدولة المدنية ، الديوان الملكي الهاشمي. (2017, January 28). Retrieved (2023, December 15) from https://rhc.jo/ar/media/

رابعاً: التقارير المنشورة

تقرير اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون، (2017)، متاح على (https://www.jc.jo/ar/catalog/-5)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، **تقرير اعمال الدورة الحادية عشر**،(2002)، E\200\2\30-E\CN.15\2002\14، متاح على (www.unodc.org)

الجريمة والعود الجرمي واستراتيجية المواجهة في المجتمع الأردني/ **وزارة العدل** (2020)، المكتبة الوطنية رقم الإيداع 8/3313/ 2020.

خامساً: القوانين والتشريعات والاتفاقيات

قانون الاحداث رقم 24 لسنة 1968 المنشور على الصفحة 555 من الجريدة الرسمية رقم 2089 بتاريخ 16\4\1968

قانون الاحداث رقم 32 لسنة 2014 المنشور على الصفحة رقم 6371 من الجريدة الرسمية رقم 5310 بتاريخ 2\11\2014

قانون الجرائم الالكترونية رقم 27 لسنة 2015 المنشور على الصفحة 5631 من الجريدة الرسمية رقم 5343 بتاريخ 1\6\2015

قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15 لسنة 2017 المنشور على الصفحة 821 من الجريدة الرسمية رقم 4892 بتاريخ 16\3\2008

قانون الحماية من العنف الاسري رقم 6 لسنة 2008

قانون السجون رقم 23 لسنة 1953 المنشور على الصفحة رقم 54 في الجريدة الرسمية رقم 1131 بتاريخ 17\12\1953

قانون السياحة رقم 39 لسنة 1953 المنشور على الصفحة 557 من الجريدة الرسمية رقم 1134 بتاريخ 16\2\1953

قانون المجرمين الاحداث رقم 83 لسنة 1951 المنشور على الصفحة 1157 من الجريدة الرسمية رقم 1077 بتاريخ 1951\7\17

قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 11 لسنة 1988 المنشور على الصفحة 511 من الجريدة الرسمية رقم 3540 بتاريخ 1988\3\17

قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 23 لسنة 2016 المنشور على الصفحة رقم 3194 من الجريدة الرسمية رقم 5402 بتاريخ 2016\3\17

قانون المسؤولية الطبية والصحية لسنة 2018 المنشور على الصفحة 3420 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5517 بتاريخ 31/5/2018

قانون حماية البيئة رقم 12 لسنة 1995 المنشور على الصفحة 2938 من الجريدة الرسمية رقم 4072 بتاريخ 1995\10\1

قانون حماية البيئة رقم 52 لسنة 2006 المنشور على الصفحة 4037 من الجريدة الرسمية رقم 4787 بتاريخ 2006\10\16

قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017 المنشور على الصفحة رقم 2703 من الجريدة الرسمية رقم 5455 بتاريخ 2017\4\16

قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 9 لسنة 2004 – المنشور على الصفحة 2045 من الجريدة الرسمية رقم 4656 بتاريخ 2004\4\29

قانون معدل لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (24) لسنة 2021 المنشور على الصفحة 4174 من الجريدة الرسمية رقم 5746 بتاريخ 2021/9/23.

قانون منع الاتجار بالبشر رقم 9 لسنة 2009 المنشور على الصفحة 920 من الجريدة الرسمية رقم 4952 بتاريخ 2009\3\1

قانون السياحة رقم 20 لسنة 1988 المنشور على الصفحة 594 من الجريدة الرسمية رقم 900 بتاريخ 1988\5\17

الملاحق

الملحق (أ) الوحدات الشرطية التي تم دراستها

- قيادة اقليم العاصمة ومديرياتها الاربع:
  مديرية شرطة وسط عمان،
  مديرية شرطة شمال عمان،
  مديرية شرطة جنوب عمان،
  مديرية شرطة شرق عمان
- ادارة المعلومات الجنائية
- ادارة التخطيط والتعاون الدولي
- ادارة مراكز الاصلاح والتأهيل
- ادارة العمليات والسيطرة
- ادارة البحث الجنائي
- ادارة مكافحة المخدرات
- ادارة حماية الاسرة والاحداث
- ادارة الامن الوقائي
- ادارة المختبرات والادلة الجرمية
- الشرطة العربية والدولية
- ادارة الرقابة والتقييم
- ادارة الدراسات الاستراتيجية الأمنية

دور البرامج الاذاعية في مكافحة الفكر المتطرف، دراسة حالة برنامج منارات إذاعة الامن العام

المقدم عمر هاشم الخلايله

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البرامج الاذاعية في مكافحة الفكر المتطرف، دراسة حالة برنامج "منارات" إذاعة الأمن العام. اعتمدت الدراسة المنهج التفسيري، وأظهرت النتائج أن الإعلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً فيما يتعلق بمكافحة الفكر المتطرف والإرهاب؛ إذ أنه بمثابة سلاح ذو حدين حيث يعد بوسائله المختلفة خير سبيل لمحاربة الفكر المتطرف والإرهاب إذا ما تم تسييره وتفعيل دوره بالشكل السليم لا سيما أن الفكر لا يحارب إلا بالفكر وتوصي الدراسة بتفعيل الدور الوقائي لوسائل الإعلام من خلال العمل على تكثيف اللقاءات مع مختصين في المجال الديني والنفسي والاجتماعي والتربوي، وعقد ورش عمل وندوات ومحاضرات ومؤتمرات وبرامج توعوية وتثقيفية ترسخ قيم الوسطية والاعتدال والعيش المشترك.

الكلمات المفتاحية: البرامج الاذاعية، الفكر المتطرف، إذاعة الامن العام، الأردن، السلم المجتمعي.

The Role of Radio Programs in Combating Extremist Ideology, A Case Study of the Public Security Radio "Manarat Program".

The study aimed to know the role of radio programs in combating extremist ideology, a case study of the Public Security Radio Manarat program. The study adopted the interpretivism approach, and the results showed that the media is closely linked with regard to combating extremist ideology and terrorism, as it is a double-edged sword, as its various means are considered the best way. To combat extremist thought and terrorism if it is properly managed and its role is activated, especially since thought can only be fought with thought. The study recommends activating the preventive role of the media by working to intensify meetings with specialists in the religious, psychological, social and educational fields and holding workshops, seminars, lectures, conferences and awareness and educational programmes. Consolidating the values of centrism, moderation, and coexistence.

Keywords: Radio Programs, Extremist Ideology, Public Security Radio, Jordan, Community Peace.

المقدمة:

يعد التطرف آفة مجتمعية مؤرقة لما لها من عواقب وخيمة تنعكس على الدول والمجتمعات والأفراد، حيث يتجلى ذلك من خلال عدد ضحاياها وما ولّدته هذه الظاهرة من خسائر بشرية ومادية ومعنوية لا سيما أنها تقترن بالإرهاب إذ يعد التطرف مصدراً له فلا يوجد إرهاب دون فكراً متطرفاً فالإرهاب تصرف مادي يظهر على أرض الواقع نتاج أفكار مسمومة ومتطرفة؛ فعندما يؤدي هذا الفكر الى اتجاه الفرد إلى أنماط عنيفة من السلوكيات، مثل الاعتداء على الحريات والممتلكات وحتى الأرواح، أو يقوم بتشكيل تنظيمات مسلحة تستخدم ضد المجتمع والدولة، أو يهدد باستخدام العنف، يُعتبر ذلك في هذه الحالة تحولًا إلى الإرهاب (الصائغ، 2021)

وعانت المجتمعات في مختلف دول العالم من ظاهرتي التطرف والارهاب، ولم يكن الأردن بمعزل عن خطورة هذه الظواهر، فقد تعرض لمجموعة متنوعة من أشكال الإرهاب، بما في ذلك الاغتيالات، وخطف الرهائن، والتفجيرات، وتبادل إطلاق النار. وفقًا لتقرير "مؤشر الإرهاب في الأردن"، الصادر عن مركز شُرُفات لدراسات وبحوث العولمة والإرهاب، فإنه يلقي الضوء على الأحداث والاتجاهات الرئيسية لظاهرة الإرهاب في الأردن خلال القرن الأول من تأسيس الدولة الأردنية، أي من عام 1921 إلى عام 2021. وأشارت خلاصة التقرير أن أشكال الإرهاب وطرقه وأساليبه تغيرت وتطورت بما يتماشى مع تقدم عملية العولمة، لا سيما التطور

التكنولوجي ودوره في استخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وبين التقرير على أن عدد الهجمات الإرهابية الفعلية في الأردن منذ عام 1921 وحتى نهاية عام 2021 بلغ 136 هجوماً، أسفرت عن سقوط 171 قتيلاً وإصابة 341 شخصاً بجروح. (الشرفات، 2022).

وقد أصبحت محاربة هذه الآفة ضرورة حتمية لا مناص منها لما لها من أضرار جسيمة تؤدي إلى الإخلال بالاستقرار والأمن والسلم الدوليين؛ لذا فلا بد من تكثيف الجهود على كافة الأصعدة للوصول إلى حل جذري لها، وحماية المجتمعات والأفراد بكافة الوسائل الممكنة فنجد أن غالبية الدول والحكومات قد أولت اهتماما واسعاً بهذا الجانب من خلال مكافحته بكافة الطرق والوسائل وعلى رأسها الوسائل العسكرية المتمثلة بالحرب على الجماعات المتطرفة الإرهابية وتشكيل تحالفات دولية شاهدناها على الساحة الإقليمية في الآونة الأخيرة (موسوي، 2014).

ويأتي الأردن في طليعة الدول التي تحارب الإرهاب والتطرف ضمن نهج شامل يقوم على الأبعاد التشريعية والفكرية والأمنية والعسكرية، وان موقف الأردن من ظاهرة الإرهاب والتطرف ينبع بشكل رئيسي من رسالة وشرعية القادة الهاشميين ومن التركيبة الثقافية للشعب الأردني التي تحترم الاعتدال وترفض التطرف واستخدام الدين والأيديولوجيات لنشر العنف والكراهية والتحريض.

ورغم أهمية هذه الوسائل – العسكرية – في محاربة ومكافحة التطرف والإرهاب إلّا أن لها آثاراً جانبية تتمثل بإنفاق أموال طائلة من معدات وأسلحة وغيرها علاوةً على

استنزاف وخسارة الأرواح البشرية وما تخلفه هذه الحروب من دمار للبنية التحتية إضافة لاستغلال هذه الجماعات المتطرفة تلك الحروب للتأثير على أفكار العامة وقناعاتهم من خلال التغرير بهم وتسييرهم وزرع الحقد في أنفسهم بحجة أنهم ضحية لهذه الحروب وبالتالي تجنيدهم لصالح هذه الجماعات.

وعليه، فقد أصبح الاعلام من أهم الوسائل التي تعول عليها الدول في محاربة الفكر المتطرف كمصدر رئيسي لتشكيل الوعي الجمعي لعموم المواطنين، ويعتبر الإعلام وسيلة ذات أهمية كبيرة في الاستراتيجيات الأمنية الحديثة؛ فالاعلام الأمني يعمل على توعية أفراد المجتمع بحقيقة الفكر الإرهابي والمتطرف ويكشف عن الأساليب الاجرامية، ويفضح أهداف الخارجين على قيم المجتمع ومعاييره ويوضيح الاهداف الخبيثة لظاهرة الإرهاب والتطرف، حيث عملت مديرية الامن العام ومنذ إنشاء إذاعة الامن العام باستغلاله بهذا الجانب والتركيز عليه (الحامد وصالح، 2018)

إشكالية الدراسة:

تعتبر مكافحة الفكر المتطرف أمرًا ضروريًا في عالم معقد تعصف به مظاهر مختلفة من التطرف والتطرف العنيف، ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام الدور الرئيسي في هذا السياق، حيث تمتلك القدرة على تشكيل وجهات نظر الجماهير ونقل الرسائل الثقافية والدينية من بين هذه الوسائل، تأتي البرامج الإذاعية على رأس القائمة، حيث يمكن لها أن تكون واحدة من أكثر الوسائل تأثيرًا ووصولًا إلى جمهور واسع.

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور البرامج الإذاعية في مكافحة الفكر المتطرف، مستندة إلى دراسة حالة محددة وهي برنامج "منارات" على إذاعة الأمن العام. يعتبر هذا البرنامج واحدًا من الجهود الإعلامية التي تم اتخاذها لمكافحة الفكر المتطرف ونشر رسائل تشجيعية للتعايش والتسامح في المجتمع. تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن تساؤول الدراسة الرئيسي دور البرامج الاذاعية في مكافحة الفكر المتطرف، دراسة حالة برنامج منارات إذاعة الامن العام؟ وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى ارتباط الإعلام بالتطرف والإرهاب؟
2. ما مدى فعالية الإعلام في التصدي لهذه الآفة؟
3. ما هي آلية مكافحة التطرف والإرهاب من خلال الإعلام؟
4. مدى دور برنامج منارات الاذاعي (اذاعة الامن العام) في التوعية من الفكر المتطرف والإرهاب ومحاربتهما وذلك باستعراض أهم المواضيع التي تم تناولها في البرنامج منذ تأسيسه؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة البحثية من أهمية موضوع التطرف والإرهاب وما له من أبعاد وآثار خطيرة على كافة الأصعدة، ولما لدور الإعلام أهمية في التصدي لهذه الظاهرة. وأن هذه الدراسة لها أهمية علمية وعملية؛ حيث تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة بالمساهمة في تحسين الاستراتيجيات والسياسات التي تتعلق بالإعلام ودوره في مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب، عن طريق توجيه الانتباه إلى الأساليب الفعّالة

لتصميم البرامج الإذاعية والتأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحققه في تعزيز الوسطية والتعايش المشترك، ويمكن أن تُسهم هذه الدراسة في إثراء الخطاب العام وتشكيل رؤى مستقبلية لتطوير استخدام وسائل الإعلام في محاربة الظواهر السلبية. أما الأهمية العلمية، فتكمن في إثراء المحتوى الأكاديمي في هذا الموضوع الذي يندر فيه الدراسات والأبحاث كما وتسهم هذه الدراسة في تعميق فهمنا لدور الإعلام وتوجيهاته في التصدي للتطرف والإرهاب وتقديم اقتراحات عملية لتعزيز دور الإعلام في تعزيز قيم الوسطية والتعايش المشترك في المجتمعات، كما وتقدم نتائجها محتوى مهم يمكن دراسته في المواد الجامعية والمدرسية وتقديمها للجهات الحكومية والغير حكومية واستخدام نتائجها كاستراتيجية لوسائل الإعلام الأخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعريف بالتطرف وأسبابه ومدى اقترانه وارتباطه بالإرهاب، إضافة إلى التعريف بالإعلام ومدى ارتباطه بالتطرف والإرهاب وكيفية تصديه لهما، إضافة الى تناول نماذج واقعية لاستغلال التنظيمات الإرهابية لوسائل الاعلام في تحقيق مكتسباتها، وابراز دور برنامج منارات الاذاعي كأنموذج ومنبراً اعلامياً يحتذى به في محاربة الفكر المتطرف والإرهاب ومحاكاة الواقع من خلال معالجة العديد من القضايا المجتمعية المتعلقة بشتى فئات المجتمع والمرتبطة بشكل أو بآخر بالفكر المتطرف والإرهاب.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج التفسيري في هذه الدراسة من خلال تحليل المعلومات وتفسيرها ووصفها وصولاً إلى الحقائق والنتائج التي من شأنها الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها المرجوة منها، حيث تم الاعتماد على تفسير مضامين الحلقات المرتبطة بالفكر المتطرف المقدم من خلال برنامج منارات عبر إذاعة الامن العام.

الدراسات السابقة:

لم يطلع الباحث على أية دراسة سابقة تطرقة الى دور البرامج الاذاعية في مكافحة الفكر المتطرف، دراسة حالة برنامج منارات إذاعة الامن العام، وإنما اطلع الباحث على العديد من الدراسات بشكل عام في ضوء محاربة الفكر المتطرف، ويمكن إستعراض ابرزها وعلى الآتي:

1- محمود خلف. (2022). الإعلام الأردني ودوره في توعية الشباب من التطرف والإرهاب بصوره المختلفة: دراسة تطبيقية على طلبة الجامعات الرسمية في الأردن. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلد8، عدد2 :

بحثت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في الأردن بالتثقيف فيما يتعلق بالتطرف والإرهاب والتعريف بهما والتوعية والتحذير منهما واستهدفت الدراسة عينة عشوائية تتكون من خمسة الآلف طالب في عشر جامعات رسمية في الأردن واستمزاج آرائهم حول دور الإعلام في هذا الجانب ، وخرجت هذه الدراسة الميدانية بعدة نتائج

أهمها أن وسائل الإعلام الأردنية قد نجحت بمهمتها فيما يتعلق بالتعريف بالتطرف والإرهاب وبيان الآثار والتبعات المترتبة عليهما في حين أنها لم تؤدي مهمتها على أكمل وجه فيما يتعلق بالتعامل مع ملف الشائعات والتصدي للإشاعة التي من شأنها زعزعة الثقة بين الشعوب والحكومات والمؤدية إلى العبث بأمن المجتمع واستقراره علاوةً على عدم استقطاب واستضافة أهل الخبرة والاختصاص في هذا المجال عبر البرامج الإعلامية المنشورة في مختلف وسائل الإعلام .

2- غسان ابو حسين. (2017). الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية: مجلة دابق الإلكترونية، نموذج سينمائية الصورة في الخطاب الصحفي للتنظيمات المتطرفة (رسالة ماجستير). عمان: جامعة الشرق الاوسط – الاردن:

ذهبت هذه الدراسة إلى بيان الأهداف التي يسعى التنظيم الى تحقيقها من خلال المحتوى الذي يحاول إيصاله للمتلقي من خلال مجلة دابق كمنصة إعلامية خاصة بالتنظيم حيث تبين من خلال نتائج الدراسة أن القائمين على المجال الإعلامي يتمتعون بدرجة عالية من الاحترافية في المجال الإعلامي إذ عوّلت المجلة بشكل كبير على الأمور الفنية والشكلية والمعايير السنيمائية الحديثة ولحصر على عنصر التشويق والأداء الحرفي العالي فيما يتعلق باللغة والإخراج في تقديم المادة الإعلامية التي تحقق الغاية المنشودة بالنسبة للتنظيم من جذب واستقطاب المعجبين والمهتمين وإقناعهم وتجنيدهم .

3- سلامة الزعبي. (2002). خطاب الكراهية الاعلامي لتنظيم الدولة الاسلامية (داعش): دراسة تحليل مضمون فيلم احراق الطيار الاردني معاذ الكساسبة وفيلم اعدام الاقباط المصريين في ليبيا. مجلة ريحان للنشر العلمي، العدد 20 :

تناولت الدراسة كيفية سعي تنظيم داعش الإرهابي لتغيير توجهات وقناعات الأفراد في المجتمعات والتأثير على الرأي العام من خلال الترويج والتجنيد وتحشيد الشعوب وزيادة احتقانها على الأنظمة والحكومات من خلال التركيز على خطاب الكراهية مستغلين بذلك مختلف وسائل الإعلام لا سيما الإلكترونية منها وتبين من خلال النتائج أن التنظيم كان يهدف من خلال عمليات القتل التي يتم بثها إيصال رسالة للمسلمين حول العالم بأنه التنظيم يطبق قواعد الشريعة الإسلامية من خلال القصاص وإقامة الحدود ، وأن الفئة المستهدفة والمقصودة في خطاب الكراهية هم شعوب دول التحالف .

4- دراسة عاشور (2020) بعنوان: "الاعلام والتطرف: علاقة الترابط وآليات المواجهة" :

فقد توصلت الى ان ان وسائل الاعلام يمكن ان تقوم بالعديد من المهام لمواجهة التطرف، بالإضافة الى تشجيع المؤسسة التربوية، وإنتاج البرامج التوعوية حول المواضيع المرتبطة بالفكر المتطرف.

المبحث الأول

ماهية الإعلام والتطرف والإرهاب ومدى ارتباطها ببعضها البعض

يعتبر الإعلام عموماً سلاح ذو حدين في التعامل مع أي قضية كانت لا سيما مع التطرف والارهاب كقضايا حساسة ، فهو أداة مؤثرة بشكل كبير يمكن تسييرها ايجابياً أو سلبياً وبالتالي لا بد من ضبطها من خلال المواظبة على اجراء تحديثات مستمرة للتشريعات والقوانين المرتبطة بالإعلام بما يتوافق مع المكان والزمان لا سيما قانون المطبوعات والنشر وقانون الجرائم الالكترونية وغيرها من القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، وبالحديث عن هذه المفاهيم فإنه لا يوجد تعريف جامع مانع للإعلام أو للتطرف أو للإرهاب فقد توسع المؤلفون في تعريف كل من هذه المفاهيم وتعددت تعريفاتهم المؤدية الى نفس الفكرة .

المطلب الأول

المفاهيم العامة

الاعلام:

الاعلام لعب دوراً مهماً ومؤثراً في العديد من القضايا المفصلية والمصيرية المرتبطة بحياة الدول والشعوب وساهمت بتحديد مصيرهم من خلال التأثير على أطراف وعناصر المعادلة وبالتالي لعب دوراً حاسماً في رسم خطط ونتائج هذه القضايا(عاشور، 2020).

التطرف:

ولكون ما يعنينا هنا هو الفكر المتطرف فانه يمكننا تعريفه بأنه التعصب وعدم قبول الآخر والانغلاق على الذات وعدم قبول أي انتقاد لهذا الفكر، كما أنه خروج عن المألوف وشذوذ للفكر عن النمط الطبيعي وبالتالي عدم القناعة بوجود خلل أو غلو في النهج والأفكار المتطرفة علاوةً على عدم القابلية للحوار أو الوصول الى حل وسط أو لنقطة التقاء مع الآخر.(الصاوي، 1993).

الإرهاب:

عرف المشـرع الأردني الأعمال الإرهابية صـراحةً بأنها : " كل عمل مقصـود أو التهديد به أو الامتناع عنه أيا كانت بواعثه وأغراضـه أو وسائله يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي من شأنه تعريض سلامة

المجتمع وأمنه للخطر أو إحداث فتنة إذا كان من شـأن ذلك الإخلال بالنظام العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إلحاق الضـرر بالبيئة أو المرافق والأملاك العامة أو الأملاك الخاصـة أو المرافق الدولية أو البعثات الدبلوماسـية أو احتلال أي منها أو الاسـتيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية أو الاقتصـادية للخطر أو إرغام سـلطة شـرعية او منظمة دولية أو اقليمية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه أو تعطيل تطبيق الدسـتور أو القوانين أو الأنظمة " (قانون منع الارهاب رقم 55 وتعديلاته، 2006 ، المادة رقم 2) .

المطلب الثاني

ارتباط الاعلام بالفكر المتطرف والارهاب وكيفية استثماره في محاربتهما

أن الاعلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل من الفكر المتطرف والارهاب فهو بمثابة دور وقائي وعلاج استباقي للمشكلة قبل حدوثها وذلك من خلال تعزيز الوعي والادراك لدى الافراد للواقع الحقيقي بعيداً عن التضليل المؤدي الى زرع الفكر الهدام لدى هؤلاء الأفراد لا سيما أن وسائل الاعلام – وكما أسلفنا – تعد سلاحاً ذو حدين يمكن تسييرها بحسب أهواء القائمين عليها.

ان الجماعات الارهابية تعول على الإعلام بشكل كبير في تجنيد واستقطاب الشرائح المعدمة في المجتمع والتواصل معهم وكسب تعاطفهم من خلال حملات إعلامية ممنهجة ومكثفة، وبدا ذلك واضحاً من خلال نتيجة احد الاستطلاعات حول دور الاعلام في انتشار الارهاب حيث أن 80% من الآراء صبَت في اتجاه أن الاعلام هو المسبب الرئيسي لانتشار هذه الآفة (الدعجة، 2008) .

ونرى أنه لا بد من مقومات واركان اساسية يجب أن تتوافر في الاعلام ووسائله لتحقيق الغاية المرجوة منه في هذا الشأن نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر:

1- عكس الصورة السمحة الحقيقية للإسلام وشرح موقف الدين من هذا الفكر ونشرح النصوص الشرعية المتعلقة بهذا الأمر وتفسيرها بالشكل السليم من قبل أهل العلم والاختصاص.

2- الحث على تغيير الخطاب الديني وتحسينه وتطويره بما يتناسب مع واقع الحال والابتعاد عن الخطابات الدينية المألوفة والروتينية، فمن باب أولى مواكبة المستجدات التي تطرأ على الساحة الدولية والمجتمعية أولا بأول ولعل أهمها هذا الفكر المتفشي، ولنا في رسالة عمان أنموذجاً للخطاب الديني المناسب.

3- بيان أبعاد وخطورة هذا الفكر على الصعيد الديني والقانوني والاجتماعي من خلال عقد لقاءات وندوات وبرامج اذاعية وتلفزيونية يتم من خلالها استعراض نماذج وعينات واقعية وقعت ضحية هذا التغرير وما نجم عن ذلك من دمار على مستوى الشخص وأسرته ومجتمعه.

4- التوعية القانونية وشرح خطورة هذا الفكر إذا ما تحول لإرهاب وما يترتب على ذلك من عقوبات قاسية ورادعة قد تصل الى الاعدام.

5- ابراز دور الأسرة من خلال عكس المسؤولية الملقاة على عاتقها بصفتها نواة المجتمع واساس تكوينه، لا سيما دورها التربوي في تنشئة جيل حريص على مصلحة دينه وأمته ووطنه.

6 – تعزيز ثقافة العادات والتقاليد المناهضة لهذا الفكر والتي ترفض فكرة الترويع والقتل والكراهية وتحرص على التسامح والايثار وتقبل الاخرين والوسطية والاعتدال.

المطلب الثالث

الاستراتيجية الإعلامية للتيارات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية

التنظيمات الإرهابية هي التي تلجأ في تحقيق غاياتها إلى الفتك بالمجتمعات والأفراد والمدنيين العُزّل والممتلكات العامة والخاصة وذلك من خلال الاغتيال والتفجير والحرق وغيرها من الجرائم البشعة (صبور، 2003) ، علاوةً على نشر خطاب الكراهية المتضمن الاحتقار والإهانة للآخرين من مواطني الدول الأعداء وأنظمتها السياسية والتحريض عليهم (الزعبي، 2002).

ويتضح خطر الإرهاب الإلكتروني من خلال البيان الذي صدر عن المدعو " حلمي هاشم " المكنى بشاكر نعم الله الذي يعد المرجعية الفقهية الكبرى لتنظيم داعش الإرهابي في فترة من الفترات حيث قال في بيانه المعنون (نصر الله القادم) : " إن الله قد أنعم علينا بسلاح فتاك، سهل الاستعمال، عميق التأثير، قوي السيطرة والولوج إلى ما نريد : إنه البريد الإلكتروني" ، كما نقل عن زعيم تنظيم القاعدة ايمن الظواهري قوله : "إننا نخوض أكثر من نصف معركتنا في الساحة الإلكترونية والإعلامية" وقدم نصيحة لكوادره قائلاً : "عليكم أن تدركوا أن كل لقطة تلتقطونها هي بأهمية صاروخ يطلق على العدو" ، ومن هنا فإن للإعلام التقني ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة أدواراً مهمة وخطيرة في حياة الأمم والمجتمعات وفي حياة التيارات المتطرفة والتنظيمات الارهابية كجزء من هذا العالم (دياب، 2018).

وتكمن الاستراتيجية الإعلامية للتيارات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في نشر المادة الإعلامية على شقين ، شق ترغيبي وشق ترهيبي؛ وإعلان البيعة على أنها (طريق النجاة والخلاص) ، وعمليات القتل و تنفيذ القصاص ، حيث أن كل هذه الحرب الإعلامية التي تمارسها هذه الجماعات تصب بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من لفت الانتباه في العالم وعلى أكبر قدر ممكن من الدعاية المجانية حول العالم وعلى احترام وتعاطف المؤيدين للتنظيم خارج مناطق الصراع وجعلهم على اطلاع وتواصل دائم مع هذه الجماعات لتمرير سمومهم ورسائلهم الخبيثة بقوالب إعلامية متقدمة ومتطورة وبفكر إقناعي وللتمكن من نشر أفكارهم ومعتقداتهم على أوسع نطاق وبالتالي تجنيد المزيد من الأشخاص ، كذلك لإظهار قوة التنظيم وبث الرعب حول العالم والحصول على تمويل للعمليات الإرهابية (محمود، 2022).

المطلب الرابع

الاستراتيجية الإعلامية لمديرية الأمن العام

اهتمت مديرية الأمن العام على الدوام بالجانب الإعلامي فيما يتعلق بواجباتها الأمنية سواء فيما يتعلق بتطبيق القانون أو وحفظ السلم المجتمعي أو التوعية والتثقيف ممثلة بمديرية الإعلام والشرطة المجتمعية بصفتها نافذة تطل على المجتمع المحلي لإثرائه بالثقافة التوعوية الأمنية، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية التي تصبو إليها مديرية الإعلام والشرطة المجتمعية بنشر الثقافة الأمنية والوعي الوقائي والسلامة العامة في المجتمع وصولاً لمفهوم الأمن الشامل والذي يجعل من المواطن

رديفاً لرجل الأمن العام وذلك من خلال التشاركية بين مديرية الإعلام والمؤسسات الإعلامية الأخرى في إيصال الرسالة التثقيفية الوقائية وصولاً لتحقيق الأهداف المطلوبة ممثلة بالتطوير المستمر والتنمية المستدامة للجهود الأمنية، وتطوير الوعي الأمني والسلم المجتمعي، وتحمل مديرية الأمن العام ممثلة بمديرية الإعلام رسالة إعلامية تهدف الى توظيف الأساليب والوسائل الحديثة لنشر الرسالة الإعلامية الأمنية الموثوقة على مستوى الوطن لتعزيز خطوط التواصل مع المجتمع ومساندة جهود مديرية الأمن العام في حماية الأرواح والأعراض والممتلكات كل ذلك في سبيل تحقيق الرؤيا الإعلامية التي تصبو اليها المديرية وصولاً لتحقيق فكرة الإعلام الأمني المواكب للتطور والموثوق على مستوى الوطن بالإضافة الى الشراكة المجتمعية الفاعلة في منظومة العمل الأمني، وتأسيساً على ما تقدم، فإن القيم الجوهرية للمديرية تتمحور حول سيادة القانون، والمؤسسية، والتشاركية، والاحترافية، والنزاهة، والشفافية، الريادة والتميز. (مديرية الاعلام، 2020).

المبحث الثاني

برنامج منارات الإذاعي كوسيلة إعلامية لمحاربة التطرف والإرهاب

كان هنالك هاجس يؤرق أصحاب الاختصاص ويؤرقنا جميعا كمجتمع صالح وسوي وأفراد غيورين على مصلحة ديننا ووطننا يتمثل بالخشية من خلق خلايا نائمة وتنشيطها وتوسيع انتشارها من خلال غزو المجتمع فكريا باستخدام سلاحهم الأقوى (وسائل الإعلام) والتي يتم من خلالها الترويج لمعتقداتهم وافكارهم وبالتالي تجنيدهم

الكترونياً مما يشكل خلايا نائمة من شأنها زعزعة أمن البلد من خلال انتهاز حدوث أية قضية مجتمعية أو أدنى فرصة في سبيل تحقيق ذلك.

المطلب الأول

تأسيس برنامج منارات الاذاعي

ولدت فكرة تأسيس هذا البرنامج من تسارع الأحداث الملتهبة التي شهدتها المنطقة والمتمثلة بانتشار تنظيمات متطرفة وارهابية شكلت كابوساً على مستوى الدول والمجتمعات لا سيما الإقليم المحيط في الأردن والذي بدوره تصدى لشتى محاولات المساس بأمنه واستقراره من خلال محاولة تلك الجماعات اختراق أمنه والتغلغل فيه سواء بالهجمات المسلحة الممنهجة – كتفجيرات عمان وما تلاها من أحداث في قلعة الكرك وفي اربد وغيرها من العمليات الإرهابية – والتي انبرى لها جنودنا البواسل وأجهزتنا الأمنية ، عدا عن محاولات التسلل عبر الحدود لأتباع هذه الجماعات، ويناقش البرنامج في كل أسبوع قضية مجتمعية وليدة اللحظة ويناقش أسبابها وابعادها ومحفزاتها وطرق علاجها.

وقد برزت أهمية هذا البرنامج الإذاعي على أرض الواقع لما يتناوله من موضوعات مهمة من واقع حال المجتمع ويعالج مشاكل وقضايا واقعية وقائمة ، كما يستضيف شخصيات على مستوى عالي من الاختصاص والخبرة في مختلف المجالات العلمية والأمنية والاجتماعية والأسرية بحيث يتناول البرنامج في كل أسبوع موضوع يحاكي

الواقع حول قضية مجتمعية ما ، فنجده تارة يعالج قضايا أسرية حول دور الأسرة في التنشئة السليمة، وتارة يعالج قضايا التطرف ، وأخرى حول التجنيد الالكترونية أو الجرائم الالكترونية ، كذلك تناول خطورة وأبعاد التضليل والاشاعات ، علاوة على تناوله الدور الهام لمديرية الأمن العام وما تقوم به من فعالية عالية في معالجة مختلف الإشكاليات والقضايا المجتمعية وغيرها الكثير من المحاور المهمة، ذلك كله عبر استضافة قامات علمية ودينية وأمنية وعلمية ووطنية من أبرز الشخصيات على المستوى الوطني والمتمتعة بدرجة عالية من الكفاءة والعلم والدراية كل بحسب اختصاصه مما أضفى على البرنامج عنصري الفائدة والتشويق.

ومما زاد فعالية هذا البرنامج وساهم بانتشاره ونجاحه هو بثه عبر الصفحة الإلكترونية الرسمية لإذاعة الأمن العام عبر الفيسبوك ؛ ذلك لكون المواقع الإلكترونية هي الأكثر استخداماً في الأردن والأكثر تناولاً لموضوع الإرهاب لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي منها إذ تبين من خلال دراسة ميدانية تطبيقية استهدفت أكثر من خمسة الآف طالب في أكثر من عشر جامعات حكومية أردنية أن المواقع الإلكترونية هي البيئة الأنسب في الأردن فيما يتعلق بتداول الموضوعات المرتبطة بالإرهاب ومن ثم تأتي الصحف ، تليها المحطات التلفزيونية ثم الإذاعات ، في حين أنه كان هنالك تقصير في هذا الجانب من وسائل الإعلام الأردنية وتقصيره في التصدي للإشاعات أيضاً بحسب نتيجة الدراسة (خلف، 2022) ، وما ميز برنامج منارات الإذاعي هو نجاحه في استقطاب واستضافة قامات علمية من الخبراء وأهل الاختصاص في مختلف التخصصات والمجالات المرتبطة بالفكر المتطرف والإرهاب.

المطلب الثاني

دور برنامج منارات الإذاعي في محاربة التطرف والإرهاب

ولصعوبة حصر حلقات برنامج منارات على مدار (أربع – خمس) سنوات في مقامنا هذا سنتناول في هذا المبحث عينة عشوائية من حلقات البرنامج ونتناول أهم ما تناولته هذه الحلقات وسنبرز مدى تفاعل الجمهور عليها وما نتج عنها من نتائج مجدية، ولكون ما يبرز أهمية البرنامج وفكرته ويضفي عليه عنصر التميز والتشويق هو مواكبته للقضايا الطارئة على الساحة أولا بأول بشتى المواضيع، وبالأخص فيما يتعلق بجانب محاربة التطرف والإرهاب، وعليه سيتم عرض ملخص لأبرز هذه الحلقات وعلى النحو الآتي:

بيان **دور الشائعات في التعبئة الفكرية وتأثيرها على النسيج المجتمعي** اذ ان وسائل التواصل الاجتماعي لها أثر سلبي كبير فيما يتعلق بهذا الجانب وقد يكون أثرها لاحق مستقبلاً إذا لم يكن آني في نفس اللحظة وذلك تحت ما يسمى بالتعبئة الفكرية كما أن الشائعات تعد بيئة خصبة للجماعات المتطرفة فتستغلها لشرخ المجتمع من خلال إيهام الشباب وتجييش الشارع مستغلين اشاعة ما بعيدة كل البعد عن واقع الحال (اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات، 2018) .

ومن تأثير الشائعات على الدولة والمجتمع أنها قد تكون على شكل اساءة للدولة ومكوناتها ومجتمعها ومواردها لذا حرصت الدولة الاردنية ممثلة بأجهزتها على

مكافحة هذه الآفة وصولاً للأمن الفكري ومثال ذلك الجهود التي تبذلها مديرية الامن العام من خلال مبادرة (وتبينوا) التي أطلقتها لتحصين المجتمع من الشائعات ومن ظاهرة اغتيال الشخصيات وتشويه صورها (اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات، 2018) .

كما استعرض البرنامج **المحور الأمني للأردن في مكافحة التطرف** لما له من دور مهم في التصدي لهذه الظاهرة والحد منها وتعزيز الأمن الوطني من خلال التصدي للتهديدات الإرهابية عن طريق تطوير القدرات الأمنية والاستخبارية وتعزيز التعاون الدولي لموجهة الظاهرة، فالأردن منذ وقت مبكر عانى من تربص تلك الجماعات الإرهابية وتمكنت أجهزته الأمنية بخبرتها وحنكتها الواسعة من التصدي للعديد من هذه المخططات التي كانت تستهدف الأرواح والممتلكات (اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات، 2018).

وتطرق البرنامج الى محور مهم وهو **ارتباط الارهاب بخطاب الكراهية** الذي يمارسه انصار ومؤيدي هذا الإرهاب من خلال المناداة بالعدائية للإسلام عموماً أو على المسلمين المعتدلين والتحريض على اي شخص او جماعة مختلفة في الرأي والفكر مع افكار هذه الفئة المتطرفة واستباحة دمائهم والحث على قتلهم وترهيبهم وتكفيرهم ، فالأردن على مدار قرن من الزمان ومنذ نشأتها ومن خلال دستورها وقوانينها كان وما زال ديدنها التسامح والاعتدال وبدا ذلك واضحاً من خلال موقف الدولة الاردنية وقيادتها في مختلف المحافل الدولية فالمجتمع الاردني مجبول بطبيعته على التعاضد

والتعاون والتسامح فهو بعيد عن التعصب الى حد كبير جدا رغم وجود بعض الشوائب التي لا يخلو منها اي مجتمع في العالم (اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات، 2019)

ولخطورة تلك الجرائم ولكونها قضايا أمن دولة فقد أسند المشرع الأردني الاختصاص فيها لمحكمة أمن الدولة تلك المحكمة المستقلة والتي أنشأت بموجب قانون خاص وتتشكل من قضاة مدنيين وعسكريين كما اشترط المشرع ان يكون القضاء العسكري هو صاحب الصلاحية في تحديد النائب العام ومساعديه والمدعين العامين، وفي مجال أصول المحاكمات الجزائية فقد خرج المشرع في قضايا امن الدولة عن القاعدة العامة من خلال إعطاء الضابطة العدلية صلاحية توقيف لغاية سبعة أيام في وليس يوم واحد فقط ، كما أن هنالك نيابة عامة للمحكمة في دائرة المخابرات العامة ومديرية الامن العسكري والأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب لضمان سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية في جرائم الإرهاب والحد من انتشارها نظراً لخطورة تفشيها (اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات، 2020)

وتحدثت إحدى الحلقات عن مكافحة الإرهاب و**ضرورة تحقيق الأمن الفكري ودور الأردن وقيادته في توفير ذلك ونشر الوسطية والاعتدال والاتزان** من خلال التوجهات الفكرية الملكية المتمثلة بالأوراق النقاشية ورسالة عمان وغيرها من المبادرات لا سيما أن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه عسكرياً بشكل مطلق وإنما فكرياً ؛ فالحل العسكري من شأنه الحد من اثار الارهاب وأبعاده سواء من خلال احتلال موقع جغرافي معين

يتربص به ارهابيين او التخلص منهم او قتلهم وما الى ذلك من حلول عسكرية ، بينما فكرياً فإنه يمكن القضاء على الإرهاب من خلاله بشكل شبه مطلق وكامل فالإرهاب مصدره الفكر والفكر لا يجابه الا بالفكر ، " نجد ان رسالة عمان قد اتفقت معها بشكل مطلق وقد وقع عليها اكثر من 200 عالم مسلم وتبناها اكثر من 500 عالم مسلم حول العالم وتبنتها منظمة المؤتمر الاسلامي في مكة المكرمة وتبنتها أيضاً ستة مؤتمرات اسلامية وترجمت لسبع لغات حية وانتشرت في العالم بشكل واسع (اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات، 2020).

ولم يغفل هذا البرنامج عن **دور وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام وأهمية الاستخدام الامن لوسائل التواصل الاجتماعي** لا سيما أنها انتشرت بين الناس بكافة فئاتهم وأعمارهم وعلى اختلاف مستوياتهم الثقافية مما يؤثر على مسلكيات الافراد وبالتالي تأثيرها على السلوك المجتمعي ككل ؛ فالرأي العام يتشكل من مجموع المتلقين للمادة الإعلامية المنشورة بغض النظر عن الفوارق العلمية والثقافية لذا لا بد من العمل على زرع ونشر الثقافة الإلكترونية في التعاطي مع المواد الإعلامية المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي للمحافظة على القيم والعادات والتقاليد السليمة لاسيما أن وسائل التواصل الاجتماعي عبارة عن حامل ومحمول في آن واحد فهي حامل لما نود أن نحمله نحن من خطاب أو معلومة أو رسالة ما أما المحمول وهو الفضاء فهو مشترك بين كامل البشرية الذين يتعاملون مع هذه الوسائل الذكية وينشرون افكارهم من خلالها (اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات، 2021) .

فنجده تناول **التطرف جذوره واثاره السلبية والمؤشرات النفسية له** وذلك بأن التطرف هو سلوك ينأى بالشخص عن المتوسط الطبيعي في أي أمر من أمور الحياة، ولا يقتصر على نوع معين فقد يكون تطرفاً دينياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو فكرياً ويعد الأخير أساس كل ما سبق ؛ فالتطرف الفكري يتمثل بالإتيان بفكر جديد ومستورد لم يُأت به من رحم وثقافة المجتمع فلكل مجتمع اساسيات ومبادئ وعادات وتقاليد سائدة به ؛ وأن للشخص المتطرف مؤشرات نفسية عديدة فعلى سبيل المثال يتسم المتطرف بالمثالية العالية في تفكيره والتي ينجم عنها فشل في التكيف ؛ كذلك فان طبيعة تفكير الشخص المتطرف هو تفكير كمي فهو يحكم على السمات البشرية بالكم – فعلى سبيل المثال يصنف الناس بناء على الحكم الكمي للقيم فتجده يعمم على فئة معينة من الناس أو مجتمع معين بأنهم كفار بنسبة 100% بناء على قناعات متولدة لديه وبالتالي تعامله مع القيم تعامل كمي(اذاعة الأمن العام الاردني، برنامج منارات، 2022) .

وتطرق البرنامج لجزئية مهمة تتمثل بـ**الإشـــاعات والاخبار المضـــللة** وأثرها على الســـلم المجتمعي والتي تعد بمثابة معلومات تنشـــر من قبل أفراد او جماعات أو تنظيمات أو دول تكون بقصد الاساءة لفئة أو دولة ما وتهديد للأمن والسلم الوطني والمجتمعي بشكل متعمد وهذه المعلومات المضللة تنتشر بسرعة ولها أبعاد خطيرة على الدول والمجتمعات وهي ظاهرة موجودة منذ القدم الا ان الإعلام والتواصـــل الاجتماعي ساعدا على انتشارها ، فعلى سبيل المثال نشر أخبار مسيئة للدولة من قبل اشخاص او جماعات او تنظيمات او دولة ما لديهم حقد أو اجندات معينة تجاه

المجتمع او الدولة المستهدفة وبالتالي يتم اعادة نشر هذه المعلومات المضللة من قبل فئات اخرى لديها حقد واجندات تجاه تلك الدولة او ذلك المجتمع دون التأكد من صحتها مما يؤثر على الروح المعنوية والنفسية لأفراد المجتمع وعلى الامن والسلم المجتمعي. (اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات، 2022).

وتطرق **للمحور الديني في مكافحة التطرف و رأي الشريعة بالتطرف ودور الخطاب الديني في مكافحة التطرف والتعايش الديني ودوره في تحقيق السلم المجتمعي** حيث ابرز الصورة السمحة والمشرقة الحقيقية للإسلام المضادة لكل فكر متطرف وارهابي وايصال فكرة للمجتمع مفادها بأنه يجب استسقاء الفتاوى الدينية من مصدرها لا سيما تلك الفتاوى التي تحض على الكراهية وتحرض على التخريب والترهيب والقتل وغيره من الافعال المنبوذة استناداً الى قوله تعالى (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) خصوصا بعد انتشار ظاهرة الافتاء من قبل العامة كل بحسب هواه وفكره فنجد أن هناك فتاوى تسيء للدين وتستعطف الاشخاص العاميين الذين ليس لديهم ملائة كافية في المخزون المعرفي الديني السليم والصحيح وعليه ؛ فإن رأي الدين جليّ وواضح وضوح الشمس تجاه هذه الآفة المجتمعية المتمثلة بالتطرف والارهاب فنجد نصوص شرعية من القران الكريم والسنة النبوية تحض على الوسطية والتسامح والاعتدال وتنبذ الفرقة والتعصب والترهيب والاعتداء على الاخرين دون وجه حق وقد ذكرنا بعضها في المبحث السابق فلا يجوز الغلو في الدين استناداً الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يشاد الدين أحدٌ إلا غلبه) (اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات، 2023)

ولتفنيد فعالية البرنامج نستعرض تالياً فعالية بعض حلقاته من خلال ابراز حجم التفاعل لهذه الحلقات وعدد المشاهدين لها لإستنتاج مدى التفاعل مع البرنامج؛ إذ أن بعض الحلقات التي قد بثت بشكل مباشر من خلال الصفحة الرسمية لإذاعة الامن العام على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) قد شهدت اعداداً كبيرة من المشاهدين نستعرض جزء من هذه الحلقات (اذاعة الامن العام، 2023):

1- حلقة عرضت بتاريخ 2020/4/21م وقد تم استضافة رئيس شعبة الجرائم الإلكترونية في إدارة البحث الجنائي من خلالها للحديث حول **واقع الجرائم الإلكترونية والوسائل المستخدمة في الجريمة الإلكترونية**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة حوالي**52188** مشاهد.

2- حلقة عرضت بتاريخ 2020/1/14م وقد تم استضافة مدير إدارة الامن الوقائي من خلالها للحديث حول **الأمن الوقائي وانجازه**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة حوالي**49486** مشاهد.

3- حلقة عرضت بتاريخ 2020/9/8م وقد تم استضافة خبير أمني وباحث في مجال مكافحة الإرهاب من خلالها للحديث حول **مكافحة الإرهاب**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة حوالي**40289** مشاهد.

4- حلقة عرضت بتاريخ 2020/11/3م وقد تم استضافة خبير أمني وقانوني من خلالها للحديث حول **العنف الالكتروني**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة حوالي**27392** مشاهد.

5- حلقة عرضت بتاريخ 2021/1/19م وقد تم استضافة عميد كلية الإعلام في جامعة اليرموك من خلالها للحديث حول **أثر التطرف الإلكتروني على الرأي العام**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة **22452** مشاهد.

6- حلقة عرضت بتاريخ 2020/2/4م وقد تم استضافة عضو مجلس الأعيان ووزير الداخلية ومدير الأمن العام سابقاً من خلالها للحديث حول **دور المتقاعدين العسكريين في المحافظة على الأمن الوطني كطرف رئيسي في المنظومة الأمنية**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة **21800** مشاهد.

7- حلقة عرضت بتاريخ 2020/7/14م وقد تم استضافة وزير الشباب من خلالها للحديث حول **دور الشباب في تعزيز الأمن والسلم المجتمعي**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة **18693** مشاهد.

8- حلقة عرضت بتاريخ 2020/2/18م وقد تم استضافة **رئيس محكمة أمن الدولة سابقاً** من خلالها للحديث حول **دور القانون في الحد من التطرف**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة **17438**مشاهد.

9- حلقة عرضت بتاريخ 2020/12/23م وقد تم استضافة عضو مجلس الأعيان ووزير الداخلية ومدير الأمن العام سابقاً من خلالها للحديث حول **السياسة الأردنية في مجال مكافحة الإرهاب**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة **16874** مشاهد.

10- حلقة عرضت بتاريخ 2020/1/28م وقد تم استضافة خبير أمني وقانوني من خلالها للحديث حول **اثر مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل حواضن العنف المجتمعي**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة **15185**مشاهد.

11- حلقة عرضت بتاريخ 2023/5/2م وقد تم استضافة استشاري وخبير تربوي واسري من خلالها للحديث حول **أثر محتوى الشاشة على تشكيل حواضن التطرف الاسري**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة **8190** مشاهد.

11- حلقة عرضت بتاريخ 2018/12/11م وقد تم استضافة مندوب عن مركز السلم المجتمعي من خلالها للحديث حول **المحور الامني في مجال مكافحة الفكر المتطرف ودور الشائعات في التعبئة الفكرية**، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة **6722** مشاهد.

13- حلقة عرضت بتاريخ 2022/7/26م وقد تم استضافة رئيس قسم الصحافة في جامعة الزرقاء من خلالها للحديث حول **الإعلام والسوشال ميديا واثرها في تبني ظاهرة العنف المجتمعي** ، حيث وصل عدد المشاهدين لهذه الحلقة **4500** مشاهد.

وتأسيساً على ما تقدم ومن خلال تجاوز اعداد مشاهدات العديد من الحلقات عشرات الألاف مشاهد للحلقة الواحدة عدا عن أعداد مشاركات الحلقات من قبل الجمهور يعد دليلاً دامغاً على فعالية البرنامج ورواجه بشكل كبير بين الجمهور وأثره في المجتمع ، علاوةً على أن القائمين على البرنامج قد راعوا اختيار نوعية الضيوف لكل حلقة من خلال استضافة أشخاص من ذوي الخبرة والعلم والاختصاص والكفاءة كل في مجاله مما أضفى على البرنامج نوعاً من التميز بحيث استفاد الجمهور وأصبح على درجة عالية من الوعي بسبب تلك المعلومات القيّمة والعلم الواسع والثقافة الكبيرة في هذا الجانب والتي يستسقونها من مصادر موثوقة ممثلة بهذه القامات من حيث المعرفة والدراية – بحكم الاختصاص أو الموقع الوظيفي – بأقل وقت وجهد ممكنين ، علاوةً على فعالية البرنامج التي برزت من خلال فتح باب الاتصال عبر الهاتف أو الرسائل أو مواقع التواصل الاجتماعي مما أتاح الفرصة أمامهم في التحاور بشكل مباشر مع ضيوف الحلقات من أصحاب الخبرة والاختصاص سواء بالاستفسار عن أمور معينة قد تكون مهمة له ولغيره أو التفاعل مع الأسئلة التفاعلية التي يطرحها البرنامج وبالتالي تعم الفائدة على المشاهد المتصل والمشاهدين والمستمعين الآخرين.

الخاتمة

بلا شك أن الاعلام بشتى وسائله يعد اللاعب المحوري والرئيسي فيما يتعلق بآفة الفكر المتطرف والإرهاب سواء كان يلعب دوراً إيجابياً في حصر هذا الظاهرة والحد من انتشارها، أو سلباً من خلال المساهمة في انتشارها والتسبب باحتقان الشارع وتهييجه نحوها فهو سلاح ذو حدين فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن الوطني والسلم المجتمعي من عدمه ؛ لذلك لا بد أن يقوم الإعلام الوطني والرسمي بالبرامج والحملات التوعوية والهادفة والمفيدة التي تهدف الى زرع وتعزيز وتشجيع التفاهم الثقافي والديني والأمن الفكري والحس الأمني وروح المواطنة والتشاركية والوسطية والاعتدال وتقبل الآخرين واحترامهم لدى المجتمع ككل لا سيما الشريحة الأكبر والاكثر استهدافا في المجتمع وهي الشباب وصولاً بالمجتمع الى الأمن العام والسكينة والاطمئنان مما يجعل منه بيئة محفزة للتنمية والانتاج .

ولعل برنامج منارات الذي يبث عبر أثير إذاعة الأمن العام يعد أنموذجآ حياً يمثل الإعلام الإيجابي الذي يلعب دوراً مؤثراً فيما يتعلق بتعزيز الأمن الفكري وروح المواطنة والانتماء لدى أفراد المجتمع حفاظاً على أمنه واستقراره وضماناً لاستمرار دوران عجلة التنمية ذلك من خلال نبذ التطرف والإرهاب وبيان آثاره وأبعاده الخطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والعالم بأسره علاوة على التوجيه المستمر والحث على كافة السبل التي تحد من هذه الظاهرة وتحاربها ، بالإضافة الى المواضيع الأخرى التي تم تناولها ومعالجتها من خلال البرنامج والمتمثلة بمشكلات واقعية

يعيشها المجتمع سواء تتعلق بالفكر المتطرف والإرهاب أو بالأسرة أو الشباب أو المرأة أو الاطفال أو الجرائم الالكترونية أو محاربة الإشاعة أو الأمور النفسية والتربوية أو تتعلق بآفة المخدرات وغيرها من المواضيع والاشكاليات المجتمعية الكثيرة التي تمت معالجتها كل ذلك يتم من خلال سلسلة من الحلقات الأسبوعية التي يتم بثها وعرضها بشكل مستمر ودوري تتناول مشكلة مجتمعية من قلب الشارع ومن خلال استضافة قامات علمية وعسكرية أمنية وطبية وتربوية وتقنية ورجال دولة من أصحاب الدولة والمعالي والسعادة وغيره كل بحسب اختصاصه بالإضافة الى فتح مجال لتحاور الجمهور معهم من خلال الاتصال وطرح الأسئلة والإجابة عليها علاوةً على كذلك إبراز أهمية التعاون والتشاركية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأمني والعام والخاص في الوصول الى الغاية المرجوة فيما يتعلق بهذه المسألة .

وتأسيسا على ما تقدم نختتم دراستنا بمجموعة من النتائج والتوصيات التي استخلصناها تالياً:

النتائج:

– الفكر المتطرف هو نواة الإرهاب ومصدره فإذا لم يحارب هذا الفكر ويجابه بالشكل السليم سيتحول إلى إرهاب على أرض الواقع يصعب السيطرة عليه.

– الإعلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً فيما يتعلق بمكافحة الفكر المتطرف والإرهاب إذ أنه بمثابة سلاح ذو حدين حيث يعد بوسائله المختلفة خير سبيل لمحاربة الفكر المتطرف

والإرهاب إذا ما تم تسييره وتفعيل دوره بالشكل السليم لا سيما أن الفكر لا يحارب إلا بالفكر.

– دور الإعلام في مكافحة هذه الآفة يكمن في العديد من الأفكار التي لا حصر لها فيمكن أن يتحقق هذا الدور من خلال نشر وبث برامج وحلقات تلفزيونية وإذاعية عبر الراديو وورقية من خلال الإعلام الورقي في الصحف والمجلات أو من خلال الإعلام الالكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتنظيم ندوات ومحاضرات ومؤتمرات تحاكي الواقع من خلال نبذ التطرف والارهاب وبيان مدى أبعاد هاتين الآفتين ومخاطرهما على المستوى الشخصي والمجتمعي والعالمي سواء نفسياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو دينياً أو اجتماعياً بالإضافة إلى تعزيز روح المواطنة وحب الخير للآخرين الحث على الوسطية والاعتدال وتقبل الآخرين وحسن الحوار بما يحقق في نهاية المطاف استمرارية عجلة التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمع .

– إذاعة الأمن العام ممثلة ببرنامج منارات تشكل أنموذجاً فريد من نوعه من خلال تجسيد دور الإعلام الحقيقي والفعال في أداء المهام المناطة به لا سيما مجابهة الفكر المتطرف والإرهاب.

– برنامج منارات أثبت نجاعة واضحة في مجال مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب من خلال حلقاته المتنوعة التي تناولت وما زالت تتناول هذه الآفة بالتفصيل سواء ببحث مسبباتها ومحفزاتها وجذورها وسبل التخلص منها وطرح حلول فعلية على أرض الواقع للحيلولة بينها وبين المجتمع ككل بكافة مكوناته.

– حمل البرنامج شعار (نعمل بقوة الفكرة لا بفكرة القوة) في إشارة إلى أن قوامه الرئيسي مخاطبة الفكر في سبيل زرع الأمن الفكري وروح التسامح والتآخي والتعاضد بين أفراد المجتمع علاوةَ على تعزيز الروح الوطنية والدينية السليمة الخالية من الشوائب لدى الشريحة الأكبر في المجتمع.

– لاقى البرنامج رواجاً واسعاَ عبر صفحة الأمن العام الالكترونية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وأصبح من أكثر البرامج مشاهدة وتفاعلاَ ومشاركة في الحوار خلال حلقاته من قبل الجمهور مما يشير إلى فعاليته وأثره الإيجابي، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال استعراض أعداد المشاهدات لبعض حلقاته والتي تجاوزت عشرات الالاف من المشاهدين للحلقة الواحدة منها وصولاً لحاجز الخمسين الف مشاهد للبث المباشر لإحدى حلقاته.

– فتح البرنامج باب الاتصال المباشر بين المشاهدين والمستمعين من جهة والقائمين على البرنامج وضيوف الحلقات من جهة أخرى سواء من خلال الاتصال الهاتفي أو الرسائل النصية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي مما أضفى نكهة خاصة للبرنامج وفائدة أكبر تعم الشخص المتصل والمشاهدين عموماً لا سيما أن المتصل قد يقوم بمداخلات أو يطرح أسئلة مهمة تتم الإجابة عليها من الضيوف أصحاب الخبرة والاختصاص أو يقوم بالإجابة على الأسئلة التفاعلية التي يطرحها البرنامج أو يطرح إشكالية مجتمعية تتم معالجتها من قبل المختصين.

التوصيات:

– دعم وسائل الإعلام بكافة أشكالها مادياَ ومعنوياَ وتسخير كافة الظروف الملائمة وتذليل كافة العقبات أمامها لأداء مهامها على أكمل وجه ووضع استراتيجيات وأسس موحدة وفعالة تسير عليها في مناهضة هذا الفكر وتنبذ الكراهية والعنف وتعزز التسامح وثقافة تقبل الآخر.

– تفعيل الدور الوقائي لوسائل الإعلام من خلال العمل على تكثيف اللقاءات مع مختصين في المجال الديني والنفسي والاجتماعي والتربوي وعقد ورش عمل وندوات ومحاضرات ومؤتمرات وبرامج توعوية وتثقيفية ترسخ قيم الوسطية والاعتدال والعيش المشترك.

– التعويل على أكثر وسائل الإعلام انتشاراً واستخداماً من فئة الشباب مثل وسائل التواصل الاجتماعي ونشر الحلقات والبرامج التلفزيونية والإذاعية والمقالات المكتوبة من خلالها.

– التركيز على الظاهرة ومعالجتها أكثر من التركيز على تغطية الحدث بحد ذاته وذلك من باب علاج اساس المشكلة وليس نتيجتها.

– تدريب وتأهيل الكادر الإعلامي بشكل مميز بحيث يكون القائمين على وسائل الإعلام على درجة عالية من الاحترافية والخبرة في العمل الإعلامي واتسامهم بعنصر التشويق والقدرة على إيصال الفكرة والمعلومة للمستقبل واقناعه بها.

المصادر والمراجع

ابراهيم امام. (1985). *اصول الاعلام الاسلامي*. القاهرة: دار الفكر العربي.

احمد عزالدين. (1986). *الارهاب والعنف السياسي* . القاهرة: دار الحرية.

احمد عمر. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة* (المجلد 1). القاهرة: عالم الكتاب.

احمد هيكل. (2004). *الحوار والتطرف*. القاهرة: وزارة الاوقاف.

اذاعة الامن العام الاردني ، برنامج منارات. (25 + 18 2، 2020). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 17 8، 2023، من facebook.

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (27 11، 2018). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 16 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/300089773936022

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (11 12، 2018). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 16 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/299254224042204/

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (11 12، 2018). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 16 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/ma70A0pnlb/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (2 4، 2019). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 17 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mboorl1jSQ/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (27 8، 2019). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 18 8، 2023، من برنامج منارات: https://fb.watch/mdJvy4TMJm/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (22 1، 2019). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 18 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mdK36xOe8R/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (19 3، 2019). *صفحة اذاعة الامن العام الاردني*. تاريخ الاسترداد 16 8، 2023، من برنامج منارات: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/553957231793800

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (18 2، 2020). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 17 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/m9Si4pWWS6/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (8 9، 2020). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 16 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/645506809725467/

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (15 9، 2020). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 18 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mbodrjtTAG/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (14 7، 2020). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 20 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mf-mawd96C/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (28 1، 2020). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 21 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mg2veRCWez/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (2 6، 2020). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 23 8، 2023، من facebooc: https://fb.watch/mg2TEgp20V/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (4 2، 2020). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 24 8، 2023، من برنامج منارات: https://fb.watch/mg3iF0iyV7/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (5 1، 2021). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 18 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mbq-tep6yz/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (21 9، 2021). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 19 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mfpcHwM6Gf/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (9 3، 2021). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 19 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mf_dEPNncf/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (19 1، 2021). *صفحة اذاعة الامن العام الاردني*. تاريخ الاسترداد 16 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/739030963408345

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (23 6، 2021). *صفحة اذاعة الامن العام الاردني*. تاريخ الاسترداد 18 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mbehkJNnGj/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (26 1، 2021). *صفحة اذاعة الامن العام الاردني*. تاريخ الاسترداد 19 8، 2023، من برنامج منارات: https://fb.watch/mfmZ-dWmK_/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (23 8، 2022). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 17 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mbpu-xu4Pe/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (18 10، 2022). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 17 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mb4qNizcuB/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (20 9، 2022). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 19 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mdMN4XUFfH/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (26 7، 2022). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 20 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mg037tMn_x/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (6 9، 2022). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 23 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mg2CuSv8i-/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (14 6، 2022). *صفحة اذاعة الأمن العام*. تاريخ الاسترداد 15 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/479827877245951

اذاعة الأمن العام الاردني، برنامج منارات. (29 11، 2022). *صفحة إذاعة الأمن العام*. تاريخ الاسترداد 15 8، 2023، من facebook:

https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/3403497319892965

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (21 3، 2023). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 17 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/139102619104597

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (28 2، 2023). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 17 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/537848801543538

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (9 5، 2023). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 18 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mbbkM8RuZW/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (2 5، 2023). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 19 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/637280301643263

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (11 7، 2023). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 20 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mf-EWl91eb/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (16 5، 2023). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 20 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mg0fPu9DYS/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات. (17 1، 2023). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 21 8، 2023، من برنامج منارات: https://fb.watch/mg1N8dNMVr/?mibextid=Nif5oz

اذاعة الامن العام الاردني، برنامج منارات؛. (21 6، 2022). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 19 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/333047002186557

الحامد وصالح. (2018). *الإعلام ودوره في مكافحة ظاهرة التطرف والارهاب*. تم الاسترداد من أكاديميا العربية: https://academia-arabia.com/ar/reader/2/233604

الرازي، احمد؛ تحقيق سلطان، زهير. (1986). *مجمل اللغة* (المجلدات 4 ، الجزء 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشرفات. (2022). *تقرير مؤشر الإرهاب في الأردن- النسخة الرابعة*. مركز شرفات لدراسات وبحوث العولمة والإرهاب.

الصادق عبدالرحمن. (2004). *الغلو في الدين : ظواهر من غلو التطرف وغلو التصوف* (المجلد 2). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

الموقع الرسمي لمديرية الأمن العام. (2020). *مديرية الإعلام والشرطة المجتمعية*. تم الاسترداد من الموقع الرسمي لمديرية الأمن العام: https://www.psd.gov.jo/ar-jo/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%

D9%85-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D
8%A9-%D8%A

برنامج منارات اذاعة الامن العام الاردن. (14 6، 2022). *صفحة اذاعة الامن العام*. تاريخ الاسترداد 15 8، 2023، من facebook: https://www.facebook.com/radio.amenfm89.5/videos/479827877245951

برنامج منارات اذاعة الامن العام الاردني. (6 9، 2022). *صفحة اذاعة الامن العام الاردن*. تاريخ الاسترداد 22 8، 2023، من facebook: https://fb.watch/mg2CuSv8i-/?mibextid=Nif5oz

جميل الريان. (2016). *المتطرفون : نشأة التطرف الفكري واسبابه وآثاره وطرق علاجه* (المجلد 1). الجيزة: دار النخبة للطباعة والنشر والتوزيع .

حسن الحلو. (2007). الارهاب في القانون الدولي : دراسة قانونية مقارنة (رسالة ماجستير). فنلندا: الاكاديمية العربية المفتوحة.

خالد الظاهري. (2002). *دور التربية الاسلامية في الارهاب*. الرياض: دار عالم الكتب.

ديانا الشهوان. (2016). المعالجة الصحفية لجرائم التنظيمات الإرهابية في المواقع الإلكتررونية للصحف الأردنية : دراسة تحليلية مقارنة " الرأي والغد والسبيل" (رسالة ماجستير). جامعة اليرموك.

ديفلير، ملفين ل؛ روكيتش، ساندرا بول؛ ترجمة عبدالرؤوف، كمال. (2002). *نظريات وسائل الاعلام* (المجلد 4). القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

راشد المبارك. (2006). *التطرف خبز عالمي* (المجلد 1). دمشق: دار القلم.

رسالة عمان. (9 11، 2004). *رسالة عمان*. تاريخ الاسترداد 31 8، 2023، من رسالة عمان: https://ammanmessage.com/?lang=ar

رسالة عمان. (9 11، 2004). *رسالة عمان*. تاريخ الاسترداد 31 8، 2023، من رسالة عمان: https://ammanmessage.com/?lang=ar

سعود الشرفات. (2019). *مكافحة الارهاب*. عمان: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات ـ المانيا وهولندا. تم الاسترداد من https://www.europarabct.com/%d8%aa%d9%82%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%aa%d9%8a%d8%ac%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%85%d9%83%d8%a7%d9%81%d8%ad%d8%a9-%d8%a7%d9%84/

سلامة الزعبي. (2002). خطاب الكراهية الاعلامي لتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) : دراسة تحليل مضمون فيلم احراق الطيار الاردني معاذ الكساسبة وفيلم اعدام الاقباط المصريين في ليبيا. *مجلة ريحان للنشر العلمي، العدد 20*.

سيد حسين موسوي. (2014). حول التحالف الدولي ضد الإرهاب. *شؤون الاوسط*.

صلاح الصاوي. (1993). *التطرف الديني : الرأي الاخر*. القاهرة: الافاق الدولية للاعلام.

صلاح قنصوة. (2004). *قاموس اديان ومعتقدات شعوب العالم*. القاهرة: دار الحكمة للطباعة والنشر.

طارق دياب. (2018). توظيف التنظيمات الإرهابية لوسائل التواصل الإجتماعي : دراسة وصفية للمخاطر وكيفية المواجهة. *مجلة كلية الدعوة والإعلام، العدد 4*.

عبداللطيف حمزة. (2002). *الاعلام تاريخه ومذاهبه*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبدالمجيد منصور، و زكريا الشربيني. (2003). *سلوك الانسان بين الجريمة - العدوان - الارهاب* (المجلد 1). القاهرة: دار الفكر العربي.

عزت اسماعيل. (1996). سيكولوجيا التطرف والارهاب : اطار نظري وتطبيق ميداني. *جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي*.

علي عاشور. (2020). الاعلام والتطرف : علاقة الترابط واليات المواجهة. *مجلة شؤون دبلوماسية، مجلد 4، عدد 6,7*.

غسان ابو حسين. (2017). الخطاب الإعلامي لتنظيم الدولة الإسلامية : مجلة دابق الإلكترونية ، نموذج سيميائية الصورة في الخطاب الصحفي للتنظيمات المتطرفة (رسالة ماجستير) . عمان: جامعة الشرق الاوسط - الاردن.

فضيل دليو. (1998). *مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

قانون الحماية من العنف الأسري رقم 15. (2017، المادة رقم 3).

قانون الحماية من العنف الاسري. (رقم 15 لسنة 2019 ، المواد 7-11).

قانون منع الارهاب رقم 55 لسنة. (2006 وتعديلاته).

قانون منع الارهاب رقم 55 وتعديلاته. (2006 ، المادة رقم 2).

قانون منع الارهاب رقم 55 وتعديلاته. (2006 ، المادة رقم 3).

محمد ابن منظور. (1993). *لسان العرب* (المجلد 3). بيروت: دار صادر .

محمد ابن منظور. (1993). *لسان العرب، الجزء 1* (المجلد 3). بيروت: دار صادر.

محمد ابن منظور، امين صححه عبدالوهاب، و محمد العبيدي. (1999). *لسان العرب*. بيروت: دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي.

محمد السماسيري. (2008). *فلسفات الاعلام المعاصر في ضوء المنظور الاسلامي* (المجلد 1). امريكا - فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

محمد ذنون الصائغ. (2021). جدلية العلاقة بين الفكر المتطرف والإرهاب : محاولة نفس - اجتماعية للتحليل والمعالجة. *مجلة شؤون اجتماعية*.

محمد صبور. (2003). *موسوعة مناطق الصراع في العالم*. القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع.

محمود خلف. (2022). الإعلام الأردني ودوره في توعية الشباب من التطرف والإرهاب بصوره المختلفة : دراسة تطبيقية على طلبة الجامعات الرسمية في الأردن. *مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلد8، عدد2*.

مركز السلم المجتمعي. (30 3، 2006). *https://www.psd.gov.jo/*. تاريخ الاسترداد 31 8، 2023، من الموقع الرسمي لمديرية الأمن العام - الاردن: https://www.psd.gov.jo/ar-jo/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%/D8%B9%D9%8A

نبيلة قشطى. (2018). دور الاعلام في الوقاية من التطرف. *مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية ، العدد 16*.

هايل الدعجة. (2008). الاعلام والارهاب. *بحث مقدم لمؤتمر جامعة الحسين بن طلال حول الارهاب في العصر الرقمي خلال الفترة 10-12-2008*. جامعة الحسين بن طلال - الاردن.

هبة الله محمود. (2022). إدراك الشباب لتوظيف التنظيمات الإرهابية لوسائل الإعلام الرقمي الجديد : داعش أنموذجاً : دراسة ميدانية على عينة من الشباب السعودي. *مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية، مجلد 8، عدد 3*.

الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية

دراسة تحليلية

الدكتور/ راشد محمد المري

عضو هيئة التدريس بأكاديمية سعد العبد الله

للعلوم الأمنية

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى معرفة الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية دراسة تحليلية واتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لتحقيق أغراض الدراسة، ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن القيادة هي رمانة الميزان في جميع المؤسسات، حيث تعد أكثر الأدوار الإدارية تأثيراً في السلوك التنظيمي للمنظمة وأداء العاملين، بل والمواطنين أيضاً، ويظهر ذلك جلياً في المؤسسات الأمنية على وجه الخصوص، ذلك لارتباط قرارات قادتها في الأغلب بالحقوق والحريات مما يؤثر في سلوك الأفراد ومدى قبولهم لتلك القرارات، وتوصي الدراسة ب تنسيق جهود مواجهة الأزمات الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الرؤية العصرية، الأزمة، المخاطر.

ABSTRACT

The study aimed to know the modern vision in managing security risks and crises, an analytical study. The researcher followed the descriptive and analytical approach to achieve the purposes of the study. The results of the study showed that leadership is the tip of the scale in all institutions, as it is the most influential administrative role in the organizational behavior of the organization and the performance of employees, and even citizens. Also, this is clearly evident in security institutions in particular, because the decisions of their leaders are mostly linked to rights and freedoms, which affects the behavior of individuals and the extent of their acceptance of those decisions. The study recommends coordinating efforts to confront security crises at the national, regional and international levels.

Keywords: modern vision, crisis, risks.

المقدمة

في ظل التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة في العالم اليوم، أصبحت إدارة المخاطر والأزمات الأمنية أمرًا حيويًا للحفاظ على الاستقرار والأمن تتجه الرؤية العصرية في هذا المجال نحو اعتماد استراتيجيات شاملة ومتطورة تدمج بين التحليل المتقدم للمخاطر والتنبؤ بالأزمات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الرصد والاستجابة ترتكز هذه الرؤية على مفهوم الاستجابة السريعة والفعّالة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والشركات والمنظمات الدولية كما تؤكد

الرؤية العصرية على أهمية التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية، وبناء القدرات الاستباقية لتحديد المخاطر والتصدي للأزمات قبل حدوثها.

بازدياد التطور التقني والعلمي في الزمن الحالي، أصبحت إدارة الأزمات والمخاطر أمرًا لا غنى عنه لكافة الدول والمؤسسات، سواء في مواجهة التحديات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية وغيرها تحولت سيناريوهات إدارة الأحداث والمشاكل إلى أولويات رئيسية للقادة، حيث أصبحت جزءًا أساسيًا من عمليات إدارة الأعمال واتخاذ القرارات يتطلب ذلك تصميم استراتيجيات تحترم المخاطر المحتملة وتقدم حلولًا مدروسة وعلمية للتعامل معها إذاً، يعتبر تفادي التهديدات وإدارة المخاطر خطوة حيوية لضمان استمرارية العمل وتحقيق الأهداف بنجاح، وهو أمر لا يمكن تجاهله في البيئة الحالية المتغيرة بسرعة (برواين،2020).

إدارة الأزمات تمثل ركيزة أساسية في الاستجابة الفعّالة والسريعة لحماية الأرواح والممتلكات حيث يجب على القادة أن يتخذوا الاحتياطات اللازمة للتصدي للأزمات واحتوائها، وذلك من خلال إنشاء تدفق للمعلومات الدقيقة وتنفيذ الخطط المعتمدة مسبقاً تعد مرحلة حدوث الأزمة اختبارًا حقيقيًا للقيادة والتخطيط الاستراتيجي، حيث يهدف التخطيط إلى المشاركة الفعّالة في منع حدوث الأزمة وبعد حدوث الأزمة، ينبغي على القادة التركيز على محاولة علاج الآثار السلبية وإعادة بناء المنظمة بشكل فعّال، وذلك من خلال تحقيق أهدافها وإعادة التوازن الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يكتمل دور القائد في تحويل الأزمة إلى فرصة، حيث يستثمر القدرات الإبداعية لإعادة صياغة الظروف والبحث عن حلول مبتكرة لمواجهة التحديات وتدارك المخاطر بشكل فعّال(عمر،2020).

مشكلة الدراسة:

في عالم اليوم المترابط، شهد مشهد إدارة المخاطر الأمنية والأزمات تحولًا عميقًا. غالبًا ما تكافح المقاربات التقليدية للأمن من أجل التكيف مع تعقيدات التهديدات الحديثة، والتي لا تشمل المخاطر المادية فحسب، بل تشمل أيضًا الأبعاد الرقمية والاقتصادية والاجتماعية. ويلخص عنوان "الرؤية الحديثة في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية" الحاجة الملحة لإعادة تقييم وإعادة تحديد استراتيجيات حماية الأفراد والمنظمات والمجتمعات في مواجهة التحديات المتطورة

ومع تزايد تحديات إدارة المخاطر والأزمات الأمنية في العصر الحديث بسرعة متسارعة، حيث يواجه المجتمع الدولي تحديات متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الفيزيائية والرقمية والاقتصادية والاجتماعية. يعكس العنوان "الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية" ضرورة ملحة لفحص كيفية تطور الاستراتيجيات والنهج في التعامل مع هذه التحديات المتزايدة. وبالتالي، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيسي: ماهي الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية؟ وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ماهو مفهوم الأزمة؟
2. ماهو مفهوم المخاطر؟
3. ماهي أنواع المخاطر؟
4. من هي الجهات المعنية بإدارة الأزمة، ومهام فريق إدارة الأزمة؟

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم الأزمة.

2. التعرف على مفهوم المخاطر.
3. تسليط الضوء على أنواع المخاطر.
4. تسليط الضوء على الجهات المعنية بإدارة الأزمة، ومهام فريق إدارة الأزمة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدّراسة مِن أهمية الموضوع المُتمثّل في دور الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية وتتمثّل هذه الأهميّة في جانبين، هما:

مِن النّاحية النّظريّة في الآتي:

– يُؤمل أنْ تكون هذه الدّراسة إضافةً معرفيّةً لإثراء البحوث وأنْ يكون لها تأثيرٌ إيجابيٌّ في الميدان الأكاديميّ ورفد المكتبات.

– إمداد المؤسسات والعاملين في مجال إدارة المخاطر والأزمات الأمنية بإطار مرجعي بحثي يتناول الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية في الحد من الجريمة بشكل رصين وممنهج.

وتأتي أهمية الدِّراسة من النَّاحية التّطبيقيّة

– قد تُوفِّر الدِّراسة إطارًا نظريًّا لأهمّية الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية وضرورة استخدامها، إذ من المتوقع أنْ يستفيد منها المسؤولون والمعنيين في المؤسسات الحكومية وبالأخص في في إدارة الأزمات، في بناء الصورة الذهنية.

منهج البحث:

يستعين الباحث في دراسة هذه الموضوع على المنهج الوصفي والتحليلي لإدارة الأزمات والمخاطر كموضوع من الموضوعات المعاصرة والأساسية التي لا غنى عنها في الوقت الحاضر، بالوصف والتحليل من خلال المصادر والمراجع العلمية المتخصصة التي تم الاستعانة بها في بحثنا هذا.

خطة البحث: وتتضمن خطة البحث هذه ثلاثة مباحث:

- **الفصل الأول: مفهوم الأزمات وأنواع المخاطر**

  المبحث الأول: مفهوم الأزمة وأنواعها.

  المبحث الثاني: المخاطر وأنواعها.

- **الفصل الثاني: الجهات المعنية بإدارة الأزمة، ومهام فريق إدارة الأزمة**

  المبحث الأول: فريق الأزمة وفاعليته في المواجهة

  المبحث الثاني: دور القيادة وطرق التعامل مع الأزمة

- **الخاتمة** : وتشمل أهم نتائج وتوصيات البحث.

الفصل الأول

مفهوم الأزمات وأنواع المخاطر

لقد تفشت أخطار الأزمات في معظم البلدان في العصر الحاضر، حتى أصبحت تشكل تهديدات على الأمن القومي المحلي والإقليمي والدولي، كما يتضح أن البعد الأمني للأزمة يرتبط باختلال الأمن، مما ينعش الخلايا الإرهابية النائمة وتزايد الجماعات الإرهابية في حركتها من حيث التنظيم والتعبئة، وهو أخطر أنواع الأزمات، لأنه بغياب الأمن تنتج عنه بقية الأزمات الأخرى وتتفاقم المخاطر (عطية،39:2018).

وكان لابد من المهم أولاً التعرف على معنى الأزمة وما تحتويها من أنواع وأشكال، وكذلك معرفة ماهية المخاطر وأنواعها التى تظهر نتيجة حدوث الأزمة (توفيق،2007).

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول مفهوم الأزمات وأنواعها، ويتناول المبحث الثاني مفهوم المخاطر وأنواعها، وذلك على الترتيب التالي:

- المبحث الأول: مفهوم الأزمة وأنواعها.
- المبحث الثاني: مفهوم المخاطر وأنواعها.

المبحث الأول

مفهوم الأزمة وأنواعها

يرتبط مصطلح الأزمة تاريخياً بالطب لكونها لحظة تحول مصيرية بين الحياة والموت تحمل تغييراً جوهرياً ومفاجئاً وتستدعي قراراً حاسماً يؤثر في مجرى الأحداث، ويكون عنصر الوقت أساسياً في فاعلية القرار، لذا تسبب الأمراض التي تؤثر في القلب أزمة قلبية، في حين لا يطلق مصطلح أزمة على أمراض أشد خطورة (الجنابي،2022).

وقد انبثق أيضاً مفهوم الأزمات منذ العصور القديمة من خلال الممارسة العملية، فكان ذلك المفهوم يعد من المظاهر الأساسية لتعامل الجنس البشري مع المواقف الأزموية التى كانت تواجهه في ممارسته لأعماله، وبرز تحت مسميات عديدة مثل الخبرة والحنكة والدبلوماسية، كذلك نشأ مفهوم إدارة الأزمات في علم الإدارة بأسلوب جديد عملت الإدارة العليا في المؤسسات الحكومية للدولة على التحذير والتنبيه في إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الطارئة وذلك من خلال إلزام المنظمات في إعداد غرف العمليات لمعالجة الأزمات والمشاكل الصعبة (براق وعدمان،2012).

تعريف الأزمة

1- الأزمة اصطلاحاً :

هى تحول فجائى عن السلوك المعتاد – تعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائى ينطوى على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، وفي ظروف عدم

التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة، وهي العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الإستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمة وتعبئة الموارد والإمكانات المتاحة لمنع أو التعامل مع الأزمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة وبما يحقق أقل قدر ممكن من الضرر للمنظمة وللبيئة والعاملين مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت (براق وعدمان،2012).

أنواع الأزمات:

إن البحوث التى ركزت على تشخيص مراحل الأزمة التى تمتد من المرحلة التحذيرية إلى المرحلة المزمنة إلى مرحلة الحل والاحتواء، ومازالت بعض المؤسسات والهيئات تتعامل مع الأزمات بشكل تقليدي دون النظر للتقنيات التكنولوجية الحديثة، وعموماً يصنف الباحثون في علم الإدارة والعلوم الاجتماعية والسياسية مراحل إدارة الأزمة في:

1. **الأزمات الأمنية:** وهى التى تتعلق بالأمن العام، والنظام العام، ولها سمات خاصة لطبيعتها الأمنية وخطورة المساس به على صعيد الفرد والمجتمع، الأمر الذى يضاعف من خطورة أي إجراء غير مناسب للعمق السيكولوجي لها، وتتشعب صور الأزمة الأمنية وتتأثر بها حركة الفرد والمجتمع بشكل سلبي حال حدوثها (الجنابي،2022).
2. **الأزمات السطحية:** وتحدث الازمات السطحية بشكل فجائي لا تشكل خطورة وتنتهي من خلال التعامل مع أسبابها، وقد تكون الازمات عميقة الاثر ذات طبيعة شديدة القسوة وبناء على مقدار عمق الأزمة سيكون تأثيرها كبيراً على المنظمة التي تحدث فيها الأزمة، وقد تتحول الأزمة السطحية الى ازمة عميقة اذ لم يتم التعامل معها بشكل سليم.

3. **الأزمات المفاجئة:** وهى التى تحدث بشكل عنيف وفجائي وتخرج المسببات المؤدية لها عن الطابع المألوف او المعتاد (توفيق،2007).
4. **الأزمة الزاحفة:** وهي ازمة تنمو ببطئ ولكنها محسوسة ولايستطيع متخذ القرار وقف زحفها نحو قمة الأزمة وانفجارها، يصاحب هذه الأزمة تهديداً يتحسسه الافراد العاملون بموقع الأزمة ولعدم وجود قواسم مشتركة بين العاملين والإدارة تحدث الأزمة.
5. **الأزمة المتراكمة،** وهي الأزمة التي يمكن توقع حدوثها، وان عملية تشكيلها وتفاعل اسبابها تأخذ وقت طويل قبل ان تنفجر وتنمو وتتطور مع الزمن، ومن ثم تكون هناك فرص كثيرة لدى الادارة لمنع حدوث الأزمة والتقليل من اثارها قبل ان تصل الى مرحلة واسعة، ولا توجد حلول جذرية لمثل هذه الازمات.
6. **التنبؤ بالأزمة:** تحدث نتيجة أسباب داخلية إذ تكون المنظمة من خلال أنظمتها الرقابية مهيئة أو قادرة على التعامل مع الأزمة، ويمكن التخلص منها بوجود البديل المناسب.
7. **الأزمة التي لايمكن التنبؤ بها:** تحدث بسبب التغييرات المفاجئة للبيئة الخارجية وأن سبب حصول هذا النوع من الأزمات ضعف المنظمة على مراقبة وتفحص البيئة الخارجية وبشكل فاعل.
8. **الازمات الروتينية،** تحدث بشكل دوري، وازمات ناتجة عن تعديل القوانين والانظمة وكذلك الخسائر الدورية.

9. **الأزمة الاستراتيجية**، التدهور والتآكل في قدرة وامكانيات المنظمة ويتضح هذا التدهور او التهديد عندما تكون المنظمة غير قادرة على احتواء مايحدث من متغيرات في البيئة المحيطة وتتخذ اجراءات لمعرفة الاسباب ومعرفة مواردها، تشمل عواقب عدم وجود استراتيجية لإدارة الأزمات احتمالية اتخاذ قرارات خاطئة والتواصل غير الصحيح أو غير المتسق والتعافي غير الكامل بعد الازمة، في حين أن التعافي السريع والكامل هو دائمًا هدف إستراتيجيات إدارة الأزمات، مع ملاحظة أن التفكير الإبداعي عنصر أساسي في صياغة استراتيجيات البقاء.

المبحث الثاني

المخاطر وأنواعها

حرصت المجتمعات الدولية والعربية على تعزيز جهود الأجهزة الأمنية في مواجهة التحديات الأمنية بتأييد جماهيري ومشاركة شعبية نابعة من اقتناع المواطنين بأهمية التعاون مع رجال الأمن في إرساء دعائم الأمن والاستقرار، وتزداد أهمية هذه المشاركة والتأييد في الوقاية من الأزمات والكوارث ومواجهتها.

وتتمتع إدارة المخاطر بطابع خاص أو نوعي، فهي تشكل جانباً يسبق إدارة الأزمات، حيث تنتهج المنظمة أو الدولة نظماً وطرقاً معينة من أجل تفادي الخسارة في الإنتاج أو المنشآت، والتقليل من التهديد الذى تتعرض له المنظمات أو الأشخاص.

وقد تزايد أهمية الوعي الأمني في السنوات الأخيرة، مع تزايد الاضطرابات والمخاطر الأمنية وتنوعها، وأبرز هذه المخاطر الأمنية ظهور مصطلح الربيع العربي، وتوسع ظاهرة التطرف واللاتسامح والعنف، وما ساعد على ذلك توفر وسهولة استعمال تكنولوجيا الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، وارتفاع مستوى التعليم، مع تزايد مطالب الشباب في المشاركة السياسية والمساهمة في اتخاذ القرارات (غيات،2017).

تعريف المخاطر .

وردت كلمة الخطر بمعان عدة منها: المقامرة والغرر والضمان، أما كونها مقامرة فلأنها تقع على أمر قد يحدث أو لا يحدث، وغرر لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين ، والتى ممكن أن تتولد عن العلاقة التعاقدية، والضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعة الهلاك (شاكر:2012،58).

ونرى بأن مفهوم الأمن يتأتى من خلال قدرة الوطن والأمة العربية على التصدي لكافة التحديات والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها والتغلب عليها وصيانة إستقلالها، وزيادة قدرتها ومتانتها العسكرية لأية إحتمالات تهدد أمنها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصدي لتلك التحديات التي قد تظهر في الزمن المعاصر أو في المستقبل(المري،2007).

وعند التطرق إلى إدارة المخاطر وأنواعها فإنها تختلف عن إدارة الأزمات كونها ذات طابع خاص أو نوعي، فهي تشكل جانباً يسبق إدارة الأزمات، حيث تنتهج المنظمة أو الدولة نظماً وطرقاً معينة من أجل تفادي الخسارة في الإنتاج أو المنشآت، والتقليل من التهديد الذى تتعرض له المنظمات أو الأشخاص، حيث يصعب السيطرة عليها في ظل التغيرات السريعة وضعف قدرات القيادة في تبني نموذج إداري ملائم

يتكيف مع تلك التغيرات، ووضع المقترحات والخطط لمواجهتها عند ظهور المخاطر (مداس،2021).

وتنقسم العوامل المساعدة لوقوع المخاطر إلى ثلاثة أنواع فيما يلي:

أ. **العوامل المساعدة الموضوعية:**

وهي التى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالشئ موضوع الخطر، وتكمن فيه، والتى تزيد من احتمال وقوع الخطر أو تزيد حجم الخسارة المادية أو كلاهما معا، ومن أمثلة المخاطر حالة الحريق كمسبب خطر حيث طبيعة عوامل البناء وطبيعة عمل المبنى كلها عوامل مساعدة لحدوث خطر الحريق، وهي عوامل مساعدة سلبية أو إيجابية لتحديد المخاطر الناتجة عن الحريق (خان،2003).

ب. العوامل المساعدة الأخلاقية

وهى التى تساعد في زيادة أو نقص احتمال وقوع الخطر أو التحكم في حجم الخسارة المادية المتوقعة نتيجة لبعض الصفات الأخلاقية المرتبطة بالشخص نفسه، ويمكن تقسيمها إلى عدة عوامل منها الإرادية المتعمدة وتقع بتصرف ينطوى على سوء نيه، وهى عوامل تشير إلى وقوع الخسارة نتيجة خصائص شخصية للفرد إلى الشر والعنف والخيانة ..... الخ.، وعوامل إرادية غير متعمدة والتى تقع بحسن نية وتنتج عن الاتجاه نحو الإهمال واللامبالاة (عزمي وشقيري،2003).

ج. العوامل الطبيعية

وهى التى ترتبط بالطبيعة وليس للفرد دخل في وقوعها كالزلازل والبراكين والفيضانات والعواصف.....الخ؛ كلها عوامل مرتبطة بالطبيعة فقط، ووقوعها يؤدى إلى زيادة احتمالات الخطر وزيادة احتمالات الخسارة الناتجة (أبوزيد:2010،14).

أهداف إدارة المخاطر:

تسعى إدارة المخاطر في أي مؤسسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتماشى مع السياسة والخطة التنفيذية للمؤسسة، من خلال توفير جملة من الإجراءات الاحترازية نلخصها فيما يلي (الآغا وآخرون،2018).

1- القيادة بتدريب الموظفين والعاملين والإداريين والقادة على الشدة والثقة والشجاعة في استخدام الحلول لمواجهة واحتواء المخاطر وحل المشكلات.
2- استقراء مصادر التهديد والتنبؤ بالأخطار والاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للحد من تأثيرها الضار وذلك بتوفير القدرة العلمية اللازمة والإمكانات المادية.
3- تحديد أدوار المخاطر قبل وأثناء وبعد الأزمة والعمل على تقليل التأثير السلبي للمخاطر على الأفراد والجماعات.
4- التنبؤ بالمشكلات والمحافظة على الثقة بين جميع الأطراف عن طريق الاستعداد لمواجهة المخاطر بوضع خطط وبرامج، وتوفير نظم الاتصال الفعالة، والعمل على العودة إلى الحالة الطبيعية قبل حدوث الأزمة من خلال خطوات وإجراءات الاستعادة.

أنواع المخاطر والتهديدات: هناك العديد من التصنيفات للمخاطر نذكر منها:

1- **المخاطر الأمنية:** وتشمل الأصول، الناس، الأمن العام للعمل، ويمتد إلى أمان المعلومات والملكية الفكرية والتكنولوجية، وقد يكون واضحاً بشكل كبير في مشاركة المحتوى واستخدام الشبكات الاجتماعية التى غالباً ما تنف دون فهم كافٍ للعواقب المحتملة على المدى القصير أو الطويل، وأخيراً مخاطر عدم وجود مهارات التفكير النقدي مما يؤدى إلى المعاملات الاحتيالية (أبوزيد:2010،14).

2- **المخاطر العنف السياسي والاجتماعي:** والذى تجسده الصراعات وتصفية الحسابات بين بعض القوى السياسية أو إثارة الصراعات الطائفية والعرقية وما ينتج عنها من أعمال وتوترات قد تهدد الأمن القومي وحتى الأمن الإقليمي (المري،2018).

3- **مخاطر الجريمة المنظمة:** حيث تجد العصابات الإجرامية فرصة في توسيع نشاطها، وتتحول إلى جرائم منظمة قد تتخطى الحدود الوطنية كالتهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة والإتجار بالبشر، وهي عبارة عن الصعوبات التى تصادف أي تنظيم تتعلق باضطراب في بيئتها أو طفو بعض السلوكيات الناتجة عن بعض الفعاليات السلبية (أبو فار،2020).

4- **المخاطر القانونية:** يتضمن هذا النوع من المخاطر كل ما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات القانونية، مثل التشريعات والتعليمات والمعايير، فهي المخاطر التى قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في المستندات يجعلها غير قانونية يتضح أنها غير مقبولة لدى المحاكم (الراجحي،2019).

الفصل الثاني

الجهات المعنية بإدارة الأزمة

ومهام فريق إدارة الأزمة

الدور الذى تلعبه الجهات الأمنية في وقت الأزمات هو دور هام من أجل تقديم المعلومات الأساسية التي تهم أمن وسلامة المواطن في جميع مراحل الأزمة المتعلقة بحجم التهديد وحركة السير ومقتضيات الطوارئ كالإخلاء والإبلاغ وطلبات المساعدة والإنقاذ، وتجهيزهم بخطط إدارة الأزمات وأساليب ونماذج التنسيق المعتمدة والسريعة، فهذه الجهات هي من تصدر سياسات وأدِّلة توجيهية لأوجه استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فيما يختص بالشأن العام، مع تمرير رسائل التوعية المختصة بالأزمات الأمنية ورسائل تعزيز الانتماء واللُّحمة الوطنية. وتعمل الجهات المعنية على تعزيز أدوار العلاقات العامة في الجهات الأمنية، مع توظيفها كإستراتيجية تواصل فاعلة من أجل التوعية الأمنية وتعزيز الثقة بأدوار الجهات الأمنية (عبده:2020،20).

لذا تم تخصيص هذا الفصل للتعرف على الجهات المعنية بإدارة الأزمة، ومهام فريق إدارة الأزمة، فيشتمل هذا الفصل على مبحثين: الأول يتناول فريق الأزمة وفاعليته في المواجهة، ثم دور القيادة وطرق التعامل مع الأزمة في مبحث ثانٍ.

المبحث الأول

فريق الأزمة وفاعليته في المواجهة

تعتبر الحوادث الأمنية من الحالات التى تمس الأمن وتتطلب تدخلاً امنياً مدعماً بالفرق ذات الخدمات الطارئة والمساعدة لها في إدارة الأزمات الأمنية، وهذه الحوادث الأمنية في ابتدائها تكون بداية لميلاد أزمة أمنية، حيث تتفاقم وتتسع وتأخذ أبعاداً إعلامية وصدى مجتمعي ودولي كبير، لذا تحتاج عملية مواجهة الأزمات في المؤسسات والهيئات إلى إدارة أمنية صلبة قادرة على المواجهة والتحدى، وعناصر بشرية ماهرة ومدربة على فن التعامل مع مواقف الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية .....الخ (السهلي،2020).

ويجرى اللجوء إلى تكوين فريق أزمة للتعامل مع كل أزمة، وليس بالضرورة أن يتعامل مع الأزمات الأخرى، وقد يتطلب الأمر تكليف هذا الفريق بالاستمرار أو حل الفريق بعد انتهائه من معالجة هذه الأزمة، إذ أنه لا توجد أزمتان متماثلتان تماماً، فكل أزمة لها خصائصها وعناصرها وأسبابها ونتائجها، ، لكن عملية إدارة الأزمات لا تقف عند هذه الحدود، بل تعدتها إلى مجموعة من المتطلبات المادية المهمة وقدرات فنية توجد في إطار المنظومة المتكاملة لإدارة الأزمات.

وإذا لوحظ أن أزمة ما تشبه أزمة أخرى فإن هذا التشابه يكون في بعض العناصر والمتغيرات فقط، ويكون هناك اختلاف وتباين في العناصر والمتغيرات الأخرى، وهناك أهمية جوهرية لأن تركز إدارة الأزمات على دراسة وتحليل مجتمع الأزمة ومعرفة درجة تأثر المجتمع بها، وموقفه منها، ويقسم مجتمع الأزمة إلى فئات ثلاث هي: الفئة الإيجابية، السلبية، الصانعة اللازمة والداعمة لها(أبو فار،2020).

ويتحكم في تشكيل فريق مواجهة الأزمة عدة اعتبارات أهمها طبيعة الأزمة التى يكلف كل فريق بمواجهتها، وحجم آثار هذه الأزمة، فالأزمة السياسية غير الأزمة الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية أو العلمية، وحتى على مستوى التخصص الدقيق يختلف تكوين فريق مواجهة الأزمة من فريق لآخر، فأزمة تحرير رهائن تختلف عن أزمة انقلاب أو حريق قطار أو سقوط طائرة (المساعدة،2012).

ومن أولويات مواجهة الأزمات الأمنية وإدارتها وضع خطة انتقائية لتشكيل فريق الأزمة، لأنه أهم مرحلة من مراحل إدارتها للأزمة، الذى يجب أن يتمتع أعضاؤه بالخبرات والكفاءات اللازمة، وعلى قدر عالٍ من الخبرة والتخصص في مجالات متعددة، ليتمكنوا من القيام بمهام فريق الإدارة للأزمة التى يجب تنفيذها، وأن يتم دراسة عوامل الأزمة بكل دقة وعناية، وبالأخص أن العالم متغير باستمرار، وتطرح دوماً إشكاليات معالجة الأزمات، والتى تبرز مجموع التحديات التى تستدعى تكيف طرق التكوين والتدريب لهذا الفريق المتكامل على إدارة الأزمة بقصد تخفيف الأضرار على كل المستويات المؤسسية والمجتمعية (نواري وآخرون،2020).

ومن أبرز مهارات إدارة الفريق:

1. **الرؤية الواضحة وإتقان إيصال الرؤية لأعضاء الفريق:**

الرؤية تعنى الهدف البعيد أو الإطار الكبير الذى من أجله يقوم الفريق بأداء المهام، ولا يكفى أن يتمتع قائد الفريق برؤية واضحة، بل لابد أن يتمتع بموهبة وقدرة على إيصال هذه الرؤيا بوضوح لأعضاء فريقه، حيث يدرى كل أفراد الفريق الهدف الأسمى الذى تطمح له المؤسسة، بل ويشعر أنه هدفه أيضاً، فالمدير الناجح هو من يكون نوعاً من الارتباط بين أعضاء الفريق والرؤية المسبقة للمؤسسة.

2. مهارات التواصل مع الآخرين:

يلعب التواصل المباشر مع الآخرين دوراً حاسماً في فرص النجاح للفريق في أداء كل ما هو موكل إليهم، وبالنظر إلى أن هذه الوسائط القائمة على الإنترنت التي توفر المرافق بشكل سريع في الاستفادة أو إنتاج أي تفسير، وذلك يمحو حدود المكان والزمان، مما يجعل البشر تعتمد عليه وينقسم الاتصال مع فريق العمل إلى مستويين أساسيين هما(المساعدة،2012):

التواصل التنفيذي: والذى يضمن فهم أعضاء الفريق للأهداف والرؤيا والأولويات فهماً جيداً، وإمداد الفريق بكافة المعلومات التنفيذية المتعلقة بإستراتيجية العمل، وضمان للتواصل التنفيذي مع فريق العمل لمعرفة متبادلة وفعالة للمشكلات والأزمات التى تواجه أحد أفراد الفريق.

- **التواصل الشخصي بين القائد والفريق:** وهو استقبال الفريق المعلومات والتوجيهات التنفيذية من القائد، وما شعورهم حيال الرسائل التى تصلهم من القائد؟، وقد يواجه القائد عقبات تهدد نجاح الفريق بأكمله على الرغم من تمتعه بالرؤية الواضحة والمتقنة لوضع خطة تنفيذية ممتازة نتيجة افتقاره مهارات التواصل (السماحي،2012).

5- مهارات الإدارة الأساسية:

في هذه المهارة لا يشترط أن يكون قائد الفريق عبقرياً بالإدارة وفنونها، لكنه يجب أن يكون ملماً بأساسيات علم الإدارة، مثل حدود المسئوليات وكيفية وضع الجداول الزمنية وتوزيع المسئوليات والأدوار على الفريق، ويجب أن يكون خبيراً في مجال العمل الإداري لأنه المرجع لأعضاء الفريق.

6- مهارات التفكير الإستراتيجي:

يتمتع قائد الفريق بالقدرة على التفكير الإســـتراتيجي مما يميزه عن غيره، ولديه رؤية للأمر من بدايته لنهايته، ويســـتطيع وضـــع أهداف بعيدة ويبنى خطة واضـــحة للوصـــول إليها، لكن عند شـــعور أفراد الفريق بأن القائد ليس لديه رؤى يصلهم إحساس بعدم الأمان وقلة الفاعلية

مهام فريق الأزمات:

يتم تشـكيل فريق الأزمات من قبل إدارة الأزمات في المنظمة، فهو المكلف بالتعامل مع الأزمة والقيام بعلاجها، وتقليل الآثار الســلبية الناتجة عن الأزمة، كما يجب أن يتسـم أعضـاء الفريق بمجموعة من الصـفات الحسـنة، وتطبيق أخلاقيات العمل ضـــمن الفريق، والقيام بكل المهام المطلوبة على أكمل وجه.ومن أهم مهام الفريق صنع القرارات الحاسمة والعمل على تحديد كل المسئوليات والأدوار المطلوبة من الأفراد، بجانب القيام بتحديد الإسـتراتيجيات والأهداف المسـتهدفة للمؤسـسـة أو المنظمـة لتحقيقهـا لإدارة الأزمـة، وإعـداد خطـة إدارة الأزمـة والعمـل على الفحص والمناقشة لكل الانتقادات ونقاط الخلل بالمنظمة(العيفة،2022).

ومن مهام فريق الأزمات إعداد ســـيناريوهات لأزمات متوقعة، فعن طريق توافر البيانات والمعلومات يمكن توقع الأزمات المتحملة من خلال حصـر الأخطار واسـتقرائها، وللتعامل مع الأزمة يحتاج متخذ القرار إلى سـيناريوهات بديلة وتحليلها واعتماد الملائم منها في إطار تأمين المصـــالح الحيوية والمحافظة عليها، قوامها تقدير الأحداث ومعدلاتها (شاكر،2015).

فريق مواجهة الأزمات يعتمد على إســـتراتيجيات دقيقة وواضـــحة لكيفية مواجهة الأزمات حال وقوعها، والتفاوض هو أحد الأســاليب التى يمكن اســتخدامها لمواجهة الأزمات الأمنية، مما يتطلب بجانب المهارات والقدرات والمرونة الكافية، الإلمام بقواعد إدارة الأزمات ســـواء في مرحلة ما قبل الأزمة وهي مرحلة الانذار بحدوث أزمة، مروراً بمرحلة الأزمة الحادة التى يحدث من خلالها وقوع الأضـــرار فعلياً، وأخيراً مرحلة انتهاء الأزمة التى تهدف إدارة المخاطر والأزمات الأمنية إلى الإمساك بزمام الأمور (السماحي،2012).

المهام الإدارية لفريق إدارة الأزمة:

تدرك الإدارة أن العمل الجماعي يقدم لها العديد من الفوائد والإيجابيات على رأســـها زيادة ورفع معدلات الإنجاز، لكن نجاح فريق العمل يرتبط بشـــكل أســاســي بإدارة الفريق، وينطوى مفهوم إدارة الفريق على أن جوهر العمل الجماعي الناجح يكمن في تكوين فريق عمل متناغم يشعر أفراده بالرضا والفاعلية، وذلك من خلال خلق بيئة عمل مناســـبة تســـاعد على الأداء الفعال، مع توزيع الأدوار والمســـئوليات بشـــكل عادل على أفراد الفريق، وتطوير فريق العمل وتقييم الأداء (شاكر،2015).

وهناك مجموعة من الأســاليب التى تســتخدم في تدريب أفراد فريق الأزمة، ومنها:

1- **أســلوب العصــف الذهني:** يتطلب هذا الأســلوب الســماح بحرية التعبير والإفصـــاح عن كل ما يجول في الأذهان من أفكار قد تقود إلى مواجهة الأزمة ومعالجتها بنجاح (حسانين،2020).

2- **أسلوب المحاضرات:** يجرى استخدامها كمحاضرات علمية وعملية في تدريب أفراد فريق الأزمة، واستقدام خبراء عالميين لإلقاء هذه المحاضرات وتدعيم المتدربين بالجديد في حقل إدارة الأزمات وحلولها.

3- **أسلوب المؤتمرات التدريبية:** ويحضرها مجموعة من المتدربين والمهتمين والمتخصصين ويتم الحوار وتبادل الآراء والخبرات المتعلقة بالإدارة الناجحة للأزمات.

4- **أسلوب دراسة الحالات العملية:** ويجرى فيها تحليل وفهم ودراسة حالات تعرض مجموعة من التعقيدات الأزموية، ويؤدى هذا الأسلوب إلى اكساب المتدربين مهارات متنوعة في إدارة الأزمات ومواجهتها ومعالجتها (أبو فارة،2020).

المبحث الثاني

دور القيادة

وطرق التعامل مع الأزمة

تعد إدارة الأزمات من المفاهيم الحديثة التى تحظى باهتمام متزايد في العلوم الإدارية خاصة مع تصاعد اهتمامات المؤسسات والدول على مواجهة الظروف الطارئة والأزمات والكوارث، وقد نمت وترعرعت أسس هذه الإدارة ومفاهيمها ومحاورها وجوانبها المتعددة بصورة لافته خلال السنوات الأخيرة، وقد يكون السبب في هذا التنامي السريع لهذا الحقل كثرة الازمات وطبيعة هذه الازمات التي تعصف بالمنظمات على اختلاف انواعها (خاصة ، وعامة ، حكومية ، شبه حكومية ، ودولية .... وغيرها)، ولكن سرعان ما نما هذا المفهوم إلى مجالات العلاقات الدولية (حمدي وآخرون،2021).

وتتطلب طبيعة تنفيذ المهام والعمليات المتعلقة بإدارة الأزمات الأمنية وجود قائد ترتكز وتتوجد فيه القيادة والمسئولية، كما تتطلب وجود مساعدين له وقوات عسكرية أو شبه عسكرية، لذلك فإن تحديد واجبات القائد ودوره في التعامل مع الأزمة هو أمر في غاية الأهمية، وقد اتسع مفهوم إدارة الأزمات وازدهر في أحضان علم الإدارة كأسلوب جديد تبنته الأجهزة الحكومية والمنظمات العامة لإنجاز عمليات عاجلة أو لوضع حل يحتوى مأزق طارئ للإشارة إلى أسلوب السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة والحادة، فإدارة الأزمة تعرف بأنها سلسلة الإجراءات التى تقوم بها المؤسسة أو المنظمة لمواجهة الأزمة التى تمر بها، وهذه الإجراءات تكون قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة (سعيد وعلي،2018).

ومن أهم العناصر الأساسية في إدارة الأزمات وجود قيادة إدارية وذلك لأنها تعنى السيطرة والتأثير التي يمارسها المدير على موظفيه. وتعمل القيادة الإدارية على تحقيق أهدافها الموضوعة بعناية نتيجة توجيه المرؤوسين وتوحيد جهودهم وتنظيمهم.

ومن أهم وسائل التأثير التي تمارسها القيادة في إدارة الأزمات :

1- التأثير تحت إكراه أسلوب يستخدمه المدير لدفع مرؤوسيه للعمل عن طريق الترهيب والتهديد.
2- تأثير المكافآت من العوامل المهمة نحو تحفيز المرؤوسين على العمل بنشاط وحيوية.
3- تأثير شخصية المدير من المرونة والدراية بالنواحي الخاصة بالنشاط من خلال مايتمتع به المدير من شخصية مرنة ودراية بالنواحي الخاصة بالنشاط.
4- تأثر المدير من خلال تفهمه لخلفيات وثقافة وشخصيات مرؤوسيه ووجهات نظرهم.

ومن الممكن أن تؤثر خصائص القائد الشخصية في قدرته على إدارة الأزمة، وغالباً ما تتوافر هذه الصفات في شخصية القائد الإداري لأنه هو متخذ القرار (العقيل،2017).

ومن هذه الصفات :

أ- **الصفات المكتسبة:** وتنقسم إلى: الوضع الجسماني، والعلاقات الاجتماعية السائدة.

ب- **صـفات وراثية:** وتنقسـم إلى: امتلاك خبرات لمواجهة الضـغط، وتقدير الذات.

وتعد القيادة الناضـجة مصـدراً لخلق ثقة المرؤوسـين في قياداتهم، وهي من العوامل الحاكمة في نجاح المنظمات والمؤسـسـات، فهي تزيد من كفاءة التعاملات بين القادة ومرؤوسـيهم، وتسـاهم في تقليل عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بتبادل العلاقات وتدعيم الميزة التنافسية للمنظمات (الزهيري،2021).

أنواع القيادات:

1- **القيادة المهنية:**- وهي التى تتعامل مع الأزمة كواجب إداري يلزم القيام به دون النظر إلى النتائج، فهي توفر المناخ الفكري والنفسـي والمادي الذى يحفز الأفراد على الرغبة في العمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة تخدم المؤسسة (عبدالمحسن،2021).

2- **القيادة الاسـتباقية:**- وهي قدرة القائد على التحول من التعامل مع أزمة فعلية إلى التنبؤ والمبادرة بالتحصين، ووضـع الحلول الإستراتيجية لمنع أزمة محتلمة أو احتوائها (العبدالجادر،2015).

3- **القيادة الخبيرة:**- وهي التى تتعامل مع الأزمة تطبيقاً للممارسـات السـابقة للأزمات مما يتيح لها الريادة في التعامل مع الأزمات وذلك لفارق سنوات الخبرة عن القيادة الجديدة (الراجحي،2019).

4- **القيادة الرسـمية:** التى تسـتمد سـلطتها من المنظمة، ويلعب الجانب الإشـرافي دوراً مهماً في إدارة أنشـطة المنظمة، ويمثل القائد بموجب ذلك أي مسـتوى تنظيمي في هيكل المنظمة (الشماع،2007).

5- **القيادة الفوضـوية:**- وهي التى تعطى حرية واسـتقلالية أكبر للمرؤوسـين مما يطلق مبادرات المرؤوسـين ومواهبهم وتدريبهم على اتخاذ القرارات مما يسـمح بالتطوير من أساليبهم (بوجردة،2019).

6- **القيادة المسـوفة:**- وهي التى تؤجل اتخاذ أي إجراء لموجهة الأزمة بحجج مسوفة.

7- **القيادة المستسلمة:**- وهى التى لا تتخذ أي خطوات وفي انتظار المصير.

8- **القيادة الملهمة المبتكرة:**- وهي التى تتعامل مع الأزمة بفاعلية وكفاءة محفزة، وترتبط ارتباط إيجابي مع المواقف تجاه الإبداع والريادة والتحكم السـلوكي الملموس

خاتمة

يتعلق موضـوع الأزمات الأمنية بالحوادث أو الكوارث المفاجئة التي تهدد حياة الأفراد والكيانات الإدارية والدول، وتترتب على حدوثها آثار غير مرغوب فيها ويظهر القدرات والاستعدادات للوقاية منها أو التخفيف من حدتها من خلال اكتشاف إشارات الإنذار المبكر التي تنبئ بقرب وقوعها الأمن وإدارة الأزمات أصبحت أزمة للعالم بأســـره، ويتطلب الأمر البحث عن أســـاليب جديدة لمواجهة تلك الأزمات المتجددة والمتنوعة.

تحقيق الأمن وإدارة الأزمات الأمنية يستند إلى أسس علمية دقيقة ويعتمد على التكنولوجيا المعاصـــرة ومنظمات بكافة أنواعها التي تحقق النجاح في وضـــع الخطط الفعالـة لإدارة الأزمـات ســـتكون قـادرة على التعـامل مع الأزمـات واتخـاذ القرارات العقلانية أثناء الأزمة، مما يساهم في تقليص فترة الأزمة وتحجيم الخسائر.

تطوير التشـــريعـات والقوانين لمواكبـة التطورات التكنولوجيـة يعـد جزءًا أســـاســـيًا من تعزيز القدرة على التصـــدي للأزمات الأمنية والمخاطر إذ يســـاعد التحديث المســتمر في القوانين على توفير الأدوات والإطار القانوني اللازم لمواجهة التحديات الأمنية الحديثة وضمان الاستجابة الفعالة للأزمات.

أولاً: النتائج:

1. تلعب القيادة دوراً حاسماً في السلوك التنظيمي وأداء الموظفين، خاصة في المؤسسات الأمنية. غالبًا ما تؤثر القرارات التي يتخذها القادة في هذه المؤسسات على حقوق الأفراد وحرياتهم، مما يؤثر على سلوكهم وقبولهم لتلك القرارات.
2. تشتمل إدارة الأزمات على ثلاث مراحل: الإعداد قبل الأزمة، وحدوث الأزمة، والتقييم بعد الأزمة. تتطلب كل مرحلة إجراءات محددة للتعامل بفعالية مع حالة الأزمة.
3. إن إدارة الأزمة بنجاح أمر ضروري لتحقيق الأهداف المرجوة من احتواءها ومنع تفاقمها، حيث أن الأزمات قد تؤدي إلى مخاطر وأضرار. تعمل الأجهزة الأمنية على السيطرة على الأزمات والتقليل من تأثيرها.
4. يختلف الأفراد في إدارتهم لمواقف الحياة المتعلقة بالتعليم، والأخلاق، والمالية، والصحة، وسلوك المخاطرة. يتأثر إدراك الناس للمخاطر بعوامل ظرفية مختلفة، وقد ينبع سلوك المخاطرة من شخصية قوية لا تخاف من المخاطر.
5. يتأثر تشكيل فريق إدارة الأزمات باعتبارات مثل طبيعة الأزمة التي يتولى كل فريق التعامل معها وحجم آثارها. وتختلف الأزمات السياسية عن الأزمات الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية أو العلمية.
6. أصبح البحث في أنواع القرارات المتخذة في المؤسسات الأمنية وطرق اتخاذ القرار أكثر تعقيدا بسبب نمو التنظيم وتحديات اتخاذ القرار والمعوقات

والمؤثرات المحيطة. إن إيمان القيادة بمواجهة مثل هذه الظروف من خلال التفويض وإشراك المرؤوسين أمر بالغ الأهمية.

ثانيًا: التوصيات:

1. التأكيد على أسلوب الإدارة الحديث من خلال التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني.
2. تنسيق الجهود لمعالجة الأزمات الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
3. تسهيل تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية والاستفادة من أساليب التدريب والتأهيل.
4. تعزيز وتطوير البحث العلمي في المجال الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بالمجال الأمني بما له من تأثير كبير على الأمن المجتمعي.
5. القيادة، باعتبارها توجيه الجهد الجماعي نحو أهداف محددة، تتطلب كفاءات وخبرات لتحقيق الأهداف المحددة، نظرا لاتساع نطاق وظائف الإدارة وتعقيدها والترابط بين الأمن والتنمية المجتمعية.
6. على المستوى الأمني، يجب أن تلبي الخدمات التي تقدمها المؤسسات احتياجات الأفراد دون تمييز، وأن تعمل ضمن الإطار القانوني، وأن تسعى إلى تحقيق الكفاءة والمهنية لتحقيق الأمن والاستقرار
7. التدريب العلمي لتنمية المهارات ووجهات النظر الحديثة لتمكين قادة الأزمات من القيام بأدوارهم بفعالية.

8. زيادة الرقابة على الجهات الأمنية المسؤولة عن إدارة الأزمات لضمان حسن سير وتطور الأزمات.
9. الاستفادة من أدوات الإعلام الأمني بشكل فعال في مراحل الأزمات المختلفة، بدءاً من التشخيص وحتى تطوير الإستراتيجية والتخطيط وتنفيذ البرامج. ويلعب الإعلام الأمني دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام، ويساعد في كسب ثقة الجمهور المتأثر بالأزمة.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب المتخصصة:

1. عطية، ادريس(2018).التهديدات الإرهابية الجديدة في أفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، الأردن، عمان: دار الإعصار العلمي.
2. أبو زيد، أحمد محمد(2010). مبادئ التأمين، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
3. عزمي، أسامة، موسيى ، شقيري(2006). إدارة الخطر والتأمين، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
4. عبدالمحسن، بشرى(2021). الكفاءة المهنية لدى القيادات الإدارية العاملين في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر منتسبيهم، غزة، مركز البحوث النفسية، مج 32، ع4.
5. غيات، بوفلجة (2017). شعور الشباب بالمخاطر الأمنية في المجتمعات المعاصرة: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعة الجزائرية، المغرب، فاس، المجلة العربية لعلم النفس، 2017م.
6. العقيل، سارة إبراهيم(2017). التعامل مع الأزمات، المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة.
7. الجنابي، صاحب عبد مرزوك(2022). الأزمة النفسية – تشخصيها وأساليب التعامل معها، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

8. طارق الله خان، حبيب أحمد(2003). إدارة المخاطر – تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1.

9. شاكر، عطا الله أحمد(2015). إدارة المؤسسات الإعلامية، عمان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، مج1.

10. الشعلان، فهد أحمد(2022). إدارة الأزمات: "الأسس – المراحل – الآليات"، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

11. المساعدة، ماجد عبدالمهدي(2012). إدارة الأزمات– المداخل– المفاهيم– العمليات"، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1.

12. نايف، أحمد سلطان (2013).المخاطر التنظيمية والسلوك القيادي: دراسة لآراء عينة من القيادات الإدارية في جامعة الموصل، العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع 10.

13. الزهيري، أميرة أحمد(2021). أثر القيادة الخادمة في الرفاهية النفسية للعاملين: دراسة التأثير الوسيط في الثقة في القائد، جامعة الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، مج 41، ع 4.

14. حلمي الأغا، وآخرون(2018). الذكاء العاطفي وعلاقته بإدارة الازمات: دراسة تطبيقية على المستشفيات الحكومية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، غزة، جامعة الأزهر.

15. الشماع، خليل محمد حسن(2007). خيضر كاظم محمود، نظرية المنظمة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3.

16. عمر، سناء محمد زهران(2020). الوعي التخطيطي للقيادات الإدارية في مواجهة الكوارث والازمات: دراسة مطبقة على وزارة النقل والمواصلات، جامعة حلوان، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 50، م3.

17. شهرزاد برواين، فاطمة العلمي(2020). واقع إدارة الخطر في شركات التأمين الجزائرية، دراسة عينة من شركات التأمين في الجزائر، الجزائر، مجلة الأسواق المالية، م7، ع1.

18. المري، راشد محمد(2018). الصراعات الطائفية وتأثيرها على الأمن الوطنى دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية – جامعة الاسكندرية، العدد الأول – الجزء الأول.

19. راشد محمد المري، راشد محمد(2007). البث الأجنبي وتهديداته للأمن القومي، دراسة مّيدانّية على ضوء نظرية الغرس الثقافي، القاهرة، دار النهضة العربية.

20. محمد أحمد حمدي وآخرون،(2021). إطار مقترح لتفعيل دور إدارة الازمات باستخدام التحكم الإلكتروني– دراسة حالة لشركة مصر للطيران، جامعة عين شمس، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، مج50، ع12، ج3.

21. أبو فار ،يوسف(2020) إدارة الازمات في المنظمات العامة والخاصة – مداخل وحلول علمية، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

المجلات والدوريات:

22. أحمد مداس مصطفى داسة(2021) إدارة الأزمات في المنظمات – مدخل تنظيمي، الجزائر، مجلة التنمكين الاجتماعي، المجلد 3، العدد1.

23. أمال نواري وآخرين (2020) فريق الاتصال خلال الأزمات بين تجسيد المهام ومواجهة التحديات والصعوبات، الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد 2.

24. السهلي، جميل سلمان(2020). معوقات إدارة الأزمات في الحوادث الأمنية، المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للنشر العلمي، العدد 21.

25. خالد محمد السيد حسانين(2020). استخدام أسلوب العصف الذهني القائم على القبعات الست للتفكير في خدمة الجماعة لتنمية مهارات حل المشكلة لدى المرأة المعيلة، جامعة حلوان، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 51، مج3.

26. سمير العيفة(2022). مهام فريق إدارة الأزمة بين الالتزامات الإدارية للمؤسسة والخصائص الظرفية اللازمة، الجزائر، مجلة المعيار، مج26، ع 64.

27. مريزق براق، محمد وعدمان(2012). دور المعلومات في إدارة الأزمات في إشارة إلى حالة المؤسسات الصحية، عمان، الأردن، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 9.

28. محمد سعيد، محمد على (2018). واقع إدارة الأزمات بالجامعة الأردنية، الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 26، العدد 3.

29. شاكر، نجاة محمود(2012). إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، ماليزيا، مجلة جامعة المدينة العالمية، ع4.

الرسائل العلمية المتخصصة (ماجستير ودكتوراه):

30. توفيق، أحمد محمد(2007). صنع القرار فى إدارة الأزمة الأمنية، رسالة دكتوراة بأكاديمية الشرطة المصرية.

31. عبده، سعيد بن يوسف بن عبدالله(2020). تحليل إستراتيجية التواصل في إدارة الأزمة الأمنية: تويتر نموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم الدراسات الإستراتيجية، تخصص العلوم الإستراتيجية.

32. السماحي، شريف محمد(2012). إدارة التفاوض في مواجهة الأزمات الأمنية، رسالة ماجستير، الإمارات العربية المتحدة، القيادة العادة لشرطة الشارقة، مركز البحوث والدراسات الشرطية، مجلد 21، العدد 50.

33. الراجحي، رابعة(2019). نموذج إداري مقترح للريادة الإدارية في المدارس الثانوية بدولة الكويت في ضوء الاتجاهات المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.

تصور مقترح لتعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية

ملازم أول الدكتور: علاء تحسين سوالمه

Swalmeh1991@yahoo.com

مديرية الأمن العام

هدفت الدراسة الحالية لعمل تصور مقترح لتعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية، للخروج منه بالمقترحات والإجراءات التي تساعد على تعزيز التنوع الثقافي ودوره في تقدم البحث العلمي، من خلال تحليل ومراجعة الأدبيات التربوية التي تناولت دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي بما يضمن الخروج برؤية علاجية متكاملة لاستثمار كافة الجهود لتعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وفي ضوء نتائج الادبيات والإطار النظري ووفقًا لرؤية الباحث تم بناء التصور وعرضة على أصحاب الإختصاص ولقد أبدوا ملاءمة تطبيقه وتوصي الدراسة تطوير برامج التدريب والتوعية من خلال القيام بتنفيذ برامج شاملة للتدريب والتوعية بالتنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية. يجب أن تغطي هذه البرامج جوانب مثل الحس الثقافي، والاتصال الثقافي، والاحترام المتبادل، والتفكير النقدي

المتعدد الثقافات. يســـاعد ذلك في بناء قدرات الباحثين على التفاعل بفعالية مع التنوع الثقافي واستخدامه بنجاح في بحوثهم.

الكلمات المفتاحية: التنوع الثقافي، التصور، البحث العلمي، الاكاديميات العسكرية

A proposed vision to enhance the role of cultural diversity in the advancement of scientific research in military academies

The current study aimed to create a proposed vision to enhance the role of cultural diversity in the progress of scientific research in military academies, to come out of it with proposals and procedures that help to enhance cultural diversity and its role in the progress of scientific research, by analyzing and reviewing educational literature that dealt with the role of cultural diversity in the progress of scientific research, including It ensures coming out with an integrated therapeutic vision to invest all efforts to enhance the role of cultural diversity in the progress of scientific research in the military academies. The study followed the descriptive analytical approach and in the light of the results of the literature and the theoretical framework. The study recommends the development of training and awareness programs through the implementation of comprehensive

programs for training and awareness of cultural diversity in military academies. These programs should cover aspects such as cultural sensitivity, cultural connection, mutual respect, and cross-cultural critical thinking. This helps build the capacity of researchers to interact effectively with cultural diversity and to use it successfully in their research.

Keywords: cultural diversity, perception, scientific research, military academies

المقدمة:

يلعب التنوع الثقافي دورًا حاســمًا في تقدم البحث العلمي ، حيث يجمع بين وجهات نظر وخبرات ومعرفــة متنوعــة من أفراد ذوي خلفيــات ثقــافيــة مختلفــة. يمكن للأكاديميات العسكرية ، كمؤسسات مكرسة لتدريب القادة العسكريين المستقبليين ، الاستفادة بشكل كبير من تسخير قوة التنوع الثقافي في البحث العلمي.

يوفر دمج التنوع الثقافي في البحث العلمي داخل الأكاديميات العســكرية العديد من المزايا المحتملة. أولاً : يمكن لوجهات النظر المتنوعة والرؤى الثقافية أن تؤدي إلى فهم أشمل للمشاكل والتحديات المعقدة التي يواجهها الجيش. توفر الخلفيات الثقافية المختلفة مناهج وحلول فريدة على الطاولة ، مما يوســـع نطاق البحث ويولد أفكارًا جديدة (Samuelson, 2018).

ثانيًا: يعزز التنوع الثقافي التعاون متعدد التخصـــصـــات. من خلال الجمع بين الأفراد من خلفيات ثقافية مختلفة ، يمكن للأكاديميات العســكرية إنشــاء فرق بحثية

متعددة التخصصات تجمع بين الخبرة من مختلف المجالات. يمكن أن يؤدي هذا التعاون إلى نتائج بحثية رائدة تتناول القضايا العسكرية متعددة الأوجه.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاعتماد التنوع الثقافي تعزيز السمعة الدولية للأكاديميات العسكرية في المجتمع العلمي ومن خلال الترويج الفعال لبيئة بحثية شاملة، يستطيع الأكاديميون العسكريون جذب الباحثين الموهوبين من خلفيات ثقافية متنوعة، وتأسيس أنفسهم كمراكز عالمية للابتكار العلمي حيث تحتاج الأكاديميات العسكرية إلى تنفيذ استراتيجيات محددة، والتي قد تشمل إنشاء برامج إرشادية تعزز التنوع والشمولية، وإقامة شراكات مع المؤسسات الدولية لتسهيل التعاون بين الثقافات، وتوظيف أعضاء هيئة التدريس والطلاب المتنوعين بنشاط (Lo, 2020).

بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير الموارد والدعم للمشاريع البحثية التي تركز على الموضوعات المتعلقة بالتنوع الثقافي يمكن أن يشجع على دمج وجهات نظر متنوعة في البحث العلمي داخل الأكاديميات العسكرية. قد يشمل ذلك تنظيم ورش عمل ومؤتمرات وندوات تستكشف تقاطع التنوع الثقافي والتقدم العلمي ، ومن خلال تبني التنوع الثقافي ، يمكن للأكاديميات العسكرية إطلاق العنان لإمكانات التقدم الكبير في البحث العلمي (Bjerregaard & Kaufman, 2017).

إن احتضان التنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية في الأردن لا يثري التجربة التعليمية فحسب، بل يقوي أيضًا نسيج القوات المسلحة. ومن خلال تعزيز بيئة شاملة تحتفي بالخلفيات والتقاليد ووجهات النظر المختلفة، تستطيع الأكاديميات

العسكرية تنمية الشعور بالوحدة والاحترام المتبادل بين الطلاب العسكريين. يجلب هذا التنوع ثروة من المعرفة والمهارات والرؤى التي تساهم في فهم أكثر شمولاً للقضايا والتحديات العالمية. ومن خلال تعزيز التبادل والتعاون الثقافي، يمكن للأكاديميات العسكرية في الأردن تنشئة جيل جديد من الضباط الذين يتمتعون بالكفاءة الثقافية والقدرة على التكيف والقدرة على التعامل بفعالية مع مجموعات سكانية متنوعة سواء في الوطن أو في المهام الدولية(Al-Shorfa, A.2020).

تهدف الرؤية المقترحة إلى خلق بيئة تقدر وجهات النظر المتنوعة وتدمجها ، مما يؤدي إلى حلول أكثر شمولاً وابتكارًا للتحديات العسكرية من خلال تنفيذ استراتيجيات لتعزيز التنوع الثقافي ، يمكن للأكاديميات العسكرية أن تضع نفسها في طليعة البحث العلمي وأن تساهم في النهوض بالقدرات والمعرفة العسكرية.

مشكلة الدراسة:

إحدى مشكلات الدراسة الهامة التي يجب معالجتها في سياق التنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية هي الافتقار إلى التدريب الشامل على التنوع ومبادرات الإدماج وعلى الرغم من المشهد الثقافي المتنوع داخل القوات المسلحة، غالبًا ما تكون هناك فجوة في البرامج الرسمية التي تعزز التفاهم والاحترام والتعاون بين الطلاب من خلفيات ثقافية مختلفة ويمكن أن يؤدي هذا النقص إلى سوء الفهم والتحيزات والعوائق التي تحول دون التواصل الفعال والعمل الجماعي داخل الأكاديميات العسكرية كما إن معالجة هذه المشكلة من خلال البحوث المستهدفة وتطوير برامج التدريب المتنوعة المصممة يمكن أن تعزز الكفاءة الثقافية، وتعزز

بيئة أكثر شـمولاً، وتعزز في نهاية المطاف تماسـك وفعالية القوات المسـلحة في الأردن.

ولقد جاءت هذه الدراســـة للتوجه نحو تعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسـكرية وتتمثل مشـكلة الدراسـة في الإجابة عن السـؤال الرئيس للدراســـة: ما التصـــور المقترح لتعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية ؟

وينبثق منها الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية ؟
- ما التصـــور المقترح لتعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية؟

أهداف الدراسة:

- التعرُّف على دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية
- بناء تصـــور مقترح لتعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى محورين :

أهمية الدراسة من الناحية العملية والتطبيقية :

- يؤمل أن تستفيد من هذه الدراسة صانعو السياسات من خلال استثمار دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية.
- يؤمل أن تستفيد من توصيات هذه الدراسة القيادات للقيام بدورهم في تشجيع المختصين بضرورة التعليم العسكري الموجه.

أهمية الدراسة من الناحية النظرية والفكرية:

- يؤمل أن تمثل هذه الدراسة إضافة علمية بموضوعها، الذي يعد حاجة ماسة في عصرنا الحالي ومن الأدبيات التي تفتقر إليها المكتبات على حسب علم الباحث
- يؤمل في هذه الدراسة توفير آفاق علمية وبحثية لباحثين آخرين للخوض في مثل هذا المجال سعياً لإحداث التطور المنشود وإضافة معرفة جديدة للفكر التربوي والبحث العلمي لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ استخدم المنهج النظري بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات ذات الصلة بالموضوع؛ لتكوين نظرية عن الأفكار والمفاهيم المتخصصة في مجال الدراسة، من خلال تحليل الأدب المتعلق بالدراسة؛ للوصول إلى إجابة أسئلة الدراسة وتقديم عدد من التوصيات.

التعريفات الاجرائية

- **التنوع الثقافي:** ويقصد هنا الباحث بالتنوع الثقافي إلى وجود مجموعة متنوعة من الثقافات والعادات والتقاليد والقيم والفكر في الكليات العسكرية وتعدد الثقافات والتنوع الاجتماعي والتاريخي واللغوي والديني والجغرافي بما في ذلك ايضا

اختلاف اللغات المنطوقة والكتابية، والطقوس والاحتفالات، وغيرها من الامور بشكل عام .

- **التصور** : ويقصد بها الباحث تشكيل صورة ذهنية أو مفهوم جديد لفكرة التنوع الثقافي والقدرة على التفكير بصورة جديدة وتخيل تطبيق سياسة التنوع الثقافي في الكليات العسكرية وتجسيدهاعلى ارض الواقع.
- **البحث العلمي:** وهو عملية منهجية تهدف إلى اكتشاف المعرفة الجديدة وفهم الظواهر والمفاهيم العلمية من خلال الاستقصاء والتحقيق والتحليل. ويتم تنفيذ البحث العلمي بواسطة الاكاديميين والباحثين الذين يستخدمون منهجية محددة للتحقق من الفروض والأفكار وتوليد المعرفة الجديدة.
- **الاكاديميات العسكرية:** ويقصد بها الباحث هنا بالمؤسسات التعليمية المخصصة لتدريب وتأهيل الضباط والقادة العسكريين. والتي تهدف هذه الأكاديميات إلى تزويد الطلاب بالمعرفة النظرية والمهارات العملية اللازمة للخدمة في القوات المسلحة وتشمل هذه الأكاديميات التدريب العسكري الأساسي والتدريب البدني والقيادة العسكرية والاستراتيجية والتكتيكات العسكرية، بالإضافة إلى المواد الأكاديمية الأخرى مثل القانون العسكري، والعلوم العسكرية، والإدارة، والتكنولوجيا العسكرية، وغيرها.

خطة البحث:

المبحث الأول: أهمية التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي

المبحث الثاني: تعزيز التنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية

المبحث الثالث: تأثير التنوع الثقافي على تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية

المبحث الأول: أهمية التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي

يشير التنوع الثقافي إلى وجود خلفيات ثقافية وعرقية مختلفة في سياق محدد. في مجال البحث العلمي ، لا سيما في الأكاديميات العسكرية ، يلعب اعتناق وتعزيز التنوع الثقافي دورًا حاسمًا في تطوير المعرفة والابتكار. يستكشف هذا الموضوع أهمية التنوع الثقافي في تعزيز تقدم البحث العلمي داخل المؤسسات الأكاديمية العسكرية.

1. إثراء وجهات النظر والتفكير النقدي:

يجمع التنوع الثقافي الأفراد ذوي الخبرات الثقافية الفريدة ووجهات النظر وأنظمة المعرفة. هذا الدمج لوجهات النظر المتنوعة يعزز التفكير النقدي ويتحدى الحكمة التقليدية ، يقدم الباحثون من خلفيات ثقافية مختلفة رؤى متنوعة ، مما يتيح فحصًا شاملاً لأسئلة البحث. يقدمون وجهات نظر جديدة قد تكشف عن مناهج وحلول جديدة للمشاكل المعقدة (Samuelson, 2018).

2. تشجيع الابتكار والإبداع:

التنوع الثقافي يغذي الابتكار والإبداع في البحث العلمي عندما يتعاون باحثون من خلفيات ثقافية متنوعة، فإنهم يجمعون ثروة من الأفكار والتقنيات

والمنهجيات يعزز هذا المجمع المعرفي المتنوع إمكانات الاكتشـــافات الرائدة والاختراقات التحويلية.

3. تعزيز التعاون والتفاهم بين الثقافات:

يعمل التنوع الثقافي في الأكاديميات العســكرية على تنمية بيئة من التعاون والتفاهم بين الثقافات. من خلال الانخراط مع الزملاء من خلفيات ثقافية مختلفة ، يطور الباحثون كفاءات متعددة الثقافات ويتعلمون تقدير وجهات النظر المتنوعة. يعزز هذا التبادل الثقافي العمل الجماعي والتواصـــل الفعال والاحترام المتبادل بين الباحثين. علاوة على ذلك ، فهي تمكن من تكوين شـــراكات بحثية دولية ، وتعزيز التعاون العالمي وتسهيل تبادل المعرفة والموارد.

يعمل التنوع الثقافي كمحفز للتقدم في البحث العلمي داخل الأكاديميات العســكرية. إن تبني وتعزيز التنوع الثقافي يثري وجهات النظر ويحفز الابتكار والإبداع ويعزز التعاون والتفاهم بين الثقافات. من خلال الاعتراف بقيمة الخلفيات الثقافية المتنوعة ، يمكن للمؤسسات الأكاديمية العسكرية تسخير الإمكانات الكاملة لباحثيها ، مما يؤدي إلى إحراز تقدم في المعرفة العلمية وتطوير نتائج بحثية أكثر شمولاً وشمولية.

المبحث الثاني: تعزيز التنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية

تلعب الأكاديميات العســكرية دورًا حاســمًا في تدريب قادة المســتقبل والمهنيين في قطاعي الدفاع والأمن. مع تزايد العولمة والطبيعة المتعددة الثقافات للمجتمعات ، أصبح تعزيز التنوع الثقافي داخل الأكاديميات العسكرية ضروريًا للعمليات العسكرية

الفعالة والدبلوماسية وفهم الثقافات المتنوعة. تستكشف هذه الورقة الاستراتيجيات وآثارها على تعزيز التنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية، مع التركيز على الفوائد والتحديات المرتبطة بمثل هذه المبادرات.

فوائد التنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية:

1. تعزيز قابلية التشغيل البيني: يعزز التنوع الثقافي تطوير عقلية عالمية بين الطلاب العسكريين ، مما يمكنهم من الفهم والتعاون بشكل أفضل مع الشركاء الدوليين أثناء العمليات العسكرية المشتركة أو بعثات حفظ السلام (Samuelson, 2018).
2. قدرات اللغة الموسعة: تعزز مجموعة متنوعة من الطلاب فرص تعلم اللغة ، حيث يمكن للأفراد من خلفيات ثقافية مختلفة المساهمة بمهاراتهم اللغوية ومعرفتهم الثقافية ، مما يعزز فعالية الاتصال في البيئات متعددة اللغات (Lo, 2020).
3. تحسين حل المشكلات: يشجع التنوع الثقافي على تبادل وجهات النظر والأساليب المتنوعة لحل المشكلات ، مما يؤدي إلى استراتيجيات مبتكرة ومهارات التفكير النقدي بين الطلاب العسكريين (Debie, 2019).
4. تعزيز الكفاءة الثقافية: يساعد التعرض للثقافات المتنوعة داخل الأكاديميات العسكرية الطلاب العسكريين على تطوير الكفاءة الثقافية ، وهو أمر ضروري للمشاركة الفعالة مع السكان المحليين في العمليات الدولية ، وتعزيز الثقة والتعاون (Bjerregaard & Kaufman, 2017).

استراتيجيات تعزيز التنوع الثقافي:

1. التوظيف والتواصـــل: تنفيذ اســـتراتيجيات التوظيف المســـتهدفة لجذب المرشـــحين من خلفيات ثقافية متنوعة ، بما في ذلك المجتمعات الممثلة تمثيلا ناقصـا ، مع مبادرات مثل الشـراكات مع منظمات المجتمع ، والمنح الدراسية ، وبرامج الإرشاد (Hammond, 2021).
2. سياسات القبول الشاملة: مراجعة وتنقيح سياسات القبول لضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص للمتقدمين من خلفيات متنوعة ، بما في ذلك تقييم معايير القبول التي تتجاوز التدابير التقليدية للنظر في الخبرات الثقافية والمهارات اللغوية والتعرض الدولي (McCrink, 2022).
3. التدريب على الوعي الثقافي: دمج الوعي الثقافي الشـــامل وبرامج التدريب على التنوع في المناهج الدراســـية لتعزيز التفاهم بين الثقافات والاحترام والحساسية بين الطلاب ، وإعدادهم لبيئات تشـغيلية متنوعة (Calhoun et al., 2020).
4. برامج التبادل والشـــراكات: إقامة شـــراكات مع الأكاديميات والمنظمات العسكرية الأجنبية لتسهيل تبادل الطلاب ، والتمارين التدريبية المشتركة ، وخبرات الانغماس الثقافي ، وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين (Wang, 2021)
5. مناخ الحرم الجامعي الداعم: خلق مناخ جامعي شامل وداعم يقدر التنوع ، ويعزز الاحتفالات الثقافية ، ويوفر الموارد للطلاب من خلفيات متنوعة ،

بما في ذلك مجموعات التقارب الثقافي والخدمات الاستشارية (Stewart, 2023).

التداعيات والتحديات:

1. تطوير القيادة: يتطلب تعزيز التنوع الثقافي تكييف برامج تنمية القيادة لتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لقيادة فرق متنوعة بشكل فعال وإدارة الاختلافات الثقافية (Kotting & Knüsel, 2020).
2. المقاومة المؤسسية: قد يواجه التغلب على مقاومة التغيير وتعزيز التنوع الثقافي داخل الأكاديميات العسكرية حواجز مؤسسية ، مثل الأعراف التقليدية ، والتحيزات ، ومقاومة الدمج (Smith et al., 2021).
3. تحديات التواصل واللغة: قد تتطلب إدارة الحواجز اللغوية وفجوات الاتصال في مجموعات متنوعة من الطلاب موارد إضافية وبرامج تدريب على اللغة وخدمات الترجمة الفورية (Stachowitsch & Wenger, 2018).
4. التكامل والشمول: يتطلب ضمان الاندماج الناجح وإدماج الطلاب المتنوعين في إطار الأكاديمية العسكرية الحالية تعزيز ثقافة الاحترام والإنصاف والقبول (Côté-Boucher & de Bruijn, 2022).

يعد تعزيز التنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية أمرًا حيويًا لتعزيز التعاون العالمي ، وتحسين الفعالية العملياتية، وتطوير قادة عسكريين أكفاء ثقافيًا من خلال تنفيذ استراتيجيات مثل التوظيف المستهدف، وسياسات القبول الشاملة، والتدريب على الوعي الثقافي

المبحث الثالث: تأثير التنوع الثقافي على تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية

يشكل البحث العلمي عنصرًا حاسمًا في الأكاديميات العسكرية، يقود الابتكار، والتقدم التكنولوجي، والقدرات الإستراتيجية يمكن للتنوع الثقافي، بإدراجه لأفراد من خلفيات وخبرات مختلفة، أن يؤثر بشكل كبير على تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية. تبحث هذه الورقة في تأثير التنوع الثقافي على البحث العلمي داخل الأكاديميات العسكرية، وتسلط الضوء على الفوائد والنتائج التي تدعمها الاستشهادات ذات الصلة.

فوائد التنوع الثقافي في البحث العلمي:

1. زيادة الإبداع والابتكار: يجمع التنوع الثقافي الأفراد ذوي وجهات النظر والأفكار وأساليب حل المشكلات الفريدة. يعزز هذا التنوع في الفكر الإبداع والابتكار في البحث العلمي ، مما يؤدي إلى اكتشافات خارقة وحلول جديدة (Guan et al., 2017).
2. توسيع المعرفة والخبرة: تساهم الخلفيات الثقافية المتنوعة في نطاق أوسع من المعرفة والخبرة في الأكاديميات العسكرية. تسهل الخبرات والتقاليد والخلفيات الأكاديمية المختلفة بين الباحثين التعاون متعدد التخصصات ، مما يتيح

استكشاف مجالات بحث جديدة وتطبيق منهجيات متنوعة (Lee & Turban, 2020).

3. تعزيز التعاون بين الثقافات: يعمل التنوع الثقافي على تنمية بيئة مواتية للتعاون بين الثقافات ، مما يمكّن الباحثين من العمل بفعالية مع الشركاء والمؤسسات الدولية. يعزز هذا التعاون تبادل المعرفة ، والوصول إلى شبكات البحث المتنوعة ، وتجميع الموارد ، وتضخيم تأثير ونتائج البحث العلمي (Cohen & Levinthal, 2019).
4. تحسين حل المشكلات: يعزز التنوع الثقافي مجموعة متنوعة من وجهات النظر والأساليب لحل المشكلات في البحث العلمي. يعزز تكامل وجهات النظر المتنوعة التفكير النقدي ، ويشجع على استكشاف الحلول البديلة ، ويخفف من مخاطر التفكير الجماعي ، مما يؤدي إلى نتائج بحثية أكثر قوة وفعالية (Freeman & Huang, 2018).

أثر التنوع الثقافي على البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية:

1. مشاريع البحث عبر الثقافات: يشجع التنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية السعي وراء مشاريع بحثية متعددة الثقافات. تستكشف هذه المشاريع تقاطع الثقافات والمجتمعات والقضايا الأمنية ، وتنتج رؤى حول التحديات الجيوسياسية المتنوعة وتعزز الذكاء الثقافي بين الباحثين (Goddard & Ikenberry, 2021).
2. التعاون الدولي: يسهل التنوع الثقافي التعاون مع الشركاء الدوليين ، مما يسمح للأكاديميات العسكرية بالمشاركة في جهود البحث المشتركة. يوفر

التعاون الدولي الوصـــول إلى موارد وخبرات ومرافق بحث متنوعة ، مما يمكّن من متابعة مشاريع بحثية واسعة النطاق وتقاسم المعرفة عبر الحدود (Wuchty et al., 2020).

3. نقل المعرفة والتبادل الثقافي: يســـهّل التنوع الثقافي داخل الأكاديميات العســـكرية نقل المعرفة والتبادل الثقافي بين الباحثين. بينما يشـــارك الأفراد تجاربهم ووجهات نظرهم الفريدة ، فإنه يثري المناقشـــات البحثية ، ويعزز التفاهم بين الثقافات ، ويزرع نظرة عالمية بين الباحثين (Kuehn et al., 2018).
4. الأهمية العالمية والتأثير: من خلال احتضـــان التنوع الثقافي ، تعزز الأكاديميات العســـكرية الأهمية العالمية لأبحاثها العلمية وتأثيرها. تحظى نتائج الأبحاث التي تراعي السـياقات الثقافية المتنوعة وتتصـدى للتحديات الدولية باعتراف أكبر ، وتؤثر في صـنع السياسـات ، وتسـاهم في النهوض بممارسات الدفاع والأمن على نطاق عالمي (Knobloch-Westerwick et al., 2019).

يؤثر التنوع الثقافي في الأكاديميات العســـكرية بشـــكل كبير على تقدم البحث العلمي ، مما يؤدي إلى العديد من الفوائد مثل زيادة الإبداع ، وتوســيع المعرفة ، وتعزيز التعاون ، وتحســـين حل المشـــكلات. من خلال تســـخير قوة التنوع الثقافي ، يمكن للأكاديميات العسـكرية دفع أبحاثها العلمية إلى الأمام ، وتعزيز الابتكار ، والمساهمة في مبادرات الدفاع والأمن العالمية.

نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الأول والذي نصة ما هو دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم الرجوع إلى الأدب النظري المتعلق بالموضوع ولقد تبين بأن الدور الذي يلعبة التنوع الثقافي في التقدم البحث العلمي في الأكاديميات

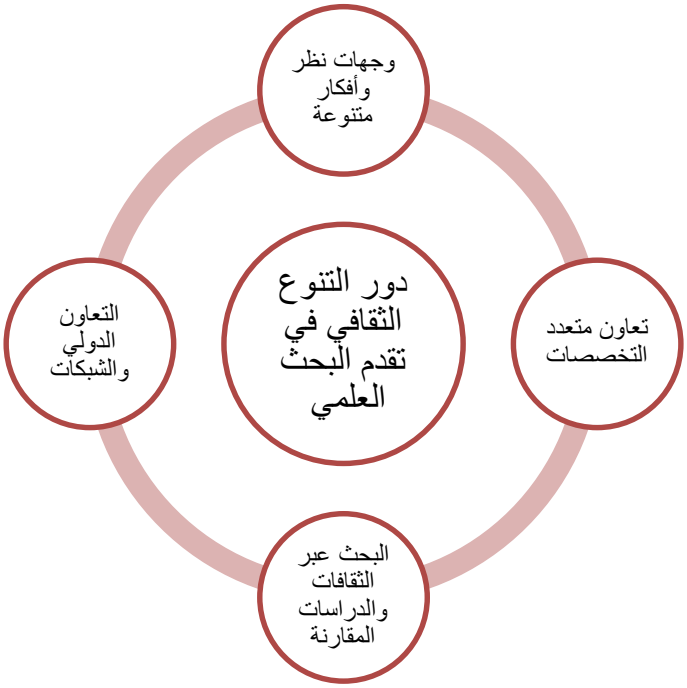

العسكرية يتمثل بما يلي:

الشكل(1)

دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية تصميم الباحث(2023).

1. وجهات نظر وأفكار متنوعة: يجمع التنوع الثقافي أفرادًا من خلفيات وثقافات وخبرات مختلفة. هذا التنوع في وجهات النظر والأفكار يعزز الإبداع والابتكار في البحث العلمي. يتعامل الباحثون ذوو الخلفيات الثقافية المتنوعة مع المشكلات من زوايا مختلفة ، ويقدمون رؤى جديدة وحلولًا بديلة. هذا التنوع في الفكر يحفز التفكير النقدي ويشجع الباحثين على استكشاف طرق وأساليب جديدة للبحث العلمي.
2. تعاون متعدد التخصصات: يعزز التنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية التعاون متعدد التخصصات في البحث العلمي. غالبًا ما يمتلك الأفراد من خلفيات ثقافية متنوعة معرفة وخبرة فريدة في مختلف المجالات. عندما يتعاون باحثون من تخصصات مختلفة ، فإنهم يجمعون بين معارفهم ومنهجياتهم المتخصصة ، مما يسهل البحث الشامل والشامل. يؤدي هذا التعاون متعدد التخصصات إلى نتائج أكثر قوة وشمولية ويسمح باستكشاف أسئلة البحث المعقدة التي تتطلب وجهات نظر متنوعة.
3. البحث عبر الثقافات والدراسات المقارنة: يشجع التنوع الثقافي الأكاديميات العسكرية على المشاركة في البحوث والدراسات المقارنة بين الثقافات. من خلال دراسة الثقافات والمجتمعات والسياقات الأمنية المختلفة ، يكتسب

الباحثون فهمًا أعمق لتعقيدات التحديات العالمية. يساعد البحث المقارن في تحديد أوجه التشابه والاختلاف والأنماط عبر الثقافات ، مما يمكّن الباحثين من تطوير مناهج أكثر دقة ومحددة السياق لمعالجة القضايا الأمنية.

4. التعاون الدولي والشبكات: يمكّن التنوع الثقافي الأكاديميات العسكرية من الانخراط في التعاون الدولي والتواصل في البحث العلمي. يمكن للباحثين من خلفيات ثقافية متنوعة إقامة علاقات مع الشركاء الدوليين والمؤسسات وشبكات البحث. يوفر التعاون الدولي الوصول إلى الموارد الفريدة والخبرة والمرافق البحثية. كما أنه يسهل تبادل المعرفة ، ويعزز التفاهم بين الثقافات ، ويمكّن من متابعة مشاريع بحثية واسعة النطاق تتصدى لتحديات الأمن العالمية.
5. الأهمية العالمية والتأثير: البحث العلمي الذي يتم إجراؤه مع مراعاة التنوع الثقافي يحمل أهمية وتأثيرًا عالميًا أكبر. من خلال النظر في السياقات ووجهات النظر الثقافية المتنوعة ، يمكن للأكاديميات العسكرية أن تولد نتائج بحثية قابلة للتطبيق وذات قيمة عبر مناطق ودول مختلفة. مثل هذه النتائج البحثية لديها القدرة على التأثير في صنع السياسات ، وتشكيل ممارسات الدفاع والأمن ، والمساهمة في التقدم العالمي للمعرفة في هذا المجال.

نتائج السؤال الثاني: ما تصور مقترح لتعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية؟

تتضمن رؤية تعزيز دور التنوع الثقافي في النهوض بالبحث العلمي في الأكاديميات العسكرية نهجًا شاملاً يعزز بيئة شاملة وتعاونية. وهذه رؤية مقترحة لتحقيق ذلك:

تصور مقترح لتعزيز دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية	
المجال	الية التنفيذ
تعزيز التنوع والشمول:	ترسيخ ثقافة التنوع والشمول داخل الأكاديميات العسكرية من خلال تجنيد ودعم الباحثين من خلفيات ثقافية متنوعة. تنفيذ سياسات وممارسات شاملة تضمن تكافؤ الفرص للباحثين من جميع الخلفيات للمساهمة في البحث العلمي.
تطوير الكفاءة عبر الثقافات:	دمج التدريب على الكفاءة عبر الثقافات كجزء لا يتجزأ من منهج البحث. تزويد الباحثين بالمهارات والمعرفة اللازمة للتنقل بين الاختلافات الثقافية ، والتواصل بشكل فعال عبر فرق متنوعة ، وإجراء البحوث في بيئات متعددة الثقافات.

تشجيع التعاون متعدد التخصصات:	تعزيز بيئة تشجع وتدعم التعاون متعدد التخصصات في البحث العلمي. إنشاء فرق ومبادرات بحثية متعددة التخصصات تجمع الباحثين من مختلف التخصصات ، وتعزز تبادل الأفكار والمنهجيات ووجهات النظر لمعالجة أسئلة البحث المعقدة.
إقامة شراكات دولية:	إقامة شراكات مع مؤسسات البحث الدولية والمنظمات والجامعات. التعاون في مشاريع البحث المشتركة وبرامج التبادل ومبادرات تبادل المعرفة للاستفادة من الخبرات والموارد ووجهات النظر المتنوعة. يمكن لهذه الشراكات تسهيل البحث عبر الثقافات ، وتمكين الوصول إلى شبكات البحث العالمية ، وتعزيز التعاون الدولي.
إنشاء مراكز أبحاث في الذكاء الثقافي:	إنشاء مراكز بحثية داخل الأكاديميات العسكرية تركز على الذكاء الثقافي وتطبيقاته في الدفاع والأمن. يمكن أن تكون هذه المراكز بمثابة محاور للبحث متعدد التخصصات ، والتدريب ، وتطوير السياسات ، وتوليد المعرفة والرؤى حول تأثير التنوع الثقافي في العمليات العسكرية ، والدبلوماسية ، والتخطيط الاستراتيجي.
تشجيع البحث في السياقات الثقافية:	تشجيع الباحثين داخل الأكاديميات العسكرية لإجراء البحوث التي تراعي السياقات الثقافية المتنوعة. يمكن أن يشمل ذلك دراسة التأثيرات الثقافية على التحديات الأمنية ، واستكشاف الديناميات الثقافية في حل النزاعات ، أو دراسة دور العوامل الثقافية في التعاون الدولي. يمكن أن يساهم هذا البحث في تطوير مناهج حساسة ثقافيًا ومحددة السياق للدفاع والأمن.

الاعتراف وتقدير المساهمات الثقافية:	تعزيز ثقافة تعترف وتقدر مساهمات الباحثين من خلفيات ثقافية متنوعة. تشجيع نشر ونشر البحوث التي تسلط الضوء على أهمية التنوع الثقافي وتأثيره على التقدم العلمي. التعرف على الباحثين الذين يتفوقون في دمج التنوع الثقافي في أبحاثهم وتعزيز عملهم كنماذج للآخرين.
دمج الاعتبارات الأخلاقية:	دمج الاعتبارات الأخلاقية في ممارسات البحث المتعلقة بالتنوع الثقافي. تعزيز سلوك البحث الأخلاقي ، بما في ذلك الموافقة المستنيرة ، وحماية الأفراد ، والمشاركة المحترمة للمجتمعات الثقافية. يضمن التمسك بالمعايير الأخلاقية الاستكشاف المسؤول والاحترام للتنوع الثقافي في البحث العلمي.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يمكن القول إن توصيات البحث تشمل ما يلي:

- إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بتفعيل دور التنوع الثقافي في تقدم البحث العلمي في الأكاديميات العسكرية.
- تطوير برامج التدريب والتوعية من خلال القيام بتنفيذ برامج شاملة للتدريب والتوعية بالتنوع الثقافي في الأكاديميات العسكرية. يجب أن تغطي هذه البرامج جوانب مثل الحس الثقافي، والاتصال الثقافي، والاحترام المتبادل، والتفكير النقدي المتعدد الثقافات. يساعد ذلك في بناء قدرات الباحثين على التفاعل بفعالية مع التنوع الثقافي واستخدامه بنجاح في بحوثهم.

المراجع:

Al-Shorfa, A. M., & Al-Zubi, R. (2020). The impact of cultural diversity on organizational performance: A study of military academies in Jordan. International Journal of Diversity and Human Resources Management, 14(3), 235-252. [Google Scho

Bjerregaard, B., & Kaufman, G. (2017). Cultural Diversity and Effective Civil–Military Interaction in International Operations. International Peacekeeping, 24(2), 272-297.

Calhoun, C., Schmertzing, K. L., & Iannone, N. A. (2020). Cultural diversity training in military education: A scoping review. Journal of Military Education, 21(1), 127-149.

Cohen, W. M., & Levinthal, D. A. (2019). Absorptive capacity and the pace of learning: Learning by doing, learning by watching, and learning by teaching. Journal of Economic Behavior and Organization, 165, 791-806.

Côté-Boucher, L., & de Bruijn, E. (2022). Integration and inclusion in military education: A critical analysis of current practices and future directions. Journal of Military Education, 23(1), 56-74.

Debie, G. (2019). The impact of cultural diversity on student learning and academic achievement. International Journal of Diversity and Education in Africa, 17(2), 1-17.

Freeman, R. E., & Huang, J. C. (2018). Universality and diversity in the diffusion of corporate social responsibility practices: A theoretical framework and empirical analysis. Journal of Business Ethics, 151(3), 437-451.

Goddard, J. A., & Ikenberry, G. J. (2021). Cultural Diversity and Geopolitical Challenges: Enhancing Cultural Intelligence among Researchers. Journal of International Affairs, 74(1), 169-186.

Guan, J., Wang, J., & Lotufovic, M. (2017). Cultural diversity and its impact on innovation: A meta-analysis. Journal of Business Research, 155, 282-291.

Hammond, L. M. (2021). Strategies for increasing diversity in the military. Rand Corporation

Knobloch-Westerwick, S., Sharma, N., & Hansen, D. L. (2019). The Impact of Cultural Diversity on Global Challenges: Recognizing, Influencing, and Shaping Policies. International Journal of Communication, 13, 19-38.

Kotting, J., & Knüsel, C. (2020). Cultural diversity and leadership development: A review of the literature. Journal of Military Education, 21(2), 225-245.

Kuehn, T., Wang, L., & Beamish, P. W. (2018). Cultural diversity and firm performance: A meta-analysis. Journal of International Business Strategy, 29(2), 222-243

Lee, A. S., & Turban, D. B. (2020). Enhancing Scientific Research: The Role of Multidisciplinary Collaboration. Journal of Management Studies, 57(5), 993-1018.

Lo, T. W. (2020). Diversity and inclusion in higher education: A comprehensive guide. Routledge.

McCrink, J. L. (2022). Diversity and inclusion in military education: A review of the literature. Journal of Military Education, 23(2), 315-336.

Samuelson, K. (2018). Enhancing Interoperability: The Role of Cultural Diversity in Military Operations. International Journal of Military Science and Interdisciplinary Research, 3(1), 12-19.

Smith, M. B., Posey, C. L., & Mentzer, D. K. (2021). Institutional resistance to diversity and inclusion in military education: A critical race theory analysis. Journal of Military Education, 22(1), 78-97.

Stachowitsch, S., & Wenger, M. (2018). Challenges and opportunities of international students in military education: A case study of the Austrian Armed Forces Academy. European Journal of Training and Development, 42(5), 607-623.

Stewart, K. A. (2023). Creating a supportive campus climate for diversity and inclusion. In Handbook of diversity and inclusion in higher education (3rd ed., pp. 163-184). Routledge.

Wang, M. (2021). International exchange programs and cultural diversity in military education. International Journal of Diversity and Education in Africa, 19(1), 1-12.

Wuchty, S., Wang, F., & Evans, J. A. (2020). The power of diversity: How heterogeneity in scientific teams leads to innovation. Science, 368(6499), 1050-1052.